جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعنوان:

واقع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة مقارنة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

من إعداد الطالب: عبد الكريم بكاكرة

نوقشت وأجيزت يوم:.../..../.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/.....	.....	جامعة	رئيسا
د/أحمد بن عيشاوي	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مقررا
د/.....	.....	جامعة	مناقشا

السنـة الجامعيـة: 2010-2011

☙ الشكـــــــــر ❧

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم ووفقني لإتمام عملي

المتواضع ، رغم كل الصعاب

أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة.

أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف " **أحمد بن عيشاوي** "

وأتمنى له التوفيق في عمله.

كما أتقدم بواسع الشكر لعمال مكتبة الكلية

وأخص بالذكر "**مراد جعفاري** "

كما لا يفوتني أن نتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعدني من الأساتذة المشاركين

في الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية، جامعة بسكرة، ماي 2011.

فجازاهم الله عني كل خير

تعلموا العلم وتعلموا له التواضع...

وتعلموا العمل وتعلموا له الإتقان...

☙ عبد الكريم ❧

∞ الإهـــــداء ∞

∞ إلى رمز الأمل ومصدر الحنان أعزّ ما أملك

" **أمي**" أطال الله في عمرها ورعاها لمن تحب

∞ إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة " أبي" حفظه الله

∞ إلى من كان دعائها سر نجاحي جدتي الغالية "الزهرة"

∞ إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي وأخواتي

كل باسمه خاصة "وصال" و "وليد"

∞ إلى كل الأهل والأقارب، خاصة خالي "باديس"

∞ إلى من جعلهم الله أخوتي بالله زملاء الدراسة

وخاصة "جواهر " هاجر " هنية "

∞ إلى أعز الأصدقاء

"يوسف " زكريا " إلياس " محمد الصالح"

∞ عبد الكريم ∞

المُلخّص:

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في سياسات التنمية الاقتصادية في الجزائر وفي دول الإتحاد الأوربي، ومما لا شك فيه أن هذا القطاع في الجزائر أصبح يحقق نتائج ومعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة. إلا أن واقع تسيير هذه المؤسسات في الجزائر بعيد كل البعد عنه في بلدان الإتحاد الأوروبي، فمساهمتها في الجزائر ضئيلة مقارنة بمساهمة نظيراتها في دول الإتحاد الأوروبي، حيث تساهم في الجزائر بـــ 15,77% من إجمالي التشغيل و 21,17% من الناتج الداخلي الخام بينما مساهمة المحروقات تفوق 59% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، في حين تساهم هذه المؤسسات بين 65 و 70% من إجمالي القوى العاملة الأوروبية ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام تفوق 45% في أغلب دول الإتحاد الأوروبي؛ وهذا ما يعكس تدني مستوى تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على المستوى الكلي والجزئي، وكذا تعدد التحديات التي تواجهها في الجزائر.

وعليه عمدت الجزائر إلى تفعيل الشراكة الأورو-جزائرية من أجل محاكاة التجربة الأوروبية الرائدة في تسيير هذه المؤسسات، والتي من شأنها أن تساهم في تأهيل مؤسساتنا ومحيطها، ومن ثم الرفع من تنافسيتها وتفعيل مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفاتيح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التسيير، الإتحاد الأوروبي، بيئة الأعمال، التمويل، برامج دعم، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé:

Secteur petites et moyennes entreprises ont une place importante dans les politiques de développement économique en Algérie et les pays de l'Union européenne, et nul doute que ce secteur en Algérie a atteint des résultats et des taux de croissance élevé par rapport aux années précédentes. Cependant, la réalité de la conduite de ces institutions en Algérie est loin que dans les pays de l'UE, la contribution de ce secteur en Algérie, une petite contribution par rapport à son homologue dans l'UE, l'Algérie, car il contribue à 15,77% du total des emplois, et de 21,17% du PIB Bien que la contribution de carburant de plus de 59% du produit intérieur brut, tout en contribuant à ces institutions entre 65 et 70% de l'effectif total et la contribution européenne au produit intérieur brut dépasse 45% dans la plupart des pays de l'UE, ce qui reflète le faible niveau de fonctionnement des institutions, des PME algériennes au niveau macro et micro, ainsi que la multiplicité des défis auxquels était confrontée en Algérie.

Algérie a procédé à l'Association Euro-Algérienne pour simuler l'expérience des leaders européens dans la conduite de ces institutions, ce qui contribuera à la réhabilitation de nos institutions et de ses environs, puis augmenter la compétitivité et de sa contribution à l'activation de l'économie nationale.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, La gestion, l'Union européenne, l'environnement des affaires, le financement, les programmes de soutien, La mise à niveau des PME.

المقدمـــــة

تعتمد اقتصاديات العديد من الدول خاصة المتقدمة منها على قطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة، ذلك ما زاد من أهمية القطاع الخاص، ومن المعلوم الدول السائرة في طريق النمو تسعى إلى مواكبة تجارب الدول المتقدمة، ممّا سمح بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة فيها وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والاعتراف بالدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة.

ولهذا عمدت الجزائر إلى إدخال مرونة أكبر في قو اعد النشاط الاقتصادي من خلال التخفيف من التدخل المفرط للدولة ، وكذا منح ثقة أكبر في جهد الخواص بزيادة استقلالية المؤسسات، وإنشا ء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة، وهذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدليل على ذالك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات، حيث نجد العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بين هذه التجارب التجربة اليابانية والتجربة الأمريكية وكذا تجربة الإتحاد الأوروبي في مجال تسيير وتطوير هذا النوع من المؤسسات.

ونظرا لأهمية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمكانة التي تحتلها هذه المؤسسات ضمن إستراتيجيات التنمية الحالية في الجزائر على وجه الخصوص،إضافة إلى تميز بلدان الإتحاد الأوروبي وكذا العديد من الدول الأخرى في هذا الأساس.

أولا: طرح الإشكالية:

استنادا إلى ما سبق ذكره، يمكننا صياغة إشكالية موضوع بحثنا هذا من خلال السؤال الرئيسي التالي:

– ما هو واقع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التطورات الحالية للبيئة المحلية والدولية؟ وما هو واقع تسيير هذه المؤسسات على مستوى بلدان الإتحاد الأوربي؟ وجوهر الفروق بينهما؟.

من أجل الإجابة على السؤال الأساسي للإشكالية يمكننا الإجابة على **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هو واقع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هو واقع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان الإتحاد الأوربي؟
- ما هو وجوهر الفروق بينهما ؟

ثانيا: الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات لها ميزات عديدة خاصة ما يتعلق ببساطة التسيير فيها، وتميّزها بالليونة والإبداع وبسرعة رد الفعل وسبق التغيرات، وأثبتت نجاعة عالية في اقتصاديات البلدان المتقدمة؛
- تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الجزائر لاسيما من خلال الإستراتيجية الحالية للحكومة بخصوص التنمية خارج قطاع المحروقات ؛
- بفضل اعتماد اقتصاد الإتحاد الأوربي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقق درجات نمو عالية؛
- توجد فروق عديدة بين تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بتسيير نظيرتها في الإتحاد الأوربي هذا من خلال النتائج المحققة على مستوى الاقتصادَيْن.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يكتسي أهمية كبيرة وذلك من خلال:

- أهمية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره عامل أساسي ومتحكم في الرفع من أدائها، خاصّة وأنّ ضعف الأداء لازم مؤسساتنا الاقتصادية؛

- تقييم مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بالإتحاد الأوروبي، خاصّة بعد إبرام الجزائر اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

رابعا: أهداف البحث:

سنحاول من خلال هذه الدراسة، الإجابة على الأسئلة المطروحة بغية تحقيق الأهداف المرجوّة وهي:

- محاولة تحديد خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مشاكل تسييرها؛
- محاولة إبراز واقع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمته في التنمية؛
- محاولة تبيان نقائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بالإتحاد الأوروبي؛
- محاولة اقتراح توصيات من أجل تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

تمّ اختيار هذا الموضوع لأسباب عديدة نذكر منها التالية:

- بسبب التخصص الذي ندرسه تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الدور الرئيسي لهذا النوع من المؤسسات في تحقيق التنمية؛
- إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وقرب سريان العمل به؛
- افتقار مكتبة الجامعة لهذا النوع من الدراسات التي تعتمد على الدراسة المقارنة.

سادسا: حدود البحث:

لا يخفى أن المقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الأوروبية في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع واسع النطاق ومتشابك الجوانب، ولهذا فإن هاته الدراسة ركزت على المقارنة بين نظرة المشرع لهذه المؤسسات وكذا المقارنة بين دورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم مقارنة آليات وبرامج ترقيتها، وذلك لتقييم التجربة الجزائرية في هذا المجال.

سابعا: منهج البحث:

لقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك قصد التعرف على تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على واقع تسييرها في الجزائر وفي دول الإتحاد الأوروبي، بغية تحليل ومقارنة مختلف جوانب التجربتين، وهو ما يمكنني من الإجابة على الإشكالية المطروحة بمنهجية علمية ومتسلسلة.

ثامنا: تقسيمات الدراسة:

بحثنا كما سبق وذكرنا فهو عبارة عن دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والإتحاد الأوروبي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بغرض الوقوف على جوهر الفروق بينهما، ومن ثم تقييم الواقع الجزائري لهذه المؤسسات ودراسة تلك الفروق واستنباط النقائص وإبراز حلولها، ولتحقيق الأهداف المرجوة قسمنا الدراسة إلى أربع فصول على النحو التالي:

– **الفصل الأول:** خصص هذا الفصل إلى مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائص التسيير فيها، حيث يتناول المبحث الأول إشكالية تحديد مفهوم موحد، ثم المعايير الشائعة في تحديد تعريف هذه المؤسسات، ولإثراء الدراسة تم التطرق لعديد من التجارب الدولية في تعريف هذه المؤسسات، أما المبحث الثاني فهو يشتمل على أهم أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا سمات هذا القطاع وأهم التحديات التي تواجهه في مختلف دول العالم؛ ثم المبحث الثالث والذي يتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بداية بمختلف تقنيات التسيير فيها، ثم طبيعة تسيير هذا القطاع وتعقيداته، ومن ثم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لتسيير هذه المؤسسات.

– **الفصل الثاني** : الذي حاولنا من خلاله التعرض إلى واقع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ خصص المبحث الأول منه إلى دراسة أهم خصائص هذه المؤسسات في الجزائر من خلال تصنيفها القانوني ومكوناتها الرئيسية، ثم توزيعها الجهوي وعلى النشاطات المهنية، أما المبحث الثاني فيتناول تطور تعداد ودور الـــ PME الجزائرية من خلال حجم مشاركتها في الاقتصاد ومساهمتها في التشغيل وخلق الثروة...، ومعوقات إنشاء وتطوير هذه المؤسسات،

وأخيرا فلقد تمحور المبحث الثالث حول واقع تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث نحاول التعرف على ماهية برنامج التأهيل في الجزائر (مساره العام، أهدافه...)، ثم مختلف آليات تأهيل وترقية هذه المؤسسات (الهيئات والوكالات الوطنية...)، ومن ثم عرض حصيلة تأهيل ودعم الـــ PME في الجزائر .

– **الفصل الثالث**: الذي اهتم بدراسة واقع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي، تطرقنا من خلال المبحث الأول منه لمدخل عام للإتحاد الأوروبي (لمحة تاريخية، أهداف ومرتكزات، مؤسساته...)، أما المبحث الثاني فلقد اهتم بتوضيح واقع الـــ PME في بلدان الإتحاد، وذلك من خلال التصنيف الأوروبي لها، ومكانتها ومساهمتها في التشغيل وخلق الثروة...، ثم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في دول الإتحاد، أما المبحث الثالث لقد تم من خلال عرض لمختلف سبل الدعم والتسهيل التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للـــ PME، وكذا بعض برامج وتدابير ترقية الـــ PME الأوروبية والهيئات الوصية والكفيلة بتجسيد هذه البرامج والسياسات.

– **الفصل الرابع**: فلقد تمحور الدراسة المقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الأوروبية، من خلال ثلاث مباحث، الأول اهتم بالمقارنة بين واقع هذه المؤسسات ين الجزائر والإتحاد الأوروبي، بداية بنظرة كل من المشرع الجزائري والأوروبي لهذه المؤسسات، ثم المقارنة بين بيئة الأعمال في الجزائر وفي بلدان الإتحاد، وكذا مقارنة الوزن الاقتصادي والاجتماعي لها (مكوناتها، كثافة، المساهمة والدور...)، لهاية بمقارنة تحديات الـــ PME بين الجزائر والإتحاد الأوروبي؛

أما المبحث الثاني منه فلقد خصص إلى مقارنة آليات وبرامج ترقية الـــ PME، من خلال مقارنة توجهات الحكومات لدعم هذه المؤسسات وتكييف التشريعات حسب خصائصها، ثم مقارنة بعض الهيئات والوكالات التي تدعم وتساعد الـــ PME في الجزائر والإتحاد الأوروبي، وأخيرا المبحث الثالث الذي تناول تقييم التجربة الجزائرية في دعم وترقية هذا القطاع، ثم أفاق ترقيته في ظل الانفتاح الاقتصادي والتحضير لتجسيد منطقة التبادل الحر مع بلدان الإتحاد الأوروبي وكذا الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأهم ما في هذا المبحث الآليات المقترحة لمواجهة أبرز تحديات إنشاء وتطوير هذه المؤسسات في الجزائر والتي من شأنها تحسين جوانب التسيير على مستوى هذه المؤسسات.

تاسعا: الدراسات السابقة

دراسة لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر** ، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، حاول فيها الباحث التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، كما ذكر عدة أساليب لتنشيطها، وتطرق إلى إستراتيجية التنمية وعلاقتها بهذه المؤسسات ، فركز على برامج الدعم الوطنية والدولية الموجهة لهذا القطاع، كما خلص إلى ضرورة تدخل الدولة نحو ترقية تنافسية هذه المؤسسات وتحفيز الصادرات خارج المحرقات من جهة، ومن جهة أخرى اعتبر الباحث أن التحولات الاقتصادية لها أثرا ايجابيا على تنافسية هذا القطاع كونه يتمتع بمرونة كبيرة.

عاشرا: صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي صادفتنا أثناء إنجاز هذا البحث تشابه في مجملها ما يصادفها جل الباحثين، حيث أن قلة المراجع المتعلقة بالموضوع وخاصة من جانب الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن توافرها يكون باللغة الأجنبية مما يستدعي وقتا للترجمة، وانعدام أو قلة الإحصائيات الدقيقة والحديثة وتعدد مصادرها وتضاربها مما يدل على عدم مصداقية المعلومات الاقتصادية الوطنية، كلها تشكل صعوبات تعرقل سير البحث.

مُقدِّمةُ الفَصْل:

يعتبر التسيير من الضرورات القصوى للنجاح في مختلف المؤسسات مهما كان شكلها أو حجمها أو طبيعة نشاطها، ويصبح التسيير أكثر حيوية إذا تعلق الأمر بتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لأهميتها المحلية والعالمية من جهة ، وخصائصها من جهة أخرى، حيث أن هذا القطاع أصبح من أولويات الحكومة الجزائرية مما يتطلب تكثيف الدراسات حول هذا الموضوع.

سنحاول في هذا الفصل إعطاء فكرة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الجوانب العامة المتعلقة بها مبرزين أهم خصائصها، ثم محاولة التطرق إلى تسيير هذا النوع من المؤسسات من خلال التعرض إلى الوظائف الأساسية للمسير أو المالك، وكذا إلى أهم الخصائص التي تميز التسيير على مستوى هذا النوع من المؤسسات وذلك من خلال تغطية المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- المبحث الثاني: أشكال وسمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثالث: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال هذا المبحث سوف نحاول فهم العديد من الجوانب التي تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بداية بأسباب غياب تعريف موحد لها، ثم شرح للمعايير المعتمدة في تعريفها، ومن ثم سوف نتطرق لتجارب دولية في تعريف هذه المؤسسات وتعريف المشرع الجزائري، ثم التعرف على مختلف أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)[*].

1 -إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم تعدد البحوث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصعب تحديد مفهوم لهذه المؤسسات خاصة أن مختلف الدارسين لم يتوصلوا إلى مفهوم يحظى بالإجماع والاتفاق من قبل كل الباحثين والمهتمين بهذا القطاع، ومن هنا تظهر أهمية دراستنا في ضرورة الانتهاء إلى تعريف يحدد ماهية هذه المؤسسات، وكذا يظهر الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى.

وهذا ما سنحاول معالجته حيث نبين أولا الصعوبات والقيود التي تواجه الباحث في تحديد مفهوم يلقى القبول من كل المهتمين بهذا القطاع على مستوى مختلف المنظمات والهيئات الوطنية ومن ثمة إمكانية الوصول بتعريف يمكن أن يكون مقبولا على مستوى الدولي ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف أوجه نشاطها، وهذه القيود كما سنرى عديدة، ومن أجل تخطيها نطرح مجموعة من المعايير يمكن الاستناد إليها عند محاولة تعريف هذه المؤسسات، نجمعها في نوعين أساسين، وهي المعايير الكمية و المعايير النوعية.

حيث يصعب وضع تعريف واضح خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مقبولا و يحظى بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع، وذلك باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية و إنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فالمشكل الذي يطرح يكمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه الوحدة أو الـــ PME من جهة والمؤسسة الكبيرة من جهة أخرى، هل هذه الحدود هي نفسها في كل الدول؟ خاصة عند المقارنة بين الدول الم تقدمة والدول النامية، وفي نفس البلد، هل هذه الحدود هي نفسها عند المـــقارنة بين مـــؤسسة تجارية ومؤسسة صناعية، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، إذن هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات نتطرق إلى أهم هذه القيود فيما يلي:

[*] نرمز بهذا الرمز PME اختصارا لعبارة " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " في بقية الدراسة.

1-1- اختلاف درجة النمو:

تنقسم دول العالم إلى دول متقدمة صناعية ودول نامية، تتميز كل منها بدرجة استخدام التكنولوجيا يترجم ذلك في اختلاف نظرة كل منهم إلى هذه المؤسسات من بلد إلى أخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو في أي بلد مصنع أخر يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر ، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين اليابان أو أي دولة متقدمة من جهة والجزائر أو أي دولة سائرة في طريق النمو من جهة أخرى، فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة أن تعريف الـــ PME يختلف من بلد إلى أخر الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد لجميع الدول[1].

1-2- اختلاف حجم وطبيعة النشاط الاقتصادي:

يمكن تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى ثلاثة قطاعات رئيسية[2]:

- **قطاع 1**: يضم مجموع مؤسسات الفلاحة وكذا المؤسسات التي تستخرج المواد الخام.
- **قطاع 2**: يشمل المؤسسات الصناعية والتي تعمل في ميدان تحويل و إنتاج السلع.
- **قطاع 3**: يمثل قطاع الخدمات، كالنقل و التوزيع و التأمين.

تختلف المؤسسات حسب نشاطها ، حيث تتميز المؤسسة الصناعية بكبر استثماراتها كالمباني والهياكل والمعدات.... وكذا هيكل تنظيمي معقد بسبب الكثافة العمالية فيها ، أما المؤسسة التجارية عكس ذلك تستخدم بشكل كبير عناصر دورة الاستغلال من مخزون البضائع والحقوق، عدد العمال فيها أقل مما يسهل التسيير فيها ، وعليه يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية، الصغيرة والمتوسطة، بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها وتعقد تنظيمها، مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة، إذن تنوع النشاط الاقتصادي يصعب الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- 3- تعدد معايير التعريف:

تصطدم كل محاولة لتحديد مفهوم الـــ PME بكثرة وتنوع المعايير والمؤشرات، ففي بلجيكا مثلا، نجد أكثر من ثمانية وعشرين معيارا، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس، ومنها ما يرتكز على الخصائص النوعية كمعايير يمكن أن تحدد لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى[3].

---

[1] لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة الجزائر ، 2003-2004، ص 4.

[2] الطيف عبد الكريم، **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات حالة الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة الجزائر ، 2002 – 2003، ص 4.

[3] سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة –أبعاد للريادة–**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2005، ص 31.

إن هذا التعدد الهائل للمعايير يخلق صعوبات كبيرة في اختيار المناسب الذي يمكن من وضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات على اختلاف أوجه نشاطاتها والقطاعات التي تنتمي إليها.

2 -المعايير الشائعة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من صعوبات تحديد الفروق الجوهرية بين المؤسسات ص و م من جهة، والمؤسسات الكبرى من جهة أخرى، ومع هذا فقد كانت للباحثين عدّة محاولات لإعطاء تعريف للـــ PME، معتمدين في ذلك على معايير كمية وأخرى نوعية، التي تحدّد حجم المؤسسة والخصائص التي تتميّز بها كما يلي[1]:

2-1- المعايير الكمية:

يتحدّد كبر أو صغر المؤسسة استنادا إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية وهي:

المؤشرات الاقتصادية: - عدد العمال - حجم الإنتاج - حجم الطاقة.
المؤشرات التقنية: - رأس المال - رقم الأعمال - القيمة المضافة.

يمكن الإشارة إلى أن المعيار الأكثر استعمالا لدى الدول هو المعيار ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، ذلك لسهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، كما نشير إلى إمكانية استخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.

2- 2- المعايير النوعية:

إن الاعتماد على المعايير الكمية للفصل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الأخرى يترك غموض فيما يخص طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص وعمق تقسيم العمل..... ومن أجل كشف الغموض يتعيّن إضافة معايير نوعية تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا شرح طبيعتها و اختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى.

من بين المعايير النوعية الأكثر شيوعا: المسؤولية، الملكية، طبيعة الصناعة.

- **المسؤولية:** غالبا ما نجد في الـــ PME بأن المدير/المالك يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت، الإدارة والتمويل والإنتاج ...، على عكس المؤسسات الكبيرة نجد تخصص أكثر في مختلف الوظائف؛

[1] غديـــر أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"دراسة تقييمية لبرنامـــج ميدا"**، مذكرة مـــاجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ،سنة 2007، ص 05.

- **الملكية**: إن النسبة الكبيرة من الـــ PME تابعة للقطاع الخاص على شكل مشاريع فردية وعائلية وغالبا يكون المالك هو المدير؛
- **طبيعة الصناعة**: يمكن تحديد حجم المؤسسة من خلال مدى استخدام الآلات في الإنتاج، فنجد نوعين من المؤسسات نوع كثيف رأس المال وقليل العمالة مثل الصناعات الثقيلة، ونوع يحتاج وحدات صغيرة نسبيا من رأس المال وعمالة أكثر نسبيا مثل الصناعات الخفيفة.

3 -التجارب الدولية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعددت الجهود والمحاولات عبر السنين للوصول لتعريف رسمي متفق عليه عالميا، لكن الملاحظ غياب يكاد يكون مطلقا لشبه تعريف رسمي يمكن الاعتماد عليه دوليا، فكل دولة تنفرد بوجهة نظر خاصة بها، بعض الدول تقترح تعريفا ذا طابع قانوني لدى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبعضها ذا طابع إداري كتعريف هولندا، رغم هذا الاختلاف نجد بعض المفاهيم المتفق عليها من طرف بعض الهيئات والمجموعات الدولية، مثل تعريف الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار.

وفي ما يلي عرض لبعض تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

3-1- تعريف البنك الدولي للـــ PME:

تميز المؤسسة الدولية للتمويل التابعة للبنك الدولي ما بين ثلاثة أنواع من الـــ PME وهي[1]:

أ – المؤسسة المصغرة: التي يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

ب – المؤسسة الصغيرة: وهي التي ت ضم أقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

ج – المؤسسة المتوسطة: و يبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي و نفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

3- 2- تعريف كندا للـــ PME :

عادة ما يستخدم مصطلح الأعمال الصغيرة "Small business" للتعبير عن الـــ PME حيث يرى المشرع الكندي أن المؤسسة أو المشروع الصغير هو الذي تقل نسبة مبيعاته عن 5 ملايين دولار و يقل عدد العاملين به عن 500 عامل في المنشأة الصناعية ويقل عن 50 عامل في المؤسسة الخدمية ".

[1] حمزة بعلي، **استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011، ص 356.

3- 3- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للـــ PME:

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مفهوم الـــ PME على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي:

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كرقم أعمال سنوي.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كرقم أعمال سنوي.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

3- 4- تعريف اليمن والأردن:

- في اليمن يعتبر المشروع صغيراً عندما يضم أقل من أربعة عمال، و يعدّ متوسطاً عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين عاملين وتسعة عمال، ويعتبر كبيراً عندما يربو عدد العاملين فيه على 10 عمال[1].

- وفي الأردن، يكون المشروع صغيراً عندما يتراوح عدد العالمين فيه بين عاملين و10 عمال، ويكون متوسطاً عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين 10 و25 عاملاً، أما المشروعات الصغرى فهي التي تضم أقل من أربعة عمال[2].

3- 5- تعريف اليابان للـــ PME:

تعتبر اليابان الـــ PME حسب قطاع نشاطها ورأس المال والعمالة كما يلي[3]:

- الصناعة والنقل: تشغل اقل من 300 عامل، ورأسمالها لا يفوق 300 مليون ين
- التجارة بالجملة: تشغل اقل من 100 عامل، ورأسمالها لا يفوق 100 مليون ين
- الخدمات: تشغل اقل من 100 عامل، ورأسمالها لا يفوق 50 مليون ين
- التجارة بالتجزئة: تشغل اقل من 50 عامل، ورأسمالها لا يفوق 50 مليون ين.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير **قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

[2] منور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 17 و18 أفريل 2006، ص 21.

[3] Nadine Levratto، **La PME objet frontière: analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché**، Communication au colloque Les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours، Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne 20 et 21 janvier 2006، p 04.

3- 6- الاتحاد الأوربـــي:

إن الإتحاد الأوروبي (l'UE) يعطي للـــ PME التعريف التالي:

<< Selon la définition officielle de l'UE، sont considérées comme des petites et moyennes entreprises (PME) les entreprises employant moins de 250 personnes et dont soit le chiffre d'affaires annuel n'excède pas 50 millions d'euros، soit le bilan annuel n'excède pas 43 millions d'euros.[1] >>

طبقا للتعريف الرسمي للإتحاد الأوربي، تعتبر المؤسسات صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 50 مليون أورو، أو الميزانية السنوية لا تتجاوز 43 مليون أورو.

الجدول رقم (1-1): تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة حسب الإتحاد الأوروبي

Entreprise	Effectifs	Chiffre d'affaires	ou total du bilan
Moyenne	< 250	≤ 50 millions d.euros	≤ 43 millions d.euros
Petite	< 50	≤ 10 millions d.euros	≤ 10 millions d.euro
Micro-Entreprise	< 10	≤ 2 millions d.euros	≤ 2 millions d.euros

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما جاء في:

p 39، Septembre 2008،Journal officiel de l'Union européenne

هذا بالإضافة إلى تمتعها بالاستقلالية ومن أجل توضيح ذلك أنظر الملحق 1 و 2 ص 142 و 143 على الترتيب.

3- 7- تعريف المشرع الجزائري للـــ PME:

بصدور القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـــ و الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، برز التعريف القانوني والرسمي للمشرع الجزائري[2]:

حيث نصت المادة الرابعة من القانون رقم 18-01 إلى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة:

---

[1] Nicolas Farvaque، Eckhard Voss، **Guide pour la formation dans les PME**، Commission européenne، p 09، Août 2009Téléchargé le fichier à partir du site Internet http://ec.europa.eu/social/BlobServlet?docId=4202&langId=fr ، (la date de téléchargement 17 Avril 2011).

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـــ الموافق 15 ديسمبر 2001م.

تخلق مناصب شغل بين 01 إلى 250 شخص.

-تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية اقل من 500 مليون دج.

-تتمتع بالاستقلالية، أي ليست فرع من مؤسسة أخرى.

كذلك جاء في المادة الخامسة من القانون المشار إليه نظرة المشرع الجزائري للمؤسسة المتوسطة بأنها المؤسسة التي تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا و رقم أعمالها السنوي محصور بين 200 مليون و 02 مليار دج أو أن يكون مجمل إيراداتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دج.

أما المؤسسة الصغيرة حسب المادة السادسة من ذات القانون تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها السنوي أقل من 200 مليون دج أو مجم ل إيراداتها السنوية 100 مليون دج.

كما تم التعرض للمؤسسة المصغرة في المادة السابعة من نفس القانون، فنصت المادة على أن المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من تسعة عمال، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج، أو لا يتجاوز مجمل إيراداتها السنوية 10 ملايين دج.

يمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-2): حجم المؤسسة والمعيار حسب المشرع الجزائري

	المؤسسة المصغرة	**المؤسسة الصغيرة**	**المؤسسة المتوسطة**
عدد العمال	أقل من 09	من 10 إلى 49	من 50 إلى 250 عامل
رقم الأعمال السنوي (دج)	أقل من 20 مليون	أقل من 200 مليون	بين 200 مليون و 02 مليار
مجموع إيرادها السنوي (دج)	أقل من 10 ملايين	أقل من 100 مليون	بين 100 و500 مليون

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد على ما جاء في نص القانون رقم 18-01

الملاحظ أن الجزائر تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 250 عامل و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دج أو مجموع إيرادها السنوي أقل من 500 مليون دج

المبحث الثاني: أشكال وسمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد التعرف على بعض الجوانب المهمة والتي تعتبر بداية تبلور فكرة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حان وقت التعمق أكثر في الجوانب الأخرى لهذا القطاع الذي تعددت الدراسات حوله، ولإكمال محتوى المبحث الأول ارتأينا أن يشتمل هذا المبحث على تصنيفات هذه المؤسسات وكذا أهم خصائصها، ثم التطرق إلى التحديات التي تواجه تطور قطاعها.

1 أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إما على أساس إمكانياتها الإنتاجية أو على أساس طبيعة المنتج النهائي.

1-1- تصنيف المؤسسات حسب إمكاناتها الإنتاجية:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكاناتها الإنتاجية إلى[1]:

أ/ المؤسســـــات المترليـــة :

تتميز الـــ PME المترلية بنشأتها ضمن العائلة، ويكون المترل العائلي مقرها الرسمي وتستخدم أفراد العائلة في العمل وتنتج منتجات غالبا تقليدية للسوق وبكميات محدودة.

ب/ المؤسســـات الحرفيـــة :

هناك تقارب بين المؤسسات الحرفية والمؤسسات المترلية ذلك في استخدام العمل العائلي وحجم الإنتاج الموجه للسوق، حيث تقوم بإنتاج منتجات أو قطع تقليدية لفائدة مصنع في شكل علاقة تعاقدية تجارية، وتختلف على المؤسسات المترلية في أمرين، الأول يكمن في استقلالية مقر نشاطها عن المترل، الأمر الثاني يتمثل في استعانتها بعمال أجراء من غير أفراد العائلة.

ج/ المؤسســـات الصغيرة والمتوسطـــة المتطورة والشبـــه المتطـــورة:

هذه المؤسسات تستخدم أساليب إنتاج متطورة تكنولوجيا، وكذا فنون إدارية حديثة تعتمد على تنظيم العمل، كما تعتمد بعض أساليب التسويق والإنتاج يكون بهدف كسب زبون دائم للمؤسسة.

[1] ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ،سنة 2005/2004، ص 51.

1-2- تصنيف المؤسسة على أساس طبيعة المنتج النهائي:

تصنف هذه المؤسسات على أساس طبيعة منتجاتها وفق ما يلي[1]:

أ/ مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: تعتمد هذه المؤسسات في نشطاها على تصنيع:

-المنتجات الغذائية، وتحويل منتجات الفلاحة؛

-منتجات الجلود والنسيج، والورق ومنتجات الخشب ومشتقاته...

ب/ مؤسسات إنتاج السلع الوسطية: وهي المؤسسات التي نشاطها الأساسي ضمن:

-تحويل المعادن والصناعات الكيماوية وصناعات البلاستيك؛

-الصناعات الكهربائية والميكانيكية؛

-المحاجر والمناجـــم...

ج/ مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: هذا النوع من المؤسسات غير منتشر بكثرة في الدول النامية بسبب كثافة رأس المال فيها وتطلبها تكنولوجيا حديثة ومعقدة، تقوم هذه المؤسسات بالعديد من الأنشطة مثل:

-إنتاج وتركيب معدات وآلات الإنتاج التي تحتاجها مؤسسات أخرى؛

-إنتاج وتركيب بعض الآلات والتجهيزات البسيطة التي تدخل في النشاطات المنزلية المختلفة، مثل معدات البناء، أدوات زراعية؛

- صيانة وإصلاح بعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن أو آلات الفلاحة...

2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت الدراسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن لها العديد من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، حيث تم التوصل إلى أن ليس كل ما يصلح للـــ PME يصلح للمشاريع الكبيرة.

تكمن أهمية تحديد خصوصية هذه المؤسسات أساسا في معرفة ما يجب عمله للنهوض بها، خاصة إنها منتشرة ومهمة للاقتصاد ونموه السليم ، حيث تتميز الـــ PME بالعديد من المزايا الإيجابية مما يجعلها جذابة وكذا تواجه الكثير من المخاطر ذلك يجعل لها بعض الخصائص السلبية.

[1] الطيف عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

2-1- الخصائص الإيجابية للـــ PME:

- **سهولة وبساطة متطلبات التكوين:** من الممكن لأي شخص بسيط مهما كان مستواها التعليمي، ومهما كان دخله أن ينشأ مؤسسة صغيرة تمكنه من كسب دخل معتبر، فمن السهل الحصول على الترخيص، وأن عملية الإدارة لا تحتاج لأنظمة معقدة لأنه قد ينشط في منطقة صغيرة فقط [1]؛
- **مرونة عالية:** تتمتع الـــ PME بالقدرة على التغير في الوقت المناسب، هذه الخاصية المهمة نتيجة خصوصية أخرى هي أن العمل صغير بعدد العاملين، أي لها تنظيم بسيط ومقاومة التغيير متحكم فيها[2]؛
- **التكامل مع المؤسسات الكبيرة :** ذلك عن طريق المناولة أو المقاولة من الباطن، فالـــ PME ليست دائما منافسة للمؤسسات الكبيرة، بل تعتبر في كثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة، حيث ظهرت أهمية هذا التعاون في الآونة الأخيرة نتيجة التخصص في النشاط؛
- **ملائمة التكنولوجيا المستخدمة لظروف البلدان النامية:** تعتبر التكنولوجيا التي تستخدمها هذه المؤسسات أكثر ملائمة لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات بسيطة وكثيفة العمل نسبيا، كما أن تكلفتها منخفضة جدا بالمقارنة بالتقنيات المتطورة المكثفة لرأس المال، بالإضافة إلى هذا فإن الخامات والمواد الأولية المرتبطة بهذه التقنيات غالبا ما تكون متوفرة، والمهارات اللازمة لإدارتها بسيطة وغير مكلفة[3]؛
- **مركز التدريب الذاتي** : حيث تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية و إدارتها بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة، وإعداد أجيال من المؤهلين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا[4]؛

---

[1] زهواني رضا، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت"** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، سنة 2008، ص 08.

[2] سعاد نائف برنوطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

[3] زايدي عبد السلام، مقران يزيد، **قراءة في تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية –دراسة إحصائية للفترة (2001-2008)–**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011، ص 472.

[4] حمزة بعلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 357.

- **التحسين المستمر**: من خلال التجديد والابتكار وسرعة الاستجابة رغبات العميل ذلك كون المسير هو الذي يتعامل مباشرة مع العملاء بالتالي التطلع إلى مختلف أذواقهم؛
- **العوائد المالية الكبيرة**: هي من المزايا الغير واضحة للعامة، وتعني أن العوائد على رأس المال للـــ PME غالبا ما تكون أكبر منها للمؤسسات الكبيرة، هذا ما أثبتته الدراسات في الدول المتقدمة؛
- **حرية كاملة لصاحب المؤسسة**: الكثير من الأشخاص يفضلون إقامة مشاريع صغيرة وعدم توسيعها بإدخال مساهمين آخرين، فمن جهة يضمن حرية التسيير واتخاذ القرارات، ومن جهة أخرى يستفيد من كل عوائد المؤسسة التي بذل فيها كل جهد لإنجاحها واستمرارها؛
- **ملائمة تقلبات الظروف الاقتصادية**: نظرا لطبيعة اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بالتغيرات والتقلبات الحادة، ونظرا لخصائص هذه المؤسسات، فإنها تتمتع بمرونة كبيرة تسمح لها بالصمود والتكيف مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، كما أنها تتمتع بالقدرة على الاستجابة لتغيرات السوق في وقت وجيز مقارنة بالمؤسسات الكبيرة[1].
- **قلة التخصص في العمل** : إلى الدرجة التي تقوم فيها الوظيفة الواحدة بمهام عدة وظائف، والعامل متعدد الاختصاصات في الغالب وهذا ما يوفر الجو للكثير من المبادرات[2].

2-2- الخصائص السلبية للـــ PME:

- **معدلات الفشل عالية**: الخاصية السلبية الأكثر خطورة أن الـــ PME مهددة بالفشل خاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط وتكون معدلات المخاطرة بها عالية؛
- **الضعف المالي**: تعاني الـــ PME من صعوبة الحصول على التمويل وإذا حصلت عليه فهو بتكلفة أعلى من كلفته لمؤسسة كبيرة، ذلك بسبب قلة الضمانات والمخاطرة العالية، كما تعاني هذه المؤسسات من ارتفاع تكاليف إنتاج الوحدة بسبب عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، كما يصعب على الـــ PME تكوين الاحتياطات المالية[3]؛
- **الاعتماد على شخص واحد لإدارتها** : من الوارد أن هذا الشخص قد لا تتوفر لديه المهارات والكفاءات الإدارية اللازمة، كما أن انشغاله بالعمليات اليومية للنشاط قد يمنعه من التخطيط

---

[1] زايدي عبد السلام، مقران يزيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 472.

[2] قدي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول:" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الأغواط 8- 9 أفريل2002، ص 149.

[3] لخلف عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

للمستقبل، فمعظم قراراته تكون غير منهجية وفي الغالب ذات مدى جد قصير، بالإضاف ة إلى تداخل الذمة المالية أحياناً مابين المؤسسة ومالكها أو مديرها.

- **ضعف القوة التفاوضية:** حيث لا تستطيع هذه المؤسسات التأثير في القرارات الحكومية في أغلب المجالات، حيث نجد أن المؤسسات الكبرى تعمل على خلق وتعديل القوانين لصالحها مثل قوانين الجباية والتصدير...

3 المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظروف مليئة بالتحديات والمشاكل التي تحول دون تطورها وفق ما تخطط له كل الهيئات الوطنية والدولية وحتى العالمية، فهناك من يصنف هذه المعوقات إلى تحديات داخلية وتحديات خارجية.

3-1- معوقات البيئة الداخلية للـــ PME:

- النقص في المهارات البشرية، وضعف القدرات الإدارية لدى ملاك هذه المؤسسات، وإهمال عمليات التدريب وكذا عدم اللجوء إلى المؤسسات التي تعمل على تقديم الاستشارة الإدارية والفنية؛
- نسبة معتبرة من أصحاب هذه المؤسسات يعانون من عدم الإلمام بالمعلومات التقنية، والاقتصادية المتعلقة بآلات استخراج الخامات وتحويل المواد وجودتها، مما يؤدي إلى استخدام معدات متقادمة، أو استخدام متدني لمعدات ذات إنتاجية عالية؛
- عدم استعمال تكنولوجيا الاتصال في عملية التسويق، وضعف الجهود التسويقية واقتصارها على المستوى المحلي، بسبب نقص المعلومات عن السوق وارتفاع تكاليف الحصول عليها؛
- افتقار الكثير من هذه المؤسسات إلى نظم الرقابة على الجودة ونظم المواصفات الدولية، ما يترتب عنه إنتاج سلع لا يمكن المنافسة بها في الأسواق المحلية أو الأجنبية[1]؛
- تعدد وتنوع كبير في النفقات التي قد تتمكن المؤسسة من تجنبها مثل النفقات على مكاتب المحاسبة والمراجعة بسبب غياب الوعي المحاسبي لدى ملاك هذه المؤسسات؛
- إهمال جانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بضرورته وأهميته؛
- ضعف الدراسة الفنية للمشروع والمخاطرة الكبيرة التي تميز أصحاب الـــ PME.

[1] غدير أحمد سليمة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21.

3-2- معوقات البيئة الخارجية للـــ PME:

- المشكل أو التحدي الأول الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الائتمان والتمويل، فأغلب هذه المؤسسات تمول من طرف الحكومة أي عن طريق التمويل البنكي، ومن المعلوم أن البنوك تمنح القروض بضمانات، وأصحاب هذه المشاريع لا يملكون الضمان الكافي، وكذا تخوف البنوك منحهم القروض بسبب نقص الخبرة والتجربة في هذا الميدان، وعليه تمتنع البنوك عن تمويل هذه المؤسسات، فلا تحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هو الشأن في المؤسسات الكبيرة؛
- تعتبر مشكلة العقار الصناعي من بين أكبر المعوقات، فمن الصعب الحصول على مكان ملائم يقيم فيه المستثمر مؤسسته، وإن وجد فإن تعقد وبطء إجراءات منح العقار خاصة في البلدان النامية تزيد من عرقلة نمو وتطور هذا القطاع.
- البيروقراطية والفساد الإداري الذي يحد من حرية هذه المؤسسات ويحول دون نموها؛
- التهميش من طرف القوانين وتحكم أصحاب المؤسسات الكبيرة في بعض القوانين؛
- غياب إستراتيجيات واضحة خاصة في الدول النامية بخصوص تسيير هذه المؤسسات؛
- ارتفاع كلفة القروض، فإذا وافق البنك على إقراض هذه المؤسسات فإنه يفرض عليها أسعار فائدة عالية مقارنة بالفوائد المفروضة على المؤسسات الكبيرة، فيحاول البنك بذلك تجنب تحمل المخاطرة الكبيرة التي تواجهها الـــ PME ؛
- ارتفاع الضرائب الذي يؤثر سلبا على بقاء هذه المؤسسات خاصة في السنوات الأولى من نشاطها؛
- نقص الكفاءات ما ينعكس على إنتاجيتها واستمراريتها؛
- التضخم يؤثر تأثير مباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن ارتفاع سعر المواد الأولية يهدد ربحيتها؛
- العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي ينجر عنه دخول منافسين جدد للسوق بمنتجات ذات جودة وسعر تنافسي؛
- عدم كفاية البنية التحتية خاصة في الدول النامية والتي تفتقر للعديد من المرافق الأساسية لنشاط المؤسسات بصفة عامة مثل الموانئ والسكك الحديدية....

المبحث الثالث: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع الراهنة، من الواضح أن اقتصاديات الدول الكبرى أصبحت تعتمد على هذه المؤسسات والتي أثبتت نجاعتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي... وبعد التعرف على مختلف جوانب هذا القطاع الحيوي، ومن أجل ترقيته يجب علينا التطرق إلى تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائص إدارتها، وهذا ما سنحاول التطرق له.

1 تقنيات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من المفاهيم للتسيير تختلف عن بعضها اختلافات بسيطة، حيث أن جل التعاريف تشترك في أن التسيير يشمل كل المهام والوظائف التي لها علاقة بإنشاء المؤسسة واستمرارها من حيث توفير التمويل، ووضع خطط العمل بها، وتنظيم موارد المؤسسة بشرية ومادية، والسهر على تحقيق الغاية من إنشائها.

كما يرى بعض الدارسين أن التسيير ببساطة هو قيام شخص أو هيئة داخل المؤسسة بالوظائف: التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة وهناك من يضيف التوظيف[1].

فلسفة التسيير هي نفسها لدى كل المؤسسات مهما كان حجمها أو نوعها، الاختلاف يكمن فقط في خصائص كل تقنية مثل درجة التعقيد أو المدى أو...

وعموما تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرق تسيير غير معقدة و بسيطة ، و هو ما يعطي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرونة أكبر في التعامل مع التغيرات والأزمات[2].

وفيما يلي سوف نتعرف على نشاطات أو ما يعرف بتقنيات التسيير في الـــ PME ثم خصائص مختلف تقنيات التسيير فيها.

1-1- التخطيط:

1-1-1- مفهوم التخطيط: هو تحديد الأعمال المستقبلية، يبدأ بوضع الأهداف والتنبؤ للمستقبل المؤسسة ومحيطها، وتحديد حجم مواردها وإمكانياتها الحالية والمستقبلية، ومن ثم وضع خطة عمل لتجسيد الأهداف، ويشمل التخطيط كل أقسام المؤسسة: المالية، العمليات، التسويق...

---

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية 1998، ص 232.

[2] قويدر عياش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية في مواجهة العولمة**، الملتقى الوطني الأول حول:" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الأغواط، 8- 9 أفريل2002، ص 186.

ونجاح المؤسسة مرهون إلى حد ما بسلامة التخطيط فيها، ولأهمية التخطيط علاقة طردية مع حجم المؤسسة، فكلما كانت المؤسسة أكبر كلما كان التخطيط أكثر أهمية وإلحاحًا لضمان تنسيق كل الجهود [1].

1-1-2- مراحل التخطيط: تمر عملية التخطيط في الـــ PME بالمراحل التالية[2]:

أ – تحديد مدة الخطة: يجب تحديد المدة التي سوف يخطط لها، غالبا ما تكون هذه المدة إما قصيرة أو متوسطة الأجل، وتتحكم في تحديد المدة كل من خبرة المسير وحجم النشاط ومدى استقرار البيئة؛

ب – التنبؤ: التنبؤ ضروري لوضع أهداف واقعية، فيتم التنبؤ بكل المتغيرات البيئية التي لها علاقة مباشرة بعمل المؤسسة، مثل السوق والمنافسين والزبائن وتغير سلوكهم الاستهلاكي؛

ج – تحديد الأهداف: يتم هنا تحديد ما تسعى المؤسسة لتحقيقه، ونكتفي في الـــ PME بتحديد الأهداف العامة والتي تضم ثلاث أو أربع أهداف متوسطة المدى تشمل هدف مالي وآخر تسويقي وثالث عملياتي؛

د – وضع برامج التنفيذ: هنا يحدد صاحب العمل لنفسه وللعاملين سياسات تُجسد من خلالها الأهداف، هذه السياسات عبارة عن قواعد تضبط عملية اتخاذ القرارات وكذا تحدد الأولويات في اختيار البدائل، ولكل وظيفة داخل المؤسسة سياسة خاصة بها؛

1-2- التنظيم:

1-2-1- مفهوم التنظيم: التنظيم بصفة عامة هو كل ما يتعلق بتحديد المهام وتوزيعها، ومن ثم تحديد السلطات وتفويض صلاحيات اتخاذ القرارات، والاهتمام بالتنظيم الغير رسمي وكذا إصدار الوثائق الرسمية، أما التنظيم في الـــ PME فيحمل نفس المبادئ إضافة إلى التداخل مع وظيفتي التوظيف والعمليات.

1-2-2- مراحل التنظيم: تمر عملية التنظيم في الـــ PME بالمراحل التالية[3]:

أ – تحديد الوحدات والأقسام التنظيمية: الوحدة التنظيمية هي عدد من الأشخاص يقومون بعمل ما تحت إشراف طرف أعلى، وقد نجد من يسمي هذه الوحدة إما "دائرة" أو "فرع" أو "قسم" يجب على مالك/مدير المؤسسة تقسيم الأعمال إلى أقسام، فنجد العديد من الـــ PME لديهم مثلا قسم إنتاج فقط يضم عدد من الموظفين، أما باقي الوظائف نجد موظف محاسب وليس قسم حسابات، وموظف بائع وليس قسم تسويق... كما قد نجد موظف له عملين مختلفين؛

---

[1] زهواني رضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

[2] سعاد نائف برنوطي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 419-422.

[3] طاهر محسن منصور الغالبـــي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى 2009، ص 360.

ب – تحديد مسؤوليات كل وحدة: بعد تحديد الأقسام يجب تحديد مسؤولية كل وحدة ومن المسؤول عنها، وتحديد مختلف المهام في كل قسم حتى تتاح فيما بعد مساءلتهم، وغالبا ما يهمل مالك/مدير الـ PME القيام بذلك في بداية النشاط بسبب عدم معرفة كل الأعمال والمسؤوليات المطلوبة، لكن بعد فترة من النشاط يمكنه القيام بذلك كلما استجدت مهمة يحدد المسؤول عليها.

ج – تفويض السلطات: من أجل القيام بالمهام بأكمل وجه وتحمل المسؤوليات تأتي مرحلة تحديد الصلاحيات وتفويض السلطات، أي قيام الم الك/المدير بتحديد القرارات التي يمكن لأعوانه المشرفين على الأقسام باتخاذها دون الرجوع إليه.

1-3- التوجيه:

التوجيه هو كل ما يتعلق بالتأثير الإيجابي في العاملين وقراراتهم وسلوكهم وخلق الولاء بينهم ، ودفعهم لتقديم الأفضل على جميع المستويات بشكل دائم ومستمر ، التوجيه هو عملية معقدة في المؤسسات الكبيرة بسبب تعدد الضغوط ومقاومة التغيير، أما في الـ PME يمكن اختصار التوجيه في عملية القيادة بسبب العلاقة المباشرة والشخصية بين مالك/مدير والعاملين من جهة، وبين مجموع العاملين من جهة أخرى، حيث أن قرب المدير من الأفراد كافي لتحفيز العاملين وتحريك الطاقات الكامنة لديهم ويبني الرؤية المشتركة مع المالك/المدير[1].

من بين أكبر المشاكل التي تعرقل التوجيه في الـ PME صعوبة الاحتفاظ بالعاملين الجيدين بسبب محدودية الأجر وعدم شعور العاملين بالرضى الوظيفي.

1-4- الرقابة:

هي من بين أهم مسؤوليات مالك/مدير المؤسسة وتعني متابعة تنفيذ ما جاء في الخطة لتأكد من تحققه فعلا وتقييم الإنجاز، فالرقابة تتكامل مع التخطيط، حيث الأهداف الموضوعة تعتبر معايير للعملية الرقابة، وتظهر أهمية المراجعة في معرفة مدى صحة القرارات والتأكد من عدم وجود هدر في موارد وطاقات المؤسسة.

وتزاد أهمية العمل الرقابي كلما زاد حجم المؤسسة، حيث أن المؤسسة التي بها عدد قليل من العمال تسهل عملية الرقابة فيها بسبب قلة الأخطاء والتجاوزات ووضوحها[2].

---

[1] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 2002 ، ص 151.

[2] فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم "مدخل رواد الأعمال"**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007 ، ص 253.

ويمكن للرقابة أن تكون إما آنية أثناء العمل، أو بعدية بغرض تقييم عملية التنفيذ ومقارنته بما خطط له، ويهدف العمل الرقابي إلى التعرف على الخطأ ومصدره، هل سببه داخلي مثل التخطيط أو التنفيذ، أو سببه خارجي مثل التغيرات المفاجئة والغير محسوبة في البيئة الخارجية.

1-5- اتخاذ القرار:

يعتبر اتخاذ القرار قلب العملية التسييرية، وهو أهم أدوار مالك/مسير المؤسسة، يرتبط ارتباطا وثيقا بالتخطيط

1-5-1- ماهية اتخاذ القرار:

أ/تعريف: اتخاذ القرار هو عملية المفاضلة والاختيار الواعي المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، هذه المفاضلة تكون بناءا على عدة معايير[1]، ويتميز القرار بهدف معين يسعى لتحقيقه.

ب/مواقف اتخاذ القرار: غالب ما تستمد قرارات المالك/المسير من ظروف الموقف الذي يواجهه وليس من شخصه، وعليه يمكن أن نميز ثلاث أنواع لمواقف تدفع بالمسيرين إلى اتخاذ القرارات هي[2]:

– الموقف المستحدث: هي كل المواقف والأسباب التي تشعر متخذ القرار في المؤسسة بضرورة التغيير، حيث يقوم المسير بالمبادرات اللازمة للتكيف والتطوير مثل ما يتعلق بتغيير في الوظائف أو بزيادة الإنتاج أو دخول أسواق جديدة....

– الموقف المعالج للمشاكل: أغلب القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتخذ بسبب هذا الموقف، حيث يتخذ القرار في هذا الموقف إما للوقاية من وقوع المشكلات، أو للقيام بمعالجتها عند وقوعها؛

– الموقف المفاوض: وتضم كل الأسباب المؤدية إلى اتخاذ قرارات تتعلق بإبرام العقود، وقبول الالتزامات أو تقديم التنازلات.

1-5-2- مراحل اتخاذ القرار:

هناك شبه اتفاق بين كتاب وعلماء التسيير على أن عملية اتخاذ القرار تمر بمراحل وخطوات متعددة لابد لمتخذ القرار مراعاتها، بداية بضرورة الإحاطة بجوانب المشكلة محل القرار، ثم التمعن في كيفية التوصل إلى أرشد قرار لحلها من خلال تحليل وتقييم البدائل المتاحة، ومن اختيار البديل الأمثل والملائم لحلها، كما أن عملية صنع القرار الجيد تعتمد على المشاركة في انجاز مختلف مراحله، في ما يلي سوف نفصل أكثر في مراحل اتخاذ القرار:

---

[1] رجب عبد الحميد السيد، **دور القيادة في اتخاذ القرار خلال الأزمات**، مطبعة الإيمان، مصر، بدون طبعة، 2000، ص 46.

[2] محمد رفيق الطيب، **مدخل للتسيير (أساسيات، وظائف تقنيات)**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 38.

1- مرحلة التعرف على المشكلة الرئيسية: يعني التعرف على المشكلة وتحديد أبعادها وتحري السبب الرئيسي لظهورها ومعرفة أعراضها وآثارها...، ولابد من تحديد الأشخاص الذين تمسهم المشكلة، ثم التفريق خاصة بين المشكلة وأعراضها، فعلى متخذ القرار ألا ينخدع بالأعراض الظاهرة، مثلا انخفاض المبيعات ليس هو المشكلة بل هو عرض لمشكلة ما قد تكمن في الجودة أو السعر... في هذه المرحلة لابد لمتخذ القرار التركيز على تحديد المشكلة بدلا من التركيز على حلها، فالخطأ في تشخيص المشكل يؤدي إلى حل غير صحيح [1]؛

2- مرحلة تحليل وتقييم المشكلة: بعد التعرف على المشكلة وتحديدها لابد من تحليل المشكلة، وذلك من خلال تصنيف المشكلة حسب طبيعتها أو حجم تعقيدها، وتحديد من الذي سيقوم باتخاذ القرار، ثم جمع البيانات والمعلومات الأولية والثانوية، الكمية والنوعية من أجل خفض حجم المجهول الخاص بهذه المشكلة، ولتحقق ذلك يجب الإجابة على الأسئلة التالية[2]:

- ماذا تعني المشكلة بالنسبة لمتخذ القرار؟.
- ماذا تعني المشكلة بالنسبة لمؤسسته؟.
- أن يفعل بالنسبة لهذه المشكلة ؟.
- ما هي فرص اتخاذ القرار؟.
- هل حلها ضروري أم غير ضروري؟.
- هل هناك أحد آخر غير المالك/المسير يستطيع حلها أفضل منه؟....

3- مرحلة وضع البدائل: من أهم العناصر الجوهرية لوجود القرار وجود أكثر من حل للمشكلة محل القرار، ونقصد بها وجود مجموعة من القرارات المقترحة قصد المقارنة والتحليل حتى يتم اختيار واحد منها.

عادة ما يعتمد في وضع البدائل على التفكير الابتكاري للمسير، ومن الضروري في هذه المرحلة تشخيص مزايا وعيوب كل بديل من البدائل.

4- مرحلة تقييم هذه البدائل: بعد حصر مجموعة من البدائل، وجب على المالك/المسير إجراء تقييم شامل للحلول البديلة وتتطلب هذه المرحلة بيان معايير تقييم كل بديل من البدائل المتاحة وكيفية التمييز بين العناصر الملموسة وغير الملموسة في تقييم البدائل.

وتتعلق معايير تقييم البدائل المتاحة أساسا بـــــ:

- إمكانية تنفيذ كل حل؛ - تكاليف تنفيذ كل منها؛ - آثار تنفيذ كل بديل منها؛
- مناسبة الوقت و الظروف للأخذ بالبديل؛ - مدى استجابة المرؤوسين

[1] جلال إبراهيم العبد، **إدارة الأعمال مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2003، ص228

[2] نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص 129.

5- مرحلة اختيار البديل الأمثل: وهي من أهم الخطوات التي تمر بها عملية اتخاذ القرار، وهي عملية مقارنة النتائج المتوقعة مع الغايات المنشودة، وينبغي أن تمر هذه العملية في ضوء نظرة قاصرة على المشكلة الراهنة، فالحل الأمثل لمشكلة ما قد لا يكون أمثل للمؤسسة ككل، وعلى متخذ القرار في هذه المرحلة مراعاة العديد من الاعتبارات منها[1]:

- درجة المخاطرة المتوقعة من اختيار البديل.
- الاقتصاد في الجهد والنفقات.
- كفاية الإمكانيات والموارد المتاحة.
- آثار البديل وما يترتب عنه من مشاكل أو مستقبلية.
- الأهداف التي يحققها البديل وأهميتها، كلية أو جزئية، ثم تبويب البدائل من الأفضل إلى الأقل أفضلية، واختيار الأفضل منها لحل المشكلة وتحقيق أهداف المؤسسة ككل.

6- مرحلة وضع القرار موضع التنفيذ ومتابعته: يعتقد العديد من علماء الإدارة بأن عملية اتخاذ القرار تنتهي باختيار البديل، لكن التطبيق العملي أثبت خطأ هذا الاعتقاد، لأن هذه العملية تنتهي عمليا بوضع القرار موضع التنفيذ، حيث يتم في هذه المرحلة نقل القرار الذي تم اتخاذه للآخرين، وشرح أبعاده لهم، ومن ثم دفعهم وتحفيزهم إلى تنفيذه بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب، وذلك من خلال صياغة القرار بشكله النهائي و الإعلان عليه، وتبيان الخطوات العملية لتنفيذه، ثم التحقق من أن تنفيذ القرار يتم وفقا لمقررات وفي حدود التعليمات والقواعد الموضوعة قصد الوقوف عند الانحرافات وتعديلها في الوقت المناسب.

2 -طبيعة تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مشكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تكمن في قياس حجمها أو الفصل في تعريفها، بقدر ما تكمن في طريق تسيير هذا النوع من المؤسسات، فالـــــــ PME مثلها مثل أي مؤسسة، عبارة عن كيان اقتصادي يتوجب تحقيق الفعالية في تسييره، ويكون ذلك من خلال استخدام متميز لـــمختلف تقنيات التسيير في تحديد مصادر حاجات هذه المؤسسة، ومدخلاتها وأنشطتها ومخرجاتها واستخدامات هذه المخرجات والرقابة عليها.

[1] نواف كنعان، **المرجع السابق**، ص 158.

2-1- تسيير الـــ PME وتعقيداته:

من الطبيعي أن الـــ PME تتميز بحركية في تفاعلها مع محيطها، فهي تؤثر وتتأثر به، غير أن تأثير المحيط عليها يكون أقوى، ذلك أن استمرارها ونموها يتوقفان على مدى فهمها وتفاعلها مع القوى التي يفرضها عليها، وتحكم المؤسسة في قيود المحيط الذي تنشط فيه، يتطلب توفر ثلاث أنواع من المرونات لديها[1]:

– **المرونة التنظيمية**: هذه المرونة تكون في المستويات العليا، تتعلق بالوظائف التنظيمية الأكثر أهمية، والتي تساعد المؤسسة على سرعة التكيف مع مختلف حالات المحيط الداخلي والخارجي،

– **المرونة العملية**: والتي تناسب الموارد الداخلية للمؤسسة، حيث أن تعدد القيم للموارد البشرية وتنوع الموارد المادية والمالية، يسمح بالتكيف بشكل عام مع احتياجات المدى القصير للمؤسسة؛

– **المرونة الإستراتيجية**: والتي تمثل درجة حرية التصرف داخل المؤسسة، خاصة خلال وضع وتنفيذ أهدافها، هذه المرونة تساعد على قابلية الربط المباشر لاحتياجات المحيط مع قدرات المؤسسة على المدى البعيد.

كما ذكرنا أن هذه المؤسسات تتميز بمحدودية مواردها، الشيء الذي لا يسمح لها بتطبيق مفهوم التسيير بالتجربة، لأن درجة المخاطرة عالية جدا والحظ وحده غير كافي لتحقيق الأهداف وفق الخطة، وعليه لابد للـــ PME من طريقة تسيير منظمة ومنطقية، ومن ثم فالخبرة غير كافية والتجريب مكلف وغير مضمون قد يؤدي إلى الخروج من السوق، وعليه فإن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد على الأساليب العلمية الحديثة في مختلف الأنشطة التسييرية.

2-2- خصائص تقنيات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث كما سبق وأشرنا أن هذه المؤسسات تميل إلى استعمال طرق تسيير غير معقدة و بسيطة فرئيس المؤسسة يتميز بالحضور الدائم والتدخل في كل شؤون التسيير، وهو يمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير، حيث يطلق على تسيير هذه المؤسسات خاصة الصغيرة منها اسم شخصانية التسيير (la personnalisation de la gestion) وهو ما يعطي للـــ PME مرونة وتسيير بدون تعقيدات

[1] سلطاني محمد رشدي، **التسيير الإستراتيجي في الـــ PME بالجزائر: واقعه، أهميته وشروط تطبيقه —حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة–**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2005-2006، ص 47.

كبيرة، حيث ظهرت أهمية ذلك عند حدوث الأزمات فما فعدد العمال المسرحين من هذه المؤسسات حسب إحصائيات فرنسية أقل بمرتين ما سرحت المؤسسات الكبرى[1].

الوظيفة التسييرية من حيث المبادئ والأسس هي نفسها في المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع اختلاف كبير في ظروف أدائها في كلتا الحالتين، وفي ما يلي طرح لهذه الخصائص.

- **خصائص التخطيط:** يتميز بـــمداه القصير أو المتوسط ونادرا ما يكون إستراتيجيا خاصة في السنوات الأولى من النشاط، والأهداف غالبا ما يتم وضعها من طرف المالك/المدير بمفرده؛ ويمكن ملاحظة وضوح الإجراءات والبرامج المؤدية للهدف، وبالرغم من سهولة التنبؤ بسبب بساطة العلاقة بين الـــ PME والمحيط إلا أن التنبؤ يتم في كثير من الأحيان بأساليب غير علمية مثل الحدس والتخمين.
- **خصائص التنظيم:** تتميز الـــ PME بمحدودية التقسيمات والمستويات الإدارية، وبساطة الهيكل التنظيمي، بالرغم من ذلك نلحظ في بعض المؤسسات عدم وضوح الدور والمسؤوليات بين الشركاء مما يؤدي لحدوث الصراع بالتالي انتهاء (موت) المؤسسة[2]؛

غالبا ما نجد أن المالك/المدير يعتمد على أبنائه كمعاونين دائمين تتكون لهم خبرة كاملة في العمل لكن فقط كمنفذين للأوامر، لأنه لا يمنحهم التفويض والصلاحية في اتخاذ القرارات، مهما كان مستواهم التعليمي أو تخصصهم.

- **خصائص التوجيه:** العلاقة مباشرة بين المالك/المدير والعمال هذا يعطيه صفة القدوة الحسنة أي كلما كان ملتزم أكثر بأقواله كلما كان التوجيه أسهل، ويظهر أن مدراء الـــ PME أجدر من غيرهم في إدخال صفة التميز في مؤسساتهم من خلال الأساليب القيادية المبتكرة والخاصة بهم.
- **خصائص الرقابة:** تتميز بالبساطة بسبب حجم نشاط المؤسسة والرقابة في الـــ PME من المسؤوليات الشخصية للمالك/للمدير، وغالبا ما يقوم بها بنفسه أو بتكليف شخص يكون بمثابة الساعد الأيمن له، وتوجه غالبية جهود الرقابة إلى الأمور المالية والمحاسبية.
- **خصائص اتخاذ القرارات:** إن اتخاذ القرار يتم غالبا بالا عتماد الخبرة والتقدير الشخصيين وعلى إستراتيجية رد الفعل أكثر من الاعتماد على خطة إستراتيجية مستقرة، رسمية وصريحة [3]، كما أنه غالبا مالك/مسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يقوم شخصيا بالتحري عن المشكلة محل القرار، والقرار فيها يتخذ بسرعة واستقلالية عكس المؤسسات الكبيرة، فأصحابها مسؤولون عن نتائج أعمال مؤسساتهم.

---

[1] قويدر عياش، **مرجع سبق ذكره**، ص 186

[2] طاهر محسن منصور الغالبـــي، **مرجع سبق ذكره**، ص 376.

[3] بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، **المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية سطيف** ، الدورة التدريبية الدولية: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003. ص 08.

2-3- خصائص أخرى للتسيير في الـ PME:

- **خصائص إدارة الوقت:** يتميز مالك المؤسسة الصغيرة بأن عمله غير محدد بوقت ولا بمكان محدد، فهو يأخذ العمل معه أينما يذهب، فليس لديه حدود واضحة لما يجب تنفيذه والوقت المطلوب لذلك، فقائمة الأعمال لديه لا تعرف حدود ولا سقوف زمنية، حيث يرى أن كل الأعمال لا تحتمل التأجيل فيضطر عندها لتأجيل وإهمال أمور أخرى كالتخطيط والرقابة متناسيا أن نجاح أو فشل المؤسسة مرهون بسلامتهما؛

حيث يرى البعض أن الوقت المكرس للتفكير الإداري والتنظيمي السليم في الـ PME، هو وقت ضائع لعدم ارتباطه السريع والآني بالإنجاز والفعل.

- **متابعة التعلم والتدريب:** تقيم أغلب المؤسسات المتوسطة دورات منتظمة لتدريب العاملين إداريا وتقنيا، أما المؤسسات الصغيرة والمصغرة فتهمل هاته الدورات وتهتم بالأعمال الملحة والسعي وراء الربح الآني.
- **خصائص التكنولوجيا فيها:** تعاني خاصة في الدول النامية من التأخر التكنولوجي في عملية التسيير بسبب حماية الاقتصاد من طرف الدول هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ضعف مواردها المالية وعدم الاهتمام بالتجديد[1].
- **خصائص نظام المعلومات :** تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقي د، وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة. لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين[2].
- **خصائص إدارة النمو:** طبعا النمو حالة مرغوب بها وهو من المسؤوليات الصعبة التي تقع على المسير، وكثيرا ما تتعرض المؤسسة للنمو غير المسيطر عليه، والذي لم يكن مخطط له مثلما هو الحال في كثير من المؤسسات الصغيرة والتي من المفروض أن تمول نموها بالأرباح المحتجزة، وليس بالقروض الزائدة عن نشاطها.

إن الوظائف الأساسية للمسير -سابقة الذكر- لا يمكن تصور ممارستها في بيئة الأعمال الحالية بنفس الطريقة التي كانت بها في زمن فايول، من أجل خلق التميز والاستمرار لابد للمسير من فهم المتغيرات الحديثة وإسقاطها على عمله، فنحن في زمن العولمة وإدارة المعرفة والوقت، والعمل بالمقاييس الدولية، بمعايير الجودة، وكذا تدويل النشاط وانفتاح السوق...

---

[1] Radhi MEDDEB، **La PME Maghrébine: POSITIONNEMENT ET STRATEGIE**، Colloque international: La PME Maghrébine face a la Mondialisation، Tunis، 22 avril 1999، p 04.

[2] ليلى لولاشي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 55.

3 أهمية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تظهر أهمية تسيير الـــ PME من خلال ما تحققه هذه المؤسسات من رفاهية اقتصادية واجتماعية، ونمو سليم ومستمر لاقتصاديات العديد من الدول التي عمدت إلى دعم القطاع الخاص وخاصة المشاريع الصغيرة وتظهر أهمية التركيز على ترقية تسيير هذا النوع من المؤسسات إلى مساهمتها المتواضعة في الدول العربية فمثلا قطاع الصناعات التحولية نجد أن مساهمته في الناتج المحلي لا تتجاوز 10% في حين يفوق 40% في العديد من الدول المتقدمة، هذه الأهمية نستعرضها بشكل عام مع بعض الأمثلة في الآتي:

- مما لا شك فيه أن الـــ PME تساهم في خلق مناصب الشغل، وكذا دمج بعض الفئات المحرومة في التنمية الاقتصادية مثل الشباب والنساء؛ ففي كندا توفر 33% من فرص العمل، و55,7% في اليابان، و85% في غانا، و87% في الهند، و74% في الفلبين[1].
- تحقيق عدالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الأقاليم والولايات وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق، ويساهم في إعادة التوازن السكاني للدولة، وذلك لقدرة هذه المؤسسات على الانتشار الواسع بين المناطق والولايات والأقاليم[2]؛
- تساهم الـــ PME في تحقيق الاكتفاء الذاتي حيث يمكن إنشاءها في القرى والأرياف لإشباع الحاجات الضرورية للعديد من سكان هذه المناطق ؛ وكذا القضاء على التبعية الاقتصادية لدول أخرى؛
- تساهم في ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية مختلفة سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية؛
- المرونة في التعامل مع الأزمات، مثل الركود الاقتصادي مما يساهم في استمرار تحريك الأنشطة الاقتصادية والمساعد على تأكيد الاستقرار الاجتماعي الذي تحتاجه التنمية الاقتصادية.
- التكامل مع المؤسسات الأخرى حيث لا يمكن لأي كان أن يعمل في استقلالية عن الأعمال الأخرى، حيث يمكن للـــ PME أن تحتل مكان إما المورد أو الزبون أو تكون لها عقود مناولة مع مؤسسات أخرى كبيرة أو صغيرة، من أجل توفير حاجيات ما، فمن شأنها أن

---

[1] ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الثالثة 2009، ص 24.

[2] رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، **حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في2009–**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011، ص 224.

تكون طرفا فعالا يعمل على تقوية المؤسسات الكبيرة عن طريق توفير الاستهلاك الوسيطي (sous-traitante) من خلال العقود الباطنية[1].

- كما تلعب دور كبير في جلب الاستثمار الأجنبي، من خلال وجود سوق يضمن حرية المنافسة، وكذا توفر فرص المقاولة من الباطن.
- تعميق روح المبادرة والعمل الحر لدى الشباب من خلال المؤسسات الداعمة أو الممولة (مثل ANSEJ في الجزائر) وخلق الطموح المؤدي لتنفيذ الأفكار و الابتكار؛
- أن الـــ PME تعتبر العمود الفقري للعديد من الاقتصاديات، حيث جاء في دراسة نشرتها الولايات المتحدة الأمريكية أنه من بين 21 مليون مؤسسة هنالك ما يقارب 20.5 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي نسبة 98% من المؤسسات يمكن اعتبارها PME ، حيث تساهم بـــ 48% من الناتج القومي الأمريكي[2]،
- لا تترك بزوالها تأثير كبير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة خاصة في حالة الإفلاس وتسريح العمال[3]؛
- أما أهميتها على المستوى العالمي[4]، فتظهر من خلال دعمها من طرف القطاعين العام والخاص حيث أنها تمثل حوالي 90% من المؤسسات في العالم وتشغل ما بين 50%-60% من العمالة العالمية و تعتبر إيطاليا الدولة الأوروبية الأبرز في هذا المجال انطلاقا من أن 98% من الشركات الصناعية به لا تحتاج لأكثر من 100 عامل، وهذه المؤسسات يقوم عليها الاقتصاد الإيطالي حيث تعتبر أقوى الشركات المصدرة في مجال الصناعات الغذائية، والسيراميك، والنسيج.....

---

[1] يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر، **نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل الإسلامي –دراسة حالة مؤسسات ص.م الممولة من بنك البركة الجزائري–**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011، ص 180.

[2] ماجدة العطية، **مرجع سبق ذكره** ، ص 22.

[3] زهواني رضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

[4] عديسة شهرة، **دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبرامج تمويلها في الفترة 2000 – 2010**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011، ص 166.

خُلاصةُ الفَصْل:

تم في هذا الفصل محاولة تسليط الضوء على ماهية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك من أجل انطلاقة صحيحة في معالجتنا لهذا الموضوع الحيوي، من خلال محاولة تسليط الضوء على مختلف المعايير التي تفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات، ومن أجل إطراء الدراسة قمنا بطرح مجموعة من تعاريف الدول لهذا القطاع الحيوي الذي له العديد من الخصائص والمميزات والتي تم التطرق إليها لتسهيل فهم عملية التسيير في هذه المؤسسات.

فنجاح المؤسسات أياً كان نوعها متعلق بطبيعة التسيير فيها، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب خصائصها ومكانتها في الاقتصاد من جهة، وتعرضها للتحولات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، يعتبر تسييرها من الضرورات التي تمكن الدول من مواصلة المساعي التنموية.

مُقدِّمةُ الفَصْل:

أصبح موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقى اهتماما متزايدا من طرف السلطات العمومية، فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، باعتبارها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وكونها وسيلة إيجابية لفتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة ، و أمام هذه الأهمية التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كان لابد من تقديم كل سبل الدعم واعتماد ما أمكن من آليات لدعم وترقية هذا النوع من المؤسسات.

حيث تبنت الجزائر وعلى غرار مختلف الدول في العالم العديد من التدابير والتشريعات التي من شأنها ترقية وتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، فنجدها سارعت في بداية الأمر إلى إنشاء وزارة خاصة بهذا النوع من المؤسسات وإصدار قانون توجيهي خاص بها، بالإضافة إلى استحداث العديد من الهيئات ومؤسسات الدعم، إلى جانب إبرام العديد من اتفاقيا ت التعاون المحلية والإقليمية والتي تهدف جميعا إلى ترقية و تطوير هذه المؤسسات.

انطلاقا من ذلك سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- المبحث الثاني: تطور ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- المبحث الثالث: واقع تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

من خلال هذا المبحث سوف نسلط الضوء على العديد من مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بداية بالتصنيف القانوني لها، ثم سوف نستعرض مختلف مكونات القطاع من حيث الطبيعة القانونية وكذا طبيعة النشاط، ومن ثم سوف نتعرف على توزيع هذه المؤسسات على التراب الوطني، جهوياً وولائياً، ومن ثم توزيعها على مختلف الأنشطة المهنية.

1 -التصنيف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أجل تنظيم وتسيير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد قام المشرع الجزائري بتحديد أشكال قانونية للـ PME مثلما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-1): التصنيف القانوني للمؤسسات في الجزائر Forme Juridique

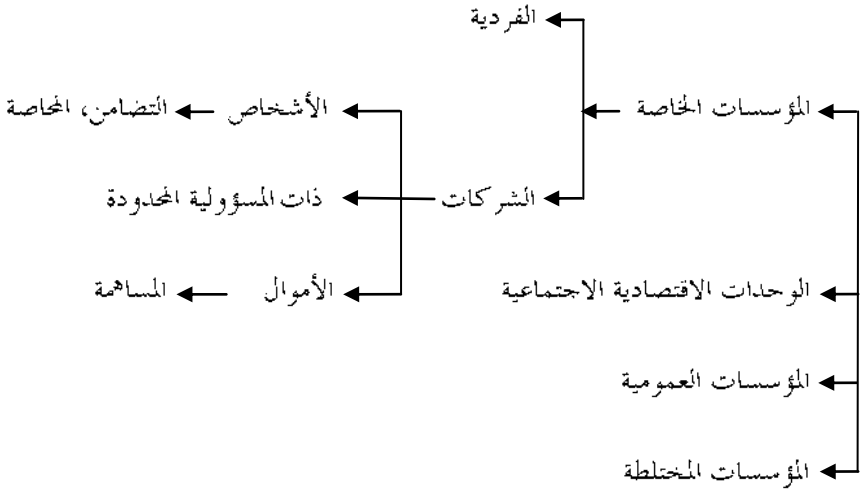

المصدر: من إعداد لخلف عثمان بالاستناد إلى القانون التجاري الجزائري، ص 38، (بتصرف)

1 -1- المؤسسات الخاصة Les société des personnes :

وهي مؤسسات القطاع الخاص تعود ملكيتها بالكامل للأفراد الخواص، وقد تكون مؤسسة فردية يملكها شخص واحد، أو شركة يتعدد ملاكها وتتضمن:

1-1-1- المؤسسات الفردية:

كما سبق الذكر هي المؤسسات التي تعود ملكيتها لشخص واحد، ولها العديد من المميزات فهي صغيرة الحجم وتهدف لتعظيم دخل صاحبها؛ والمالك هو المسير أي ممارسة السلطة فيها فردية؛ وصاحب المؤسسة يتحمل كل المخاطر المتعلقة بالمؤسسة؛ وغالبا موارد نشاطها محدودة؛ كذلك الارتباط مباشر بين حياة المؤسسة وحياة صاحبها، وغالبا تنشط في الفلاحة أو الصناعة التقليدية[1].

ويوجد نوع آخر من المؤسسات الفردية تعرف بالمؤسسات الفردية ذات المسؤولية المحدودة (EURL) ويتميز هذا النوع عن النوع السابق في خاصية أساسية تكمن في فصل ممتلكات المقاول عن ممتلكات المؤسسة وأن المسؤولية محدودة بالموارد المخصصة للمؤسسة فقط.

1-1-2- المؤسسات الشركة:

الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بالمساهمة في مشروع مالي، بتقديم حصة من مال أو عمل، على أن يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة، ويمكن أن نميز في هذا النوع من المؤسسات ثلاث أصناف:

أولا/ شركات الأشخاص: هذا الصنف من المؤسسات يقوم على الاعتبار الشخصي وتبادل الثقة بين الشركاء[2] مثل شركات التضامن، شركات المحاصة...

أ- شركات التضامن Les société en non collectif (SNC): فيها المسؤولية غير المحدودة [(*)] حيث الشركاء يتحملون فيما بينهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن نشاطات المؤسسة، والإرادة التضامنية تعني المشاركة في الأعمال والوفاء بمختلف الالتزامات المادية المترتبة على شركتهم، ونتيجة للمسؤولية التضامنية للشركاء تزداد ثقة المتعاملين بها[3].

ب- شركات المحاصة : هي مؤسسات لا تتمتع بالشخصية المعنوية، تنشأ من خلال اتفاق كتابي أو شفوي بين شخصين أو أكثر، للقيام بنشاط اقتصادي محدودة بفترة زمنية قصيرة، لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بينهم، تنتهي شركة المحاصة مع نهاية النشاط الذي أقيمت لأجله.

---

[1] حداد بختة، **ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009، ص 81.

[2] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-41.

[3] القانون التجاري الجزائري 2007، المادة 551 إلى المادة 558، ص 138.

[(*)] المسؤولية الغير محدودة أي المسؤولية غير محدودة بحصة الشريك في رأسمال المؤسسة بل تمتد المسؤولية لبقية أمواله الخاصة، مسؤولية مطلقة.

ثانيا/ الشركات ذات المسؤولية المحدودة Les sociétés à responsabilité (SARL): اختلفت الآراء في تحديد صنف هذه الشركات، فـيرى البعض أنها ضمن شركات الأشخاص وآخرون يرون أنها من نوع شركات الأموال وهذا راجع لوجود شبه بينها وبين كلا من شركات الأشخاص وشركات الأموال.

حسب المشرع الجزائري عدد الشركاء فيها من اثنان إلى خمسين شريك، ويجب أن تكون كل المساهمات مادية ولا تقبل المساهمة بجهد أو عمل مثل القيام بالتسيير ، وتتميز هذه الشركات بأن مسؤولية الشريك محصورة بحدود مساهمته في رأسمال الشركة، لا يقبل في عداد الشركاء إلا الأشخاص الطبيعيين ، لا تنحل بسبب الأحوال الشخصية للشركاء (وفاة، إفلاس...)، رأس مالها مقسم إلى حصص (وليس إلى أسهم) [1].

ثالثا/ شركات الأموال Les société des capitaux: وتتمثل أساسا في شركات المساهمة:

أ- شركات المساهمة Les sociétés par actions (SPA):

هي شركات يتكون رأس مالها من حصص متساوية تسمى بالأسهم تطرح في بورصة الأوراق المالية كي يتم تداولها ، يجب أن لا يقل عدد الشركاء عن 07 شركاء، ويتحصل مالك السهم على أرباح توزع بصفة دورية على المساهمين ، تتميز بإجراءات تأسيس جد معقدة ، تمتاز بقدرة عالية على استقطاب رؤوس أموال ضخمة وتوظيفها في تطوير منتجاتها[2].

ب- شركات التوصية بالأسهم Les sociétés en commandite par action (SCA)

الشركة التي يقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ولا يقل عدد أعضائها عن سبعة، ويكون شريكا واحدا أو أكثر فيها مسئولا بالتضامن عن ديون الشركة، ومن مساهمين يدعون (موصون مساهمون) يسالون عن الخسارة بقدر حصتهم في رأس المال ويعاملون معاملة المساهمون في شركات المساهمة، وتُعنْون الشركة باسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين[3].

1 -2- الوحدات الاقتصادية الاجتماعية:

وتتمثل أساسا في التعاونيات، والجمعيات...إلخ، وبالرغم من أنها تنتمي للقطاع الخاص إلا أنها تصنف وحدها، كونها ذات طابع اجتماعي، فهذا النوع من الشركات لا تبحث عن الربح فقط كهدف من

[1] منصور بن أعمارة، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 25 – 28 ماي 2003. ص 03.

[2] القانون التجاري الجزائري 2007، المادة 592، ص 150.

[3] منصور بن أعمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

أنشطتها، وإنما تأخذ في الحسبان الجانب الاجتماعي لكل عضو، تهدف إلى تأمين احتياجات الأعضاء بأقل تكلفة، ما يميز هذا الصنف بأن لكل شريك صوت واحد مهما كان عدد الحصص التي بحوزته[1].

1 -3- المؤسسات العمومية:

وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تضم مؤسسات صناعية وتجارية مثل المؤسسات المؤممة (*)، وتسير مباشرة من طرف الدولة، تمتاز بإمكانيات مادية ومالية كبيرة، وتستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات المختلفة، ومحاسبتها تخضع لقوانين خاصة، تراقب من طرف الوصاية المعنية.

1 -4- المؤسسات المختلطة:

هي المؤسسات التي لا يمكن اعتبارها من القطاع العام ولا من القطاع الخاص، بحيث تكون ملكيتها موزعة بين ممثلين عن المصلحة الخاصة وممثلين عن المصلحة العامة، غالبا لا تقل مساهمة الطرف العمومي عن 51% في رأس المال ليبقى الطرف العمومي مسيطر على القرارات[2].

2 -المكونات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 625069 مؤسسة سنة 2009، حيث يتكون هذا القطاع من المؤسسات التابعة للقطاع العام و المؤسسات التابعة الخاص وكذا الصناعة التقليدية، نتطرق لنسبة كل منها وتطورها حتى نهاية سنة 2009[3].

2-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام:

بالرغم من عدم توفر شرط الاستقلالية في هذه المؤسسات -ذلك أنها تابعة للدولة - إلا أن الوزارة اعتبرتها مكون أساسي من مكونات الـ PME في الجزائر، حيث تمثل هذه المؤسسات 0.09% من إجمالي الـ PME في 2009/12/31، ويشهد هذا النوع من المؤسسات تراجع مستمر نتيجة خصخصتها، خلال سنة 2009 تراجع عددها إلى 591 مؤسسة عمومية بعدما كان 626 مؤسسة، كما تم تسجيل تراجع في عدد الأجراء في هذه المؤسسات من 52786 إلى 51635 أجير.

---

[1] القانون التجاري الجزائري 2007، المواد 796 و 797، ص 235.

(*) المؤسسات المؤممة هي أصلا مؤسسة خاصة، تم تحويل ملكيتها وتسييرها للدولة، تسير وفقا للقطاع الخاص ما يجعلها أكثر ديناميكية.

[2] ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

[3] كل الأرقام مقتبسة من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16**، مؤشرات 2009، ص 05.

الجدول رقم (2-1): توزيع الـــ PME العمومية على قطاعات النشاط

قطاع النشاط	عدد الـــ PME
الصناعة	185
الخدمات	219
البناء والأشغال العمومية	63
الزراعة	113
المناجم والمحاجر	11
المجموع	**591**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية (وزارة PME/PMI) نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، مؤشرات 2009، ص 04.

نلاحظ من الجدول أن 37% من الـــ PME العمومية في قطاع الخدمات، ثم 31,3% في الصناعة، 19,15% في الزراعة، 10,65% في البناء والأشغال العمومية، وأخيرا 1,9% فقط في قطاع المناجم والمحاجر.

2- 2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص:

تشهد الـــ PME التابعة للقطاع الخاص تزايد مستمر، حيث وصل عددها المصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) عند نهاية سنة 2009 إلى 455398 مؤسسة خاصة، تشكل هذه المؤسسات النسبة الأكبر حيث تمثل 72.86% من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشغل أكثر من 1363444 منصب شغل سنة 2009.

2- 3- المؤسسات التقليدية:

وصل العدد الإجمالي لهذه المؤسسات حسب 31 غرفة للصناعة التقليدية والحرف 169080 نشاط حرفي، حيث تم تسجيل 18875 حرفي جديد مقسمون على الصناعات التقليدية الفنية 3633 حرفي، والصناعة التقليدية لإنتاج المواد 4728 حرفي، و الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات 10514 حرفي، وشطب 4442 حرفي، مما يوضح نموا يقدر بـــ 14433 حرفي.

سنة 2006 تمثل مؤسسات القطاع الخاص 97% من مجمل المؤسسات، والنسبة الباقية للقطاع العام[1].

[1] شيبي عبد الرحيم، ش ـــوري محمد، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر: دراسة تطبيقية** ، المـــؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" تقييم واستشراف المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، بيروت، الجمهورية اللبنانية، 23-25 مارس 2009، ص 10.

وشهد الـــقطاع الخاص تطور أصبح يفوق 99% من مجمل الـــ PME، أما القطاع العام يشهد انسحاب من عديد الأنشطة يمثل 0,09%، نلخص مكونات الـــ PME في الجزائر بالجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نهاية عام **2009**

طبيعة المؤسسات		عدد المؤسسات سنة 2009	%
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية	345902	55,34
	أشخاص طبيعية	109496	17,52
المؤسسات العمومية		591	0,09
الصناعات التقليدية		169080	27,05
المجموع		**625069**	**100**

المصدر: وزارة PME/PMI، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، 2009، ص11.

الجدول السابق يؤكد على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالإضافة إلى الصناعات التقليدية تشكل المكونات الرئيسية للـــ PME في الجزائر أي 99,1% من المجموع لعام 2009، كما نلاحظ أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي 55,34% هي أشخاص معنويون (مؤسسات مصغرة).

3 -توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

من أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتشارها الجغرافي الواسع فنجدها في المدن والقرى، مما يجعلها تساهم في موازنة التنمية لمختلف جهات الوطن، كما أنها تساهم في تنوع المنتجات ذلك أنها تتوزع على العديد من القطاعات الإنتاجية، وفي ما يلي سوف نستعرض توزعها على الجهات والأنشطة المختلفة.

3-1- التوزيع الجهوي للـــ PME الخاصة:

الجدول رقم (2-3): توزيع المؤسسات الخاصة حسب الجهات وتطورها خلال سنة **2009**

الجهات	الـــ PME الخاصة سنة **2008**	الـــ PME الخاصة سنة **2009**	التطور
الشمال	193483	205857	12374
الهضاب العليا	96354	105085	8731
الجنوب	25033	27902	2869
الجنوب الكبير	6517	7058	541
المجموع	**321387**	**345902**	**24515**

المصدر: وزارة PME/PMI، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، 2009، ص19.

يظهر من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تتوزع إلى أربع جهات، حيث تتمركز هذه المؤسسات في الشمال بنسبة 59,5% من إجمالي الـــ PME، ثم تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 30,4% ونسبة 8% في الجنوب، وأخيرا 2% في الجنوب الكبير.

تتمركز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الكبرى مثلا في الجزائر 41006 مؤسسة أي بنسبة 11,85% من مجموع الـــ PME، ثم تيزي وزو 19785 مؤسسة ما نسبته 5,72%، ثم تتراوح نسب تمركز هذه المؤسسات بين 04 و 06% في كل من وهران، بجاية، سطيف، وتتناقص أعدادها كلما اتجهنا نحو الجنوب الكبير وصولا إلى تندوف وهي أقل الولايات من حيث تمركز الـــ PME فيها حيث بلغ عددها 1055 مؤسسة أي بنسبة 0,30%.

3-2- توزيع الـــ PME الخاصة حسب قطاع النشاط:

سنة 2009 بلغ عدد المؤسسات الخاصة 455398 مؤسسة، تنقسم المؤسسات الخاصة إلى مؤسسات الأشخاص المعنويين ومؤسسات الأشخاص الطبيعيين، وتنشط غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القطاعات التي تتميز بالربحية العالية والاستقرار، ويمكن إبراز توزيع الـــ PME الخاصة حسب قطاعات النشاط المهيمنة حتى نهاية عام 2009 من خلال الجدولين التاليين.

الجدول رقم (2-4): قطاعات النشاط المهيمنة في الـــ PME الخاصة المعنوية(*) سنة 2009

رقم	قطاعات النشاط	عدد الـــ PME الخاصة عام 2009	%
01	البناء والأشغال العمومية	122238	35,34
02	التجارة والتوزيع	60138	17,39
03	النقل والمواصلات	30871	8,92
04	خدمات للعائلات	24108	6,97
05	خدمات للمؤسسات	20908	6,04
06	الفندقة والإطعام	19282	5,57
07	الصناعة الغذائية	17679	5,11
08	**باقي القطاعات**	**50678**	**14,65**
المجموع		**345902**	**100**

المصدر: وزارة PME/PMI نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، 2009، ص11.

(*) المؤسسات المعنوية نعني بها المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية حين تسجيلها في السجل التجاري، أي باستثناء المؤسسات الفردية التي تنشط في الطب والمحاماة والمستثمرون الزراعيون.

الجدول رقم (2-5): قطاعات النشاط المهيمنة في الـــ PME أشخاص طبيعيين سنة 2009

الرقم	أهم القطاعات	عدد الـــ PME
01	قطاع الصحة	29301
02	قطاع العدل	10125
03	المستثمرون الزراعيون	70070
المجموع		109496

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة PME/PMI رقم 16، مؤشرات 2009، ص02.

يتبين من خلال الجدولين السابقين أن المؤسسات الخاصة المعنوية تمثل 76% من الـــ PME الخاصة، تنشط بشكل كبير في قطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والتوزيع بنسب عالية ثم تتناقص النسبة في بقية النشاطات، ويمكن ملاحظة أن الـــ PME الخاصة الأشخاص الطبيعيين (المهن الحرة) تمثل 24% من الـــ PME الخاصة، وتتوزع على ثلاث قطاعات أساسية 63,99% في القطاع الزراعي، 26,76% في قطاع الصحة ثم 9,25% في قطاع العدل.

كما تؤكد بعض الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، بأن هذه المؤسسات أضحت تشكل نحو 99% من النسيج المؤسساتي في الجزائر وتساهم بنحو 52% من الإنتاج الوطني الكلي خارج صناعة النفط والغاز (المحروقات)، وهي تشغل نحو 3,1 مليون أجير[1].

[1] بومدين يوسف، **دراسة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في عملية التنمية**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال 2000-2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011، ص 504.

المبحث الثاني: تطور ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما في المجال الاقتصادي والاجتماعي ... وتزداد أهميتها من سنة لأخرى نتيجة قدرتها ليس فقط على التكيف مع كافة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر منذ التسعينات إلى يومنا هذا، بل نجاعتها في تجسيد هذه البرامج، حيث عرف هذا القطاع تطورًا ديموغرافي كبير، ما نتج عنه زيادة معدلات مساهمتها في خلق مناصب الشغل وفي الناتج الداخلي الخام، والقيمة المضافة ... هذا ما نحاول إثباته في هذا المبحث من خلال مجموعة من الإحصائيات تخص العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

1 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

منذ عقديْن تتكاثف جهود الحكومة الجزائرية الرامية إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، وكانت ثمرة هذه الجهود الحركية التي تميز بها القطاع خلال الفترة 2000 إلى 2009.

1-1- تطور الـــ PME في الجزائر للفترة 2000 - 2009 :

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تزايد معتبر، نتيجة التطور الاقتصادي وكذا الدعم المستمر من طرف الدولة لهذا القطاع الحيوي، وعليه نقدم عرض لتطور عدد الـــ PME منذ سنة 2000 إلى نهاية عام 2009 ملخصا في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-6): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية للفترة 2000-2009

السنة	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العدد	159000	188564	208957	312959	342788	376767	410959	519526	625069

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- من سنة 2000 إلى 2007: خوني رابح، **واقع وهيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2009**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام : 05/04/03 ماي 2011.
- سنتي 2008 و 2009: وزارة PME/PMI نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، 2009، ص11.

الشكل رقم (2-2): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 2000-2009

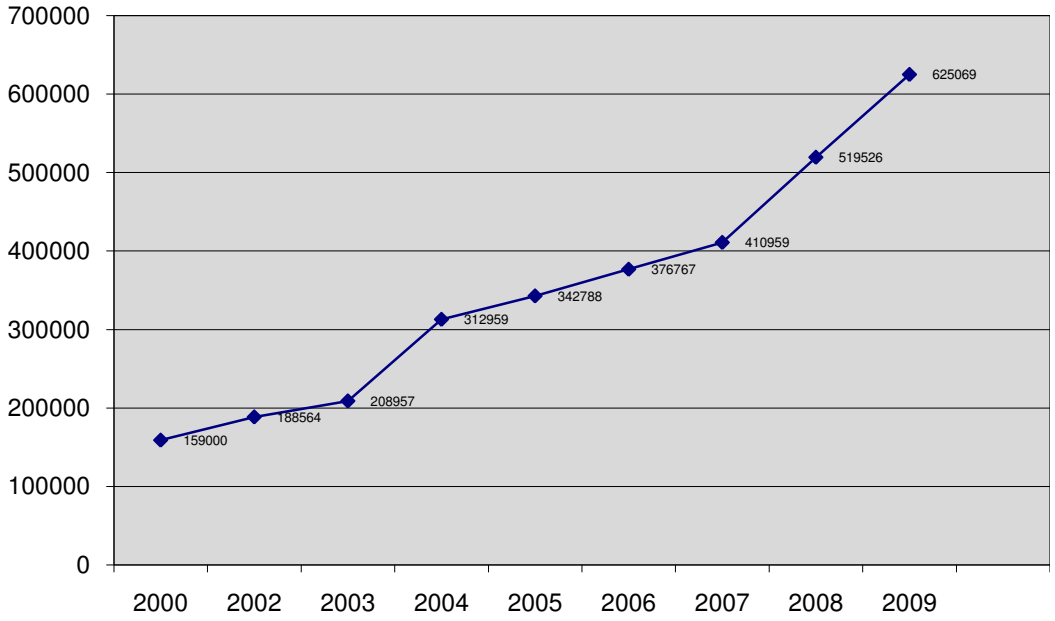

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين المنحى التصاعدي لتعداد مؤسسات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2000 أين كانت مقدرة بـــ 159000 مؤسسة لتصل إلى حوالي 410959 مؤسسة سنة 2007 ثم إلى 519526 مؤسسة سنة 2008، ثم إلى 625069 في نهاية سنة 2009 وهو ما يمثل زيادة قدرها 466069 مؤسسة خلال تسعة سنوات أي زيادة بنسبة 293,12%، وهي زيادة جد معتبرة تعكس الجهد المبذول والإرادة الواضحة لتطوير القطاع.

1-2- تطور الـــ PME في الجزائر حسب طبيعة المؤسسات:

كما ذكرنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العموم شهدت تطورا معتبر لكن ومن أجل تحديد نوع المؤسسات التي أسهمت بشكل كبير في هذه الزيادة يجب الاطلاع على حركية المؤسسات كلٌ حسب طبيعتها، وذلك من خلال محتوى الجدول الموالي.

جدول رقم (2-7): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها (2008-2009)

طبيعة الـ PME		الـ PME عام 2008	الـ PME عام 2009	التطور	التطور %
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية	321387	345902	24515	7,63
	أشخاص طبيعية	70626	109496	38870	55,04
المؤسسات العمومية		626	591	-35	-5,59
الصناعات التقليدية		126887	169080	42193	33,25
المجموع		519526	625069	105543	20,32

المصدر: وزارة PME/PMI نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، مؤشرات 2009، ص6.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورت سنة 2009 بمعدل 20,32% مقارنة بسنة 2008 كما أن المؤسسات الخاصة هي التي تساهم بالنسبة الأكبر في تطور عدد هذه المؤسسات 60,05% من مجموع التطور الديموغرافي للـ PME في الجزائر لسنة 2009، وأن الصناعات التقليدية تساهم بنسبة 39,97%، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد سجلت تناقص بمعدل (-0,03)% .

1-3- تطور الـ PME الخاصة حسب قطاعات النشاط:

كما سبق وذكرنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تتوزع على العديد من النشاطات الاقتصادية، ويشهد عدد المؤسسات تطورا في مختلف الأنشطة هذا التطور موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (2-8): تطور قطاعات النشاط المهيمنة خلال سنة 2009 للـ PME الخاصة

رقم	قطاعات النشاطات	الـ PME عام 2008	الـ PME عام 2009	نسبة الزيادة %
01	البناء والأشغال العمومية	111978	122238	9,16
02	التجارة و التوزيع	55551	60138	8,26
03	النقل و المواصلات	28885	30871	6,88
04	خدمات العائلات	22529	24108	7,01
05	خدمات المؤسسات	18473	20908	13,18
06	الفندقة و الإطعام	18265	19282	5,57
07	الصناعة الغذائية	17045	17679	3,72
08	باقي القطاعات	48661	50678	4,15
المجمـــــوع		**321387**	**345902**	**7.63**

المصدر: وزارة PME/PMI نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، مؤشرات 2009، ص12.

يتضح من الجدول السابق أن حركية المؤسسات الخاصة لسنة 2009 كانت إيجابية حيث تطورت إجمالا سنة 2009 بمعدل 7,63% مقارنة بسنة 2008، وتطورت بنسب معتبرة في العديد من قطاعات النشاط والتي يمكن أن نعتبرها قطاعات أساسية، مثل قطاع خدمات المؤسسات تطور بـــ 13,18%، وقطاع البناء والأشغال العمومية تطور بـــ 9,16% وكذا التجارة والتوزيع بـــ 8,26%...

2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحتل الـــ PME أهمية بالغة في الجزائر، حيث تعددت جهود الدولة الجزائرية لنهوض بها من خلال وضع مخططات وبرامج لتنميته وتأهيله، مما جعل مساهمتها في الاقتصاد الجزائري مساهمة فعالة في خلق مناصب الشغل وكذا في زيادة الصادرات خارج المحروقات، كما تساهم في الناتج المحلي الخام وكذا دورها في الرفع من القيمة المضافة، هذا ما سوف نتطرق إليه مع الإحصائيات الخاصة بكل مؤشر سنة 2009.

2-1- المساهمة في خلق مناصب الشغل:

إن من أهم أهداف إنشاء هذه المؤسسات التخفيف من نسب البطالة والذي يعتبر من الانشغالات الدائمة للحكومة، حيث ساهمت بـــ **15,77%** من إجمالي العمالة في الجزائر [1]، بلغ عدد الأجراء (باستثناء مناصب الصناعات التقليدية) 1122129 أجير سنة 2007 وتطـــور إلى 1285859 أجير سنة 2008 أي زاد بمعـــدل تطور 14,59% مقـــارنة بسنة 2007، ومن الأكيد أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2009 أدى إلى خلق مناصب شغل جديدة يمكن تصنيفها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-9): تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات سنة 2009

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		نهاية عام 2008	الزيادة	عام 2009	%
المؤسسات الخاصة	الأجـــراء	841060	66986	908046	51,68
	أرباب المؤسسات	392013	63385	455398	25,92
المؤسسات العمومية		52786	-1151	51635	2,94
الصناعة التقليدية		254350	87535	341885	19,46
المجمـــوع		**1540209**	**216755**	**1756964**	**100**

المصدر: وزارة PME/PMI نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، مؤشرات 2009، ص7، بتصرف

[1] نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة**، ، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011، ص 624.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الـــ PME الخاصة تخلق 77,60% من مجمل مناصب الشغل في الـــ PME الجزائرية، كما أن مناصب الشغل في سنة 2009 تطورت بـــ 216755 منصب جديد، بمعدل زيادة قدر بـــ 14,07% مقارنة بنهاية سنة 2008.

ولتحليل دور الـــ PME في العمالة نقارن ذلك بالتشغيل الإجمالي وذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (2-10): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة 2004-2007

السنوات	التشغيل الإجمالي	مساهمة الـــ PME	النسبة %
2004	7798412	838504	10,75
2005	8044220	1157856	14,39
2006	8868804	1252647	14,12
2007	8594243	1355399	15,77

المصدر: نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 624.

نلاحظ من الجدول أن التشغيل في الـــ PME زاد سنة 2007 بمعدل 61,64% مقارنة بسنة 2004، يتبين من الجدول مساهمة الـــ PME في إجمالي التشغيل في الجزائر قد تطور من 10,75% سنة 2004 إلى 15,77% سنة 2007، أي تم استحداث 516895 منصب خلال هذه الفترة.

2-2- مساهمة الـــ PME في خلق القيمة المضافة:

نلاحظ في السنوات العشر الأخيرة أن الجهود المبذولة من الطرف الحكومة تظهر تحسن في مختلف المؤشرات الاقتصادية، فمثلا حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في المجال الصناعي ارتفعت إلى حدود 49% سنة 2006[1]، والجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من القيمة المضافة في العديد من الأنشطة للفترة 2004-2008.

[1] شيبي عبد الرحيم، شـــوري محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

الجدول رقم (2-11): تطور القيمة المضافة فترة 2004- 2008 القطاع الخاص الوحدة: مليار دينار جزائري

قطاعات النشاط	2004		2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	577,97	99,84	578,79	99,84	638,63	99,84	701,03	99,55	708,17	99,50
البناء والأشغال العمومية	358,33	78,12	403,37	79,81	486,37	79,72	593,09	80,09	754,02	86,67
النقل والمواصلات	349,06	69,27	417,59	69,86	576,94	75,39	657,35	79,19	699,04	79,99
خدمات المؤسسات	36,06	71,13	45,65	79,77	50,32	80,69	56,60	78,92	62,23	74,05
الفندقة والإطعام	54,50	87	60,88	87,45	65,30	87,24	71,12	88,07	80,87	88,70
الصناعة الغذائية	93,50	78,41	101,79	80,48	110,86	82,18	127,98	84,12	136,95	84,69
صناعة الجلد	2,23	83,20	2,31	84,93	2,21	86,67	2,08	87,39	2,23	87,08
التجارة	567,19	93,43	629,18	94,17	675,05	94,02	776,82	93,25	919,55	93,18

المصدر: وزارة PME/PMI نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، مؤشرات 2009، ص 53، بتصرف

يتضح جليا من الجدول السابق أن هناك تطور جد معتبر في مختلف الأنشطة، حيث وصل معدل التطور مثلا 27,13% في قطاع البناء والأشغال العمومية لسنة 2008 مقارنة بسنة 2007، وبلغ 6,34% في قطاع النقل والمواصلات...، حيث يساهم القطاع الخاص بـ 88,92% من القيمة المضافة لقطاعات النشاط المبينة في الجدول سنة 2008.

2-3- المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معيّنة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

في عام 2006 بلغت حصة النفط من إجمالي الناتج المحلي الخام 59,3%، أما عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجمالا تفوق 50% من (PIB) خارج المحروقات، والتي تشمل ضمنها مساهمة الصناعات التحويلية التي تفوق 5%، بالرغم من أن هذه النسبة جد معتبرة إلا أنه لابد من تنميتها، وتعتبر الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة حيث تمثل 47% من الناتج الإجمالي التحويلي[1].

ويمكن عرض تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بشكل مفصل في الجدول الموالي.

[1] بومدين يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 504.

جدول رقم (2-12): تطور PIB خارج قطاع المحروقات للفترة 2005- 2008 **الوحدة:** مليار دينار جزائري

الطابع القانون للـــــ PME	2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	651,00	21,59	704,05	20,44	749,86	19,20	686,59	16,20
القطاع الخاص	2364,50	78,41	2740,06	79,56	3153.77	80,80	3551,33	83,80
المجموع	**3015,50**	**100**	**3444,11**	**100**	**3903,63**	**100**	**4237,92**	**100**

المصدر: وزارة PME/PMI نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16, مؤشرات 2009, ص52.

الواضح من الجدول أعلاه أن مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الكلي خارج المحرقات قد تراجعت من 20,59% سنة 2005 إلى 16,20% سنة 2008، وذلك سببه تراجع قدرة الـــقطاع العام على مواكبة التغيرات السريعة نحو اقتصاد السوق وخاصة تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد، وكذا توجه الدولة لدعم القطاع الخاص، حيث يشير الجدول إلى أنه هناك تزايدا في مساهمة القطاع الخاص التي ارتفعت 78,41% سنة 2005 إلى 83,8% سنة 2008، وذلك نتيجة الدعم والجهد المتزايد والمبذول من طرف الدولة لترقية القطاع،كما يمكن أن نسجل من خلال الجدول أن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، تطورت إجمالا سنة 2008 بـــ 8,56% مقارنة بسنة 2007.

أما مساهمة الـــ PME الجزائرية في الناتج الداخلي الخام لسنة 2006 ندرجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): مساهمة الـــ PME في الناتج الداخلي الخام للجزائر **القيمة بمليون دينار**

قيمة الناتج الداخلي الخام (PIB) الإجمالي	8460500
نسبة الناتج الداخلي خارج المحروقات من (PIB) الإجمالي %	**40,70**
قيمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	3444110
نسبة مساهمة الـــ PME من (PIB) خارج المحروقات %	**52**
قيمة مساهمة الـــ PME من الناتج الداخلي الخام	1790937,2
النسبة من الناتج الداخلي الخام %	**21,17**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كل من:

- نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 620.
- بومدين يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 504.

يبن الجدول بأن مساهمة قطاع المحروقات تفوق 59% من الناتج الداخلي الخام، أما الأنشطة خارج المحروقات تساهم بـــ 3444110 مليون دج مساهمتها تفوق 40% من (PIB) الإجمالي، ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العمومية والخاصة) تفوق 52% من الناتج المحلي خارج المحروقات أي بقيمة

1790937,2 مليون دج، والتي تمثل 21,17% فقط من (PIB) الإجمالي، بالرغم من أن عدد هذه المؤسسات يمثل أغلبية النسيج المؤسساتي الجزائري، إلا أن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام لم تصل بعد للمستوى المأمول نتيجة تعدد المعوقات وتدني مستوى التسيير ونقص الإبداع التكنولوجي فيها.

2-4- المساهمة في التصدير:

تبقى صادرات المحروقات تسيطر بـــ 97,6% من إجمالي الصادرات خلال عام 2009، حيث تم تسجيل انخفاض في الصادرات قدر بـــ 44% مقارنة بسنة 2008 وذلك نتيجة تراجع سعر برميل البترول، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة حيث تقدر بـــ 2,4% من القيمة الإجمالـــية للصادرات بقيمة تقدر بـــ 1,05 مليار دولار أمريكي، كما عرفت هذه الصادرات نقـــص بمعدل 46% مقارنة مع سنة 2008؛ والجدول التالي يبين حصة صادرات الـــ PME.

الجدول رقم (2-14): حصة صادرات الـــ PME في الصادرات الكلية 2009 **القيمة بمليون دولار أمريكي**

المنتجات	القيمة	النسبة من إجمالي الصادرات %
نصف مصنعة	659	1,51
خامات	178	0,41
مواد غذائية	114	0,26
مواد استهلاك غير غذائية	49,5	0,11
تجهيزات	49,5	0,11
المجموع	**1050**	**2,4**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما جاء في نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة PME/PMI رقم 16، مؤشرات 2009، ص 49.

تشير الكثير من الإحصائيات إلى أن الـــ PME تنتج 35% من صادرات الدول الأسيوية، كما أن 70% من المؤسسات المصدرة في الولايات المتحدة الأمريكية هي مؤسسات صغيرة أو متوسطة [1]، مما يدل على القوة الاقتصادية، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال هش ذلك كونه مهدد بخطر تذبذب أسعار النفط (مساهمته جد عالية في مجمل الصادرات)، مما حتم على الدولة ومن أجل حماية الاقتصاد العمل على تكثيف الجهود لتوسيع فروع النشاط خارج المحروقات وتنويع المنتجات وجودتها، ذلك بتبني برامج تأهيل تزيد من تنافسية الـــ PME الجزائرية في الأسواق الخارجية، والجدول الموالي يوضح طبيعة بعض المنتجات المصدرة.

[1] علوي عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات مع الإشارة إلى تجربة صادرات الـــ مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام: 03/04/05 ماي 2011، ص 08.

الجدول رقم (2-15): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات 2008-2009 القيمة بمليون دولار أمريكي

تعيين المنتج	عام 2008		عام 2009		معدل التطور
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	%
الزيوت ومشتقات الزفت	470,62	24,30	274,75	26,24	-41,61
النشادر منزوع الماء	287.17	14,83	147,43	14,08	-48,66
بقايا حديد الزهر	188,02	9,71	81,05	7,74	-56,89
فوسفات الكالسيوم	135,14	6,98	75,88	7,25	-43,85
الهيدروجين	45,33	2,34	42,49	4,06	-6,26
الزنك (خام)	53,35	2,75	31,31	2,99	-41,64
الذهب	17,76	0,81	26,54	2,14	49,43
المياه المعدنية والغازية	28,54	1,47	22,38	2,14	-21,58
العجائن الغذائية	12,54	0,65	20,51	1,96	63,55
الكحول غير الحلقية	22,55	1,16	17,10	1,63	-24,16
الأسمنت الهيدروليكي	49,54	2,56	16,21	1,55	-67,27
المجموع الجزئي	1308,56	67.56	755,65	72,17	-42,21
المجموع	1937	100	1050	100	-45,79

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة PME/PMI رقم 16، مؤشرات 2009، ص14.

أخذنا تطور المنتجات المصدرة خارج المحروقات للقطاع الخاص بسبب نسبتها الكبيرة في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث تساهم الـــ PME العمومية بـــ 27,83% من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما أن هناك من يعتبر بأن مساهمة القطاع العام لا تعبر عن المستوى الحقيقي للمؤشرات الاقتصادية[1].

[1] غدير أحمد سليمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

3 معوقات إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بالرغم من وجود توجه سياسي لترقية الـــ PME، وكذا تطبيق الكثير من الإجراءات التحفيزية وخاصة في مجال الاستثمار ، وبالرغم أيضا من تطور مساهمتها في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية و قدرتها على الجمع بين النمو الاقتصادي والتشغيل ، إلا أنها مازالت تعاني العديد من التحديات تحول دون بلوغها المكانة المتصورة لها في الاقتصاد الوطني.

تعددت الدراسات حول معوقات إنشاء وتطوير الـــ PME في الجزائر، فهناك من يصنفها إلى عوائق على مستوى التأسيس والاستثمار وعوائق على مستوى تموين الجهاز الإنتاجي، ويصنفها بعض الدارسين إلى عوائق البيئة الداخلية وعوائق البيئة الخارجية، ومن خلال دراسة التحديات التي تواجه الـــ PME في الجزائر قمنا بتصنيفها إلى مجموعة عوائق تنظيمية ومجموعة عوائق تمويلية.

3-1- المعوقات التنظيمية:

أولا/ العوائق الإدارية: تتعدد العراقيل الإدارية في الجزائر نلخصها في النقاط التالية.

- البيروقراطية وتعقيد الإجراءات وكثرة الأوراق التي تتطلبها مختلف الملفات تجعل المحيط الإداري غير مساعد نتيجة ثقل العمليات وازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: " يتطلب الحصول على السجل التجاري أكثر من 18 وثيقة، ومتوسط مدة تطبيق مختلف الإجراءات الإدارية المتعلقة بإقامة المشروع تزيد عن ثلاث أشهر[1].

- نقص توافر الإطارات المدربة في مؤسسات دعم هذه المشاريع؛

- غياب الاستقرار في القوانين التي تتعلق بالقطاع في الجزائر، وحتى النصوص الموجودة لا يتم تطبيقها بشكل كامل من طرف الهيئات المعنية مثل: البنوك والإدارات العمومية...

- نادرا ما نجد مؤسسات صغيرة تتبع مخططات تكوين تنمي معارف عمالها و هذا نظرا للتكلفة المرتفعة لعمليات التكوين وهو ربما ما يفسر أن الكثير منها يعمل في نطاق منعزل أو شبه مرعزل عن الخارج[2].

- الجزائر لم تنتبه بعد إلى أهمية إنشاء هيئات خاصة تعمل على رصد المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية، ما نتج عنه الافتقار إلى المعلومات عن أسواق التصـــــدير الممكنة، وتفاصيل ائتمان الصـــادرات

[1] إلياس غقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ – دراسة حالة وكالة بسكرة–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص 84

[2] قويدر عياش، **مرجع سبق ذكره**، ص 186.

وخدمات تأميـــرها، وأيضا خدمات متطلبات الاستيراد فيما يخص خدمات استيراد المواد الخام لأغراض الإنتاج للتصدير[1]؛

– الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية تهدف إلى النهوض الكمي بالقطاع، على حساب الجانب النوعي له الذي بقي مهمل والمتمثل أساسا في طرق وأساليب التسيير الحديثة؛

– ضعف الوعي والمهارات لدى أصحاب هذه المؤسسات بمختلف المجالات الإدارية والمالية، فنمط تسيير أغلب الـــ PME في الجزائر أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه الانفتاح الاقتصادي؛

– غياب تأهيل فعال وسريع بالنسبة للمسيرين، سواء الذي يتعلق بأساسيات التسيير وإدارة الأعمال كقاعدة أساسية أو التكوين المتخصص والذي يتعلق بمجال النشاط كالفلاحة والفندقة والأشغال العمومية والري ...إلخ[2]؛

– الأهداف قصيرة الأمد والرغبة في تحقيق الربح السريع بما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير متناسقة أو متناقضة، بسبب فقدان الاتجاه وعدم وجود إستراتيجية واضحة تساعد في اتخاذ القرارات[3]؛

ثانيا/ عوائق جبائية وجمركية: تتعدد هذه العوائق نختصرها في النقاط التالية[4]:

– ارتفاع اشتراكات أرباب المؤسسات في صناديق الضمان الاجتماعي بنوعيه يثقل كاهل المؤسسات الصغيرة المتوسطة خاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط؛

– ارتفاع الضغط الجبائي نتيجة نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على نشاط هاته المؤسسات أثناء مرحلة الاستغلال الشيء الذي أدى إلى توقف العديد منها عن النشاط؛

– الإدارة الجمركية الجزائرية لم تتكيف بعد مع مختلف الآليات والقوانين الجمركية المعمول بها دوليا؛

– الأعباء الضريبية التي تتحملها الـــ PME لا تساعد بأي حال من الأحوال على الأعمال الإنتاجية، بل وتساعد على تنامي الأنشطة الموازية التي تنافس بشدة الـــ PME؛

– فساد الجهاز الجمركي وما يتميز به من بيروقراطية ورشوة.

---

[1] سعيدي وصاف، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول:" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الأغواط 8- 9 أفريل 2002، ص 40.

[2] مرغاد لخضر، جلاب محمد، **آليات إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء الفكر المقاولاتي**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام: 03/04/05 ماي 2011، ص 13.

[3] محمود حسين الوادي، **المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها – مع إشارة لدورها في التنمية في الأردن–**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص 78.

[4] إلياس غقال، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

ثالثا/ عوائق أخرى:

- صعوبة الحصول على العقار المناسب من المشاكل الأساسية التي توجه الـــ PME في الجزائر، حيث يصعب الحصول على عقد ملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على بقية التراخيص؛

- الأولوية دائما للقطاع العام في تمليك أو كراء العقارات، وغياب تدعيم أو توحيد سعر المتر المربع الخاص بالمؤسسات الصغيرة لتشجيعها على الاستثمار؛

- الصعوبات الخاصة بالتسويق وكذا المنافسة الداخلية والخارجية:

أ- عدم دراية أصحاب المؤسسات بمقاييس و معايير الجودة في السوق الداخلي و الخارجي؛

ب- عدم وجود هيئات متخصصة لترويج و تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

ج- عدم المشاركة في المعارض الدولية و الإلمام بالمنتجات الأجنبية و معرفة سلوك المستهلك.

- غالبا لا يوجد الإدراك الكافي لأهمية آليات التسويق سواء المحلي أو الدولي، وكيفية التعامل مع قنوات التوزيع غير المباشرة مما يعيق اختراق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أسواق الصادرات[1].

- المناطق الصناعية تعاني من غياب البنية التحتية المساعدة على الاستثمار، وإن وجدت بعض المرافق فهي غير ملائمة لحجم النشاط في تلك المناطق[2]؛

- عدم توافر المعطيات الخاصة بـالأسواق[3]:

أ- الداخلية من حيث الحجم و القدرة الشرائية سوق العمل و احتياجاته، وفرص الاستثمار وحجم الطلب في قطاعات معينة؛

ب- الخارجية من حيث الأسعار، والطلب على السلع، الإجراءات التنظيمية و التشريعية، وجهل مصادر المعدات و التكنولوجيا و أسعارها وتكلفتها.

---

[1] سعيدي وصاف، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

[2] زيار نبيل، **Le Développement de la Petite et Moyenne Entreprise en l'Algérie** ، الملتقى الوطني الأول حول:" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط 8- 9 أفريل2002، ص 51.

[3] محمد يعقوبي، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية – عرض بعض التجارب-**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص 49.

3-2- المعوقات التمويلية: هناك من يعتقد أن التحديات التمويلية هي التحديات الرئيسية التي تكبح نمو وتطور هذا القطاع في الجزائر وهي عديدة نذكر منها:

- ضعف تكييف النظام المالي المحلي (تمويل تقليدي) مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد[1]؛
- غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى، والمركزية في منح القروض؛
- ونقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛
- نقص الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض هو الإشهار؛
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم استقلاليتها؛
- غياب آلية تغطية المخاطر المتعلقة بالقروض الموجهة لهذه المؤسسة التي لا تملك ضمان[2]؛
- سير الإجراءات المتعلقة بالحصول على القروض المصرفية، تتميز بالتعقد وتعدد الوثائق والمراحل الواجب المرور عليها، زيادة على طول الفترة الزمنية التي تتطلبها، ذلك ما يفسر هشاشة العلاقة بين البنك والمؤسسة[3]؛
- غياب البورصة في الجزائر أدى إلى تضييق مجالات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما جعل أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتميز برأس مال مغلق؛
- غياب التمويل التفضيلي ونقص في أنواع القروض المتوفرة، وإن توفرت فلا يتم إشعار المتعاملين بوجود خطوط متنوعة لمنح القرض[4]؛

وفي ظل غياب البورصة وإشكالية التمويل البنكي، فإن المؤسسة تكون مجبرة وفي الكثير من الأحيان على تمويل نفسها ذاتيا، أي من مساهمات مالكيها بدلا من التمويل الخارجي مما ينعكس سلباً على أدائها، فلا يمكنها إنشاء وظائف أساسية مثل وظيفة التسويق وخاصة وظيفة البحث والتطوير التي تتطلب إمكانيات مالية معتبرة.

---

[1] السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول** ، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص 324.

[2] محمد براق، حمزة غربي، **آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 03/04/05 ماي 2011، ص 05.

[3] السعيد بريبش، **التمويل التجاري كبديل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 03.

[4] قدي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول:" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الأغواط 8- 9 أفريل2002، ص 143.

المبحث الثالث: واقع تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سبق وذكرنا أن المشاكل والتحديات التي تعرقل إنشاء وتطوير الـــ PME في الجزائر عديدة، ومن أجل النهوض بالقطاع واستكمال مخططات التنمية الاقتصادية بحثت الجزائر عن الحلول التي يمكن أن تحدث التغيير الإيجابي في بنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطلب البحث عن المعالجة الدقيقة لمشكلات هذه المؤسسات إعداد برامج تأهيل ودعم تتكامل مع البرامج القطاعية للوزارات والهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة المؤسسية الاقتصادية.

فما هو واقع تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

1 ماهية برنامج التأهيل في الجزائر:

ظهر مفهوم التأهيل (La mise à niveau) في إطار إجراءات المرافقة التي خضعت لها البرتغال من أجل التكامل مع الإتحاد الأوروبي سنة 1988، ثم أصبح مصطلح التأهيل خاص فقط بالدول النامية والتي تحاول الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، أو الانتقال من الاقتصاد المحمي إلى الاقتصاد الحر، حيث أن مختلف المؤسسات بهذه الدول لا ترقى للمنافسة في سوق دولي، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية.

ونشير إلى أن دوافع عملية التأهيل إما أن تكون داخلية تكمن في معالجة معيقات القطاع أو أن تكون خارجية من أجل استكمال مساعي التعاون والشراكة مع الأجانب وتجنب سلبيات الشراكة.

1-1- مفهوم عملية التأهيل: للتأهيل عدة تعاريف نذكر منها:

- عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDU سنة 1995 التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة خطط وبرامج وضعت خصيصا للدول النامية من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد و التكيف مع مختلف تغيرات الانفتاح الاقتصادي الدولي[1].

- كما يعرف أيضا: << على انه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موضع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدولي>>[2].

---

[1] Boukrif Moussa, Kherbachi Hamid, **Programme de mise à niveau des entreprises est-t-elle bien pilotée**, Communication au 2èmè Séminaire International de la Gestion De entreprises (Dynamique de la Gestion de la PME : Innovation TIC de l'information et de la communication et formation), Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, Université de Biskra le 12/13 Avril 2004, p 68.

[2] غدير سليمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

– تعتبر عملية التأهيل بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى متدني إلى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية نقاط القوة فيها وتهيئة محيطها، وذلك لتمكينها من تدويل نشاطها.

ونخلص إلى أن **تأهيل** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعمل على تنشيط وتحديث هذه المؤسسات بشكل مستمر، وتشجيعا على التجديد والابتكار، أولا من خلال تكييف المؤسسة ومحيطها مع متطلبات التبادل الحر، وثانيا من خلال تدريب المسيرين على طرق تسيرية ديناميكية تضمن التأقلم مع المتغيرات بسرعة كافية.

1-2- المسار العام لبرنامج التأهيل في الجزائر:

كثيرا ما نسمع عن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لكن قبل التعرض لبرنامج الجزائر لتأهيل الـــ PME يجب أن نتعرف على المعنى الصحيح لبرنامج التأهيل.

إن برنامج التأهيل يتميز بهدفه الأساسي، المتمثل في مرافقة المؤسسة من أجل تحسين مستمر في تنافسيتها، وجعلها تعمل وفقا لمعايير الإنتاج والتسيير الدولية، وصولا بها إلى التحكم الجيد بمستقبلها.

الشكل رقم (2-3): المسار العام لبرنامج تأهيل الـــ PME في الجزائر

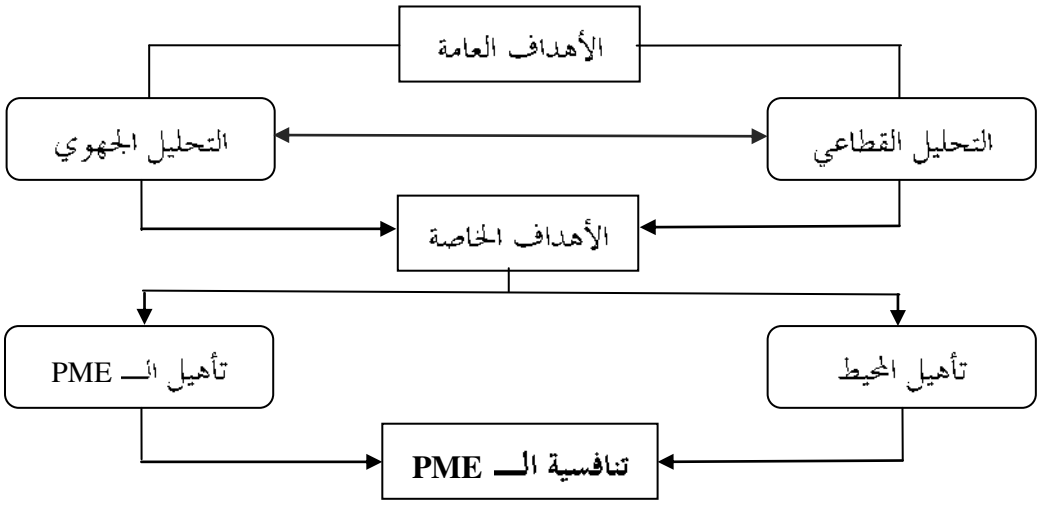

المصدر: غدير سليمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

يظهر الشكل السابق أن الحكومة الجزائرية بينت المسار العام لبرنامج التأهيل، وذلك انطلاقا من الأهداف العامة مرورا بتهيئة المؤسسات ومحيطها وصولا إلى مؤسسات تتميز بقدرات تنافسية عالية.

يكثر الحديث عن برنامج التأهيل الصناعي، والذي يسعى إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة لترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات خاصة الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته، والمخطط التالي يبين مسار هذا البرنامج:

الشكل رقم (2- 4): برنامج عملية التأهيل Programme de mise à niveau

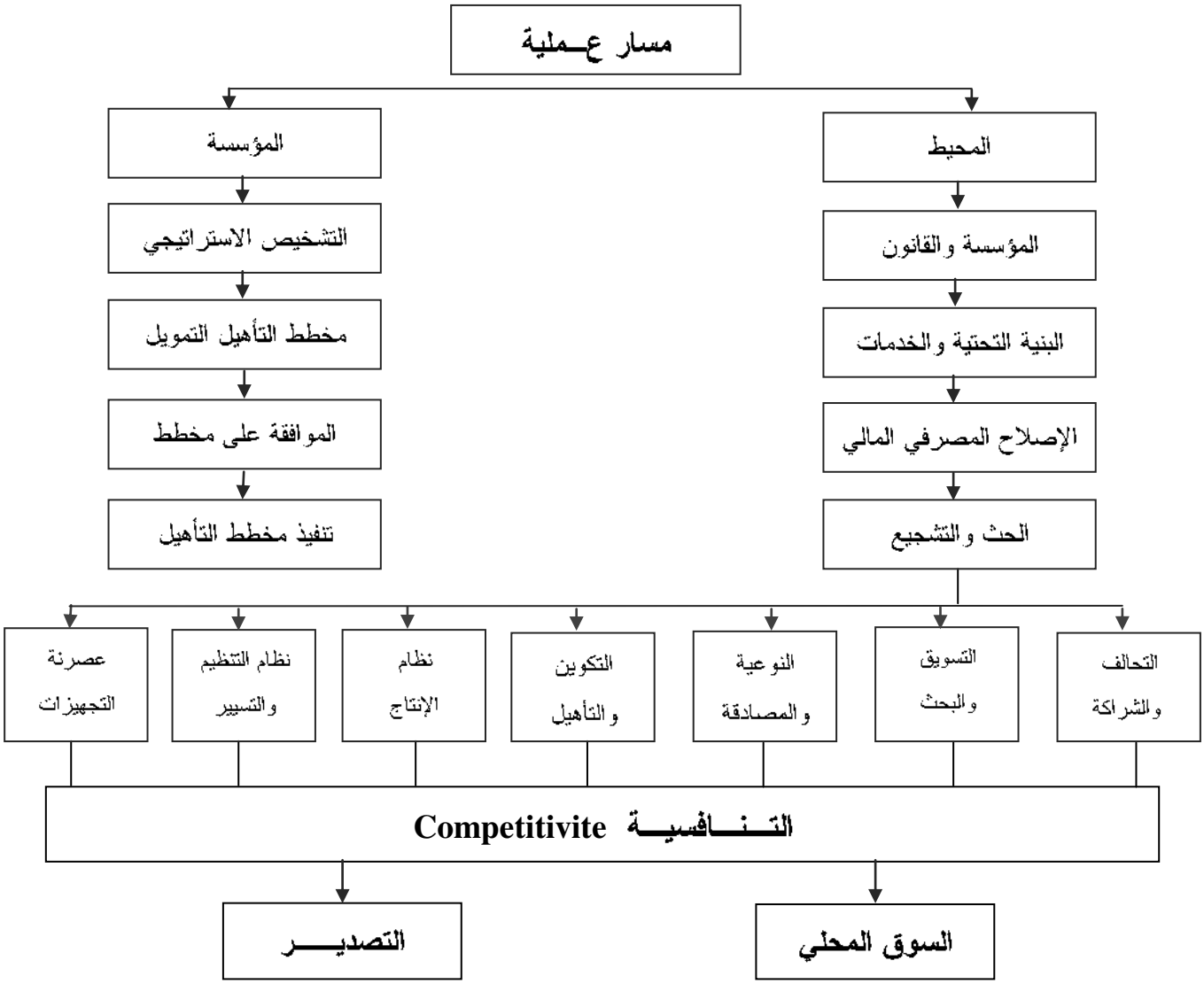

***Source* :** Boukrif Moussa, Kherbachi Hamid, **op-cit** , p 75

ومن أجل تطبيق ومتابعة البرنامج تم تأسيس لجنة وطنية للتنافسية الصناعية التي يرأسها الوزير المكلف بالقطاع الصناعي وتتكون من الأعضاء الممثلين لمختلف القطاعات الأخرى ؛ أما فيما يتعلق بالجانب المالي فلقد تم إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتمويل مخططات تأهيل وفق الصيغ المنصوص عليها ويضع البرنامج الشروط التالية للاستفادة من التأهيل الدولي[1]:

[1] بن رجم محمد جميسي، بوفاس الشريف، **إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – تجربة ولاية سوق أهراس–** ، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام: 03/04/05 ماي 2011، ص 06.

- أن تكون المؤسسة جزائرية؛
- أن تنتمي إلى قطاع الإنتاج الصناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة؛
- أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري؛
- أن تشغل على الأقل 20 عاملا بصفة دائمة؛
- تحقق نتيجة استغلال موجبة؛
- أنها تمارس نشاطها منذ ثلاثة سنوات على الأقل.

1-3- أهداف عملية التأهيل:

تبنت الجزائر جملة من برامج التأهيل ليس من أجل التأهيل والتحديث الداخلي للمؤسسة فقط، وإنما تمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحافظتها على مكانتها في السوق الوطنية والدولية، يتضح أن أهداف البرنامج تكون على عدة مستويات مثلما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2-5): أهداف برنامج التأهيل في الجزائر

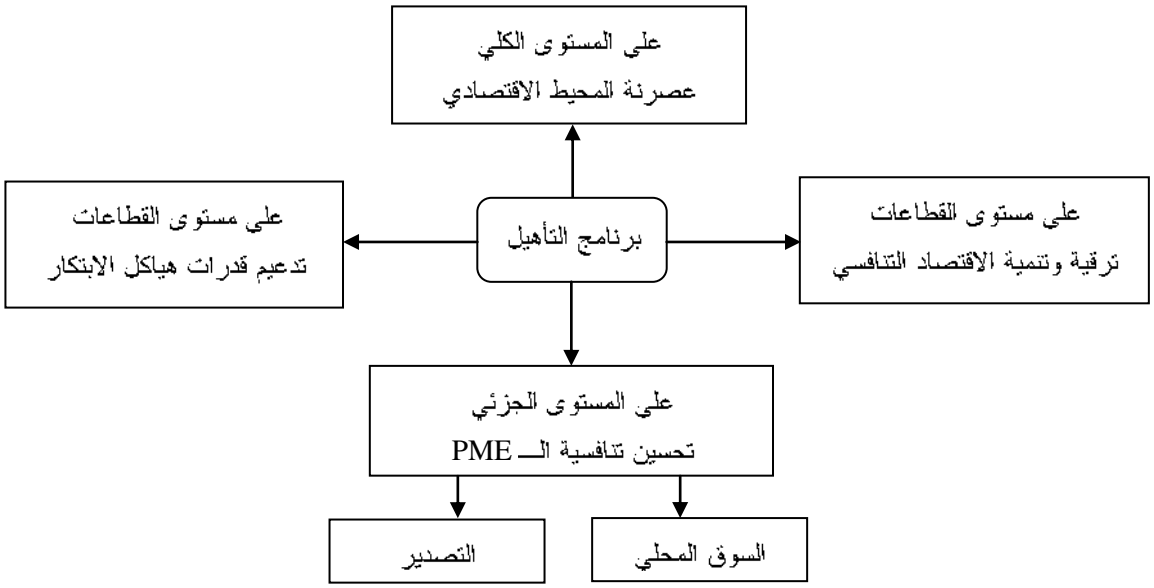

Source **:** Boukrif Moussa, Kherbachi Hamid , **op-cit**, p 69

الشكل السابق يوضح ثلاث مستويات لأهداف برنامج التأهيل، وهي أهداف على المستوى الكلي وأهداف على المستوى القطاعي، ثم أهداف على المستوى الجزئي ونستعرض كل منها كما يلي:

1-2-1- أهداف على المستوى الكلي: تسهر السلطات المعنية على تنفيذها لوضع الآليات الأساسية التي تخلق المناخ المناسب لعمل المؤسسة الاقتصادية، من خلال إجراءات التكييف اللازمة على محيط المؤسسة ليكون عامل مساعد لنموها وتطورها واستمرارها خاصة المحيط القانوني والتنظيمي والمحيط المالي، والمحيط العقاري، والمحيط الجبائي والجمركي....

1-2-2- أهداف على المستوى القطاعي : ويهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تحديد أهم الهيئات التي تتعامل بصفة مباشرة مع المؤسسات، وكذا تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم والمرافقة وتحديد مهامها وإمكانياتها التي تمكنها من تدعيم وتطوير الـ PME حسب المتطلبات العالمية.

1-2-3- أهداف على المستوى الخاص : هذه أهداف على مستوى المؤسسة، وتتمثل عموما في اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حصر النقائص والصعوبات التي تواجهها ومعالجتها، بهدف تحسين تنافسية المؤسسة ذلك من خلال الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية، وكذا تحسين تسيير المؤسسات والرفع من الكفاءة الإنتاجية للـ PME حتى يتسنى لها الحفاظ على حصتها في السوق المحلي، وذلك من خلال تحديث أنماط التسيير والإدارة بغية الاستخدام الأمثل لمختلف موارد المؤسسة المتاحة، وتوعية المسيرين بأهمية وظيفة البحث والتطوير بغية استحداث تقنيات الإنتاج والتشجيع على الإبداع والابتكار، ثم العمل على إدخال التكنولوجيا من خلال تنمية مشاريع الشراكة مع الأجانب.

وعموما نقول أن برنامج التأهيل يهدف إلى تنمية الاقتصاد من خلال تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي والاجتماعي، أي الهدف من وراء تحضير جميع الظروف الملائمة لإنشاء ومرافقة هذه المؤسسات هو مساعدتها على خلق مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة، والرفع من مساهمتها في القيمة المضافة، وكذا زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحرقات...

2 -آليات تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وضعت السلطات العمومية الجزائرية العديد من الآليات والهيئات التي تساهم في تطبيق ومتابعة مختلف برامج التأهيل والتدعيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتولى هذه الهيئات القيام بإصلاحات ومعالجة مكامن الضعف وإعادة التوازن إلى هذا القطاع الحيوي، وفي ما يلي نذكر بعض الهيئات التي تسهر على دعم المالي و/أو التقني لهذه المؤسسات.

2-1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 كوزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993، وهي مكلفة بما يلي:

- تنمية الـــ PME وترقيتها وتعزيز قدرتها التنافسية، تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطويرها؛
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع الـــ PME، وترقية وسائل تمويله؛
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة، ونشر المعلومات الخاصة بالنشاطات الصناعية؛

والآن أصبحت تسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، إضافة إلى المهام القديمة أوكلت لها مهام جديدة[1]:

- ضمان و متابعة التدابير القانونية للقياسة والتقييس والأمن الصناعي؛
- الحث على الابتكار وتعزيز التنافسية الصناعية؛
- تطوير النسيج الصناعي و ترقية الاستثمار.

2-2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME:

(Agence Nationale de Développement de la PME) تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 مؤرخ في 03 ماي 2005، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في نفس المرسوم سابق الذكر[2].

وتقوم بعديد المهام الفنية والاستشارية أهمها[3]:

- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته؛
- ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات الصغير ة والمتوسطة؛
- متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والشطب وتغيير النشاط؛
- إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية؛
- جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

(Agence nationale pour le service et l'emploi des jeunes) هي هيئة حكومية تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، تتمتع

[1] بن رجم محمد لحبيبي، بوفاس الشريف، **المرجع السابق**، ص 11.

[2] مرغاد لخضر، جلاب محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

[3] الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، www.andpme.org.dz ، تاريخ الاطلاع 2011/04/17.

بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت الوكالة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر[1].

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بهدف تقديم الدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة ، ولها 53 فرع على المستوى الوطني، تتعدد مهام ANSEJ نذكر أهمها[2]:

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛
- تعمل على الربط بين البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطط التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة إدارية، بهدف إنجاز برامج التكوين والتشغيل لحساب الوكالة، وكذا برامج التشغيل الأولي لدى مختلف المؤسسات التي تتعامل معها.

2-4- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

(Fonds de garantie des crédits aux PME) هي مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويتمتـــع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004؛ مهمته تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك[3].

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمـــوجب المرسوم التنفيذي رقـــم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـــ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[4].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر يوم 11 سبتمبر 1996، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ص 12.

[2] ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، **الوكالات الوطنية لدعم ومرافقة إنشاء المؤسسات المصغرة: ANSEJ-ANGEM نموذجا (حالة ولاية بسكرة)**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام: 03/04/05 ماي 2011، ص 05.

[3] الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR – www.fgar.dz ، تاريخ الاطلاع 2011/04/17.

[4] الجريدة الرسمية العدد 74 –المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/13، المتضمن إنشاء صندوق الضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص13.

تحصل المؤسسات التي تحتاج إلى دعم والمؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق من قرض بنكي عن طريق شهادة ضمان يصدرها الصندوق توجه إلى البنك المقرض، كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى[1]:

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر؛
- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات وتساهم في تخفيض الواردات؛
- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر؛
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة، وكذا التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة؛
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة ولها مساهمة في رفع القيمة المضافة.

2-5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أنشأت الوكالة الوطنية (Agence National du Développement d'Investissement) لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 بتاريخ أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار و النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية، والاستثمارات التي تُنجز في إطار منح الامتيازات[2].

وتقوم ANDI بالمهام التالية[3]:

- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية؛
- توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار؛
- تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا وتخفيف ملفات طلب المزايا؛
- تراجع نظام التحفيز على الاستثمار؛
- وتسير صندوق دعم الاستثمار[4].

---

[1] بريش عبد القادر، غراية زهير، **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج ميدا 1-2 -دراسة قياسية- لقروض بنك الاستثمار الأوروبي وعلاقتها بتحقيق التنمية في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام: 03/04/05 ماي 2011، ص 04.

[2] محمد براق، حمزة غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

[3] الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz، تاريخ الاطلاع 2011/04/17.

[4] قانون الاستثمار الجزائري 2007، المادة 21، ص 09.

2-6- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME:

(Caisse de garantie des crédits d'investissements pour la PME) أنشأ بناءا على مبادرة من الحكومة لدعم وإنشاء وتطوير الـــ PME من خلال تسهيل الحصول على القرض في 19 أفريل 2004، إلا أن بداية النشاط الفعلي لم تكن إلا في السداسي الثاني لعام 2009، وهو عبارة عن مؤسسة ذات أسهم، يقدر رأسمالها 30 مليار دينار جزائري.

2-7- برنامج ميدا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على غرار استحداث الهيئات الحكومية وصناديق ضمان القروض، قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات مع مختلف الهيئات الدولية، لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع تنافسيتها، من بين هذه البرامج يوجد برنامج ميدا.

يعتبر برنامج ميدا كإجراء مكمل لاتفاقيات الشراكة الأوروبية الجزائرية، يهدف إلى تأهيل الـــ PME وتأهيل محيطها وتقديم الاستشارة والدراسة والتكوين إلى جانب تحسين ظروف حصولها على القروض؛ حيث قام برنامج ميدا في مرحلته الأولى من تخصيص غلاف مالي قدره 62,9 مليون أورو، منها 57 مليون أورو ممولة من طرف الاتحاد الأوربي. وفي المرحلة الثانية اشتمل البرنامج على غلاف مالي قدره 106 مليون أورو، ويهدف البرنامج لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية خلال الفترة (2010 / 2014) [1].

3 حصيلة تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قمنا بالتعرف على المضمون العام لبرنامج تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعرفنا على بعض الهيئات والأجهزة التي تعمل بدورها على تجسيد مختلف البرامج التي تضمن تحقيق الأهداف، وللحكم على مدى نجاح سياسة الحكومة الخاصة بترقية القطاع لابد من الإطلاع على مختلف إنجازات هذه الهيئات.

3-1- حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها وحتى نهاية السداسي الأول لعام 2009 باستحداث 298188 منصب شغل وتمويل 105300 مشروع بمبلغ 213,989,135,000 دينار جزائري موزعة على عدة قطاعات للنشاط[2].

[1] محمد براق، حمزة غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[2] وزارة PME/PMI نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، 2009، ص 33.

3-2- حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

بدأت الوكالة عملها سنة 2001، و إلى غاية نهاية سنة 2008 قامت بتمويل 16925 مشروع فقط, مقارنة بـــ 11697 مشروع سنة 2007، أي شهد إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة نموا يقدر بـــ 30,88% بين سنتي 2007-2008، ورغم أن النسبة معتبرة إلا أن العدد الإجمالي للمشاريع الممولة يبقى متواضعا, بمتوسط سنوي لا يتجاوز 2417 مشروع، وهو متوسط ضعيف حتى عند مقارنته بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب[1].

وبلغ مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة 19729 مشروع منذ بداية نشاطها إلى نهاية 2009، أي شهد عدد المشاريع الممولة من طرفها تطورا بمعدل 16,57% مقارنة بسنة 2008، وبلغت قيمة المشاريع الممولة مجتمعة 907,882,000,000 دج، ووصل عدد الأجراء في هذه المشاريع 155905 أجير، تتوزع هذه المشاريع على عدة قطاعات ويحتل قطاع النقل 65,34% من مجمل المشاريع الممولة، ثم البناء والأشغال العمومية 19,58%، و نسبة 10,23% للخدمات والنسبة المتبقية تتوزع بالتدرج على قطاع الصناعة والفلاحة ثم السياحة[2].

3-3- حصيلة صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME:

اتضح أن نسبة كبيرة من أقساط القروض أقل من 50 مليون دينار جزائري والتي تمثل لوحدها نسبة 84% من جميع مشاريع الضمان حتى 2009/06/30، يقابله من الناحية المالية 41% من القروض المضمونة[3].

وفي 2009/12/31 بلغ عدد الضمانات الممنوحة 461، القيمة الإجمالية للقروض بلغت 11,376,872,386 دينار جزائري، حيث بلغ مجمل مناصب الشغل المنشأة 4110 منصب، توزعت القروض المضمونة على قطاع الصناعة والأشغال العمومية بنسبة متساوية 38% من مجمل القروض المضمونة، ثم النقل 15% ثم الصحة 07%، وأخيرا 02% لقطاع الخدمات[4].

3-4- حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفريل 2004 إلى فيفري 2011 بلغ عدد القروض الممنوحة 475 بتكلفة إجمالية 50,471,546,930 دينار جزائري، أما مبلغ المطلوب من القروض فقد قدر 28,831,849,459 دينار جزائري، حيث كان مبلغ القروض المقبولة 11,449,396,189 دينار

---

[1] خوني رابح، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[2] وزارة PME/PMI نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، 2009، ص 27.

[3] الموقع الالكتروني لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.cgci.dz تاريخ الاطلاع 2011/04/17.

[4] وزارة PME/PMI نشرية المعلومات الاقتصادية رقم16، 2009، ص 44.

جزائري والمبلغ الممنوح كضمان هو 24,103,992، حيث ساعدت هذه الضمانات في إحداث أكثر من 25 ألف منصب شغل[1]؛ هذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2- 16): حصيلة FGAR من 2004/04 إلى 2011/02

البيان	عروض الضمان	شهادة الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	475	184
التكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	50 471 546 930	19 690 601 030
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	28 831 849 459	9 909 331 767
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	11 449 396 189	4 008 716 032
متوسط مبلغ الضمان (دج)	24 103 993	21 786 500
عدد مناصب الشغل التي سيتم خلقها	25 128	9561

المصدر:نشرة إحصائيات صندوق ضمان القروض للـــ PME على الموقع .http://www.fgar.dz (بتصرف)

عروض الضمان تعني اتفاق مبدئي على منح الضمان.

شهادة الضمان تعني ضمان مكتمل بتمويل بنكي ومحل التزام نهائي للصندوق.

3-5- حصيلة برنامج ميدا لتأهيل الـــ PME:

أحدث هذا البرنامج في مرحلته الأولى 450 عملية تأهيل، وأن 63% من الخبرة الوطنية ساهمت في تأهيل تلك المؤسسات والباقي خبرة دولية[2]، وفي المرحلة الثانية من خلال الغلاف المالي 106 مليون أورو تم إنشاء جهاز لتغطية الضمانات البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 20 مليون أورو، كحصيلة لصندوق ضمان القروض بإسناد من برنامج ميدا منذ إنشاء الصندوق إلى 2009/12/31، قام الصندوق بضمان 138 قرض بقيمة 5,098,330,515 دينار جزائري، أما عن حصيلة صندوق ضمان القروض بإسناد من برنامج ميدا لسنة 2009 وحدها، فقد قام الصندوق بضمان 12 قرض بقيمة إجمالية 334,612,900 دينار جزائري، مما يخلق 1300 منصب شغل[3].

[1] situation cumulée des dossiers garantis Avril 2004/ Février 2011, Téléchargé le fichier à partir du site Internet www.fgar.dz (la date de téléchargement 17 Avril 2011).

[2] بريش عبد القادر، غراية زهير، **موجع سبق ذكره**، ص 07.

[3] وزارة PME/PMI نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، 2009، ص ص 37- 39.

هذا وقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصالح مندوبية المفوضية الأوربية في مارس من عام 2007 بإبرام اتفاقية حول تمديد برنامج ميدا في المرحلة الثانية، الذي رصد له الطرف الأوربي 40 مليون أورو والطرف الجزائري 03 مليون أورو، والذي يهدف إلى تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية[1].

في مجال البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بعد اللقاء الجهوي الذي تم بمدينة عنابة يوم 2011/03/02 تم التأكيد على حتمية الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن الدولة خصصت 385 مليار دينار جزائري لتأهيل 20000 مؤسسة جزائرية خلال برنامج 2010-2011 .

حيث تم الاتفاق على عقد دورات للمؤسسات ما بين (05-10) مؤسسات شهريا لشرح البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعهم على الانخراط واستفادة مؤسسات الولاية من الدعم المالي المخصص لعدة عمليات تأهيلية[2].

[1] محمد براق، حمزة غربي،**مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[2] بن رحم محمد خميسي، بوفاس الشريف، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

خُلاصةُ الفَصْل:

من خلال دراسة واقع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في هذا الفصل يبدوا جليا مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، كما اتضح أيضا أنها تشكل أحد أهم أولويات الدولة الجزائرية بالنظر لما تحقق من خلالها من ايجابيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي على حد السواء.

كما توصلنا إلى أن ما تحقق من انجازات ما هو إلا ثمرة الجهود و التدابير المتخذة من الدولة في سبيل ترقية و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى الدور الفعال الذي قامت به مختلف هيئات الدعم والتطوير التي كُلفت بتطبيق مختلف الإجراءات والسياسات التي تندرج ضمن ترقية ديموغرافية وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى تحضير مناخ استثماري يتناسب مع انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية والشراكة الأورو–جزائرية.

وفي هذا الصدد ومن أجل مقارنة واقع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع واقع تسيير نظيراتها في الإتحاد الأوربي والتي سوف تنافس المؤسسات الجزائرية حين دخول الشراكة الأورو–متوسطية حيز التنفيذ الفعلي، سوف يكون موضوع الفصل الثالث لهذه الدراسة يدور حول واقع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي.

مُقدِّمةُ الفَصْل:

بعد حروب مدمرة شهدتها القارة الأوروبية، وحربين عالميتين، عم السلام والتعاون منذ ما يزيد عن 50 عاماً، وكنتيجة لهذا السلام اتحدت دول أوروبا، وكونوا الإتحاد الأوروبي، الذي يعمه الاستقرار والرخاء الاقتصادي والنهضة التي يعيشها الأوروبيون طوال العقود الأخيرة.

ويسير الإتحاد الأوروبي بخطى ثابتة نحو المزيد من التقدم، بفضل الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياسات التعاون والتنمية...، حيث ساهمت في نمو أسواقها الداخلية وارتفع مستوى المعيشة بها، وانتشار عملتها الموحدة التي أصبحت تنافس الدولار الأمريكي، وأصبح لأوروبا كلمة قوية في العالم.

إذن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر فعال في الحياة الاقتصادية الأوربية، ذلك بحكم نسبها من مجمل المؤسسات وبحكم وجودها في جميع الميادين، لكن وبسبب خصائصها وخاصة قلة مواردها لا يمكنها أن تنمو إلا إذا تم تدعيمها من طرف السلطات العامة ، وبدوره الإتحاد الأوربي بذل كل الجهود لتوفير بيئة عمل تسهل إنشاء وترقية هذه المؤسسات، ومن ثم الرفع من تنافسيتها.

استنادا إلى ما سبق ذكره سوف نحاول تغطية هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل عام للإتحاد الأوربي
- المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الإتحاد
- المبحث الثالث: سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: مدخـــل عـــام للإتحـــاد الأوروبـــي

تكررت المحاولات في تاريخ القارة الأوروبية لتوحيد أمم أوروبا، فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الأبيض المتوسط، مروراً بإمبراطورية شارلمان الفرنكية ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة اللتين وحدتا مساحات شاسعة تحت إدارة فضفاضة لمئات السنين، قبل ظهور الدولة القومية الحديثة، وفيما بعد حدثت محاولات لتوحيد أوروبا لكنها لم تتعد الطابع الشكلي والمرحلي، م ثل محاولة نابليون في القرن التاسع عشر، وكلها محاولات لم تتمكن من الاستمرار إلا لفترات قصيرة وانتقالية.. بوجود مجموعة من اللغات والثقافات الأوروبية المتباينة، اشتملت هذه ال فترة على الإخضاع العسكري للأمم الرافضة، مما أدى إلى غياب الاستقرار وبالتالي كان مصيرها الفشل في النهاية.

1 -لمحة تاريخية عن الإتحاد الأوروبي:

واحدة من أول أفكار التوحيد السلمي من خلال التعاون والمساواة في العضوية قدمها المفكر السلمي فيكتور هيوچو عام 1851 دون أن تحظى بفرصة جادة في التطبيق ، وبعد كوارث الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، ازدادت بشدّة ضرورات تأسيس ما عرف فيما بعد باسم الإتحاد الأوروبي ، مدفوعا بالرغبة في إعادة بناء أوروبا ومن أجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة أخرى ، أدى هذا الشعور في النهاية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 على يد كل من فرنسا، ألمانيا (الغربية)، إيطاليا ودول بينيلوكس (Benelux) (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ)؛

أول وحدة جمركية عرفت باسم (Community Economic European)، وتسمى بشكل غير رسمي بـــ "السوق المشتركة"، تأسست في اتفاقية روما للعام 1957 وطبقت في جانفي 1958، هذا التغيير المتواصل للمؤسسة الأوروبية يشكل العماد الأول للإتحاد الأوروبي، تطور الإتحاد الأوروبي من جسم تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية، ويعتبر الـــ UE من أقوى وأنجح التكتلات الاقتصادية والسياسة في العالم[1].

1-1- الإتحاد الأوروبي فترة 1945-1989:

انطلاقة أوروبا نحو الاتحاد قد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت دعوة من فرنسا في 09 ماي 1950، كانت بمثابة حجر الأساس للاتحاد الأوروبي، ولبت الدعوة الفرنسية منذ البداية 06 بلدان هي: بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا ، ثم بدأ التوسع وزيادة المشاركة وانضمت دول أوروبية أخرى للاتحاد بشكل تدريجي، كما تغيرت شعارات وأبعاد التعاون من فترة إلى أخرى حسب متغيرات البيئة الدولية وهذه لمحة تاريخية عن الإتحاد[2]:

---

[1] الموقع الإلكتروني للمفوضية الأوروبية، http://ec.europa.eu/ ، تاريخ الإطلاع 2011/05/18.

[2] موقع المفوضية الأوروبية على الانترنت، على الخط : http://europa.eu/about-eu/eu-history/index_fr.htm، تاريخ الإطلاع 2011/05/18.

=> 1945–1959: بدايات التعاون (Les débuts d'une coopération)

تم إنشاء الاتحاد الأوروبي من أجل إنهاء الحروب وشعاره أوروبا سلمية (Une Europe en paix) ابتداء من عام 1950 ، الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب يبدأ في توحيد الدول الأوروبية اقتصاديا وسياسيا لضمان سلام دائم، وقامت الدول الست المؤسسة للجماعة أيضا في عام 1957 بإبرام معاهدة روما الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة).

=> 1960–1969: فترة من النمو الاقتصادي (Une période de croissance économique)

مع فرق مثل اجتذاب حشود من الجماهير في سن المراهقة أينما زادت ثقافة الشباب، مما أسهم في بداية الثورة الثقافية ، فشهد الاقتصاد ازدهارا، وذلك بفضل التنقل داخل دول الاتحاد الأوروبي، وفرض الرسوم الجمركية في تجارتها، الدول الأوروبية أيضا تحقق الاكتفاء في الإنتاج الزراعي، بحيث يحصل الجميع على ما يكفي من الطعام، وبسرعة كبيرة، بل هناك فائض المنتجات الزراعية ، ماي 1968 شهد الإتحاد أعمال الشغب الطلابية في باريس مما أدى للعديد من التغييرات، التي تؤثر على المجتمع والسلوك .

=> 1980–1989: سقوط جدار برلين (La chute du Mur de Berlin)

في عام 1981 أصبحت اليونان العضو العاشر للاتحاد الأوروبي، ثم يأتي الدور على اسبانيا والبرتغال بعدها بخمس سنوات ، في عام 1986 توقيع القانون الأوروبي الموحد ، وهذه المعاهدة هي الأساس لبرنامج شامل لمدة ست سنوات تهدف إلى إزالة الحواجز أمام حرية انتقال السلع داخل الاتحاد الأوروبي، ويخلق بالتالي « السوق الموحدة »، في 9 نوفمبر 1989 يمثل الاضطرابات السياسية مع سقوط جدار برلين وفتح ه للمرة الأولى منذ 28 عاما ، على الحدود بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، في أقرب وقت توحيد.

1-2- الإتحاد الأوروبي من 1990 إلى الآن:

نبرز خصائص كل عشرة سنوات على حدا كما يلي[1]:

=> 1990–1999: وأوروبا بلا حدود (Une Europe sans frontières)

مع سقوط الشيوعية في أوروبا الوسطى والشرقية، وتصبح أقرب الجيران الأوروبيين ، واكتمال السوق الموحدة في عام 1993 والاتفاق على «الحريات الأربع» ، حرية حركة السلع والأشخاص والخدمات ورأس المال، وتوقيع معاهدتين، معاهدة ماستريـــخت (Maastricht) حول الاتحاد الأوروبي في 1993، ومعاهدة أمستردام (Amsterdam) في 1999، وبدأ الأوروبيون يبدون اهتماما بحماية البيئة وتنفيذ تدابير مشتركة في مجال الأمن والدفاع ؛ في عام 1995، انضم للاتحاد الأوروبي ثلاثة أعضاء جدد النمسا وفنلندا والسويد.

[1] موقع المفوضية الأوروبية على الانترنت، على الخط : http://europa.eu/about-eu/eu-history/index_fr.htm ، تاريخ الإطلاع 2011/05/18.

=> 2000 حتى الآن: عقد من التوسع (Une décennie d'expansion)

أصبح أغلب الأوروبيين يتعاملون بالعملة الموحدة « اليورو » ، كما كثفت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدريجيا تعاونها لمكافحة الجريمة ، في 11 سبتمبر 2001 يصبح الهدف الأساسي للإتحاد هدف سياسي "الحرب ضد الإرهاب" ذلك بعد تحطم اثنين من طائرات ركاب مخطوفة ضد مبان في نيويورك وواشنطن.

وأخيرا تلتئم صفحة الانقسامات السياسية بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية عند ما لا يقل عن عشر دول جديدة تنضم إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004، والآن يضم الإتحاد 27 دولة، يعتقد العديد من الأوروبيين فقد حان الوقت أن يكون لأوروبا دستور موحد.

2 -أهداف ومرتكزات الإتحاد الأوروبي:

الإتحاد الأوروبي له أهداف عديدة يسعى لتحقيقها، وكذا مرتكزات يقنع من خلالها الدول على الانضمام باطمئنان له، نميز أهداف اقتصادية وسياسية وأخرى اجتماعية... كما أن له أهداف معلنة وأهداف غير معلنة، نستعرض مختلف أهداف ومرتكزات الإتحاد في ما يلي[1]:

2-1- الأهداف الرئيسية للإتحاد الأوروبي:

تشمل الشراكة الأوروبية جميع مجالات المساعدة الاقتصادية والسياسية، والسياسة الإنمائية البيئية، حيث يهدف الإتحاد الأوروبي أساسا إلى توفير كل عوامل الاستقرار والسلام والرخاء من خلال السعي إلى:

- تأسيس "المواطنة الأوروبية" ضمان الحقوق الأساسية، وحرية التنقل، والحقوق المدنية والسياسية ، حيث أصبح من الممكن الآن للسفر بحرية في أنحاء الاتحاد ، والسماح للسلع والخدمات ورأس المال التحرك بحرية كما هو الحال داخل البلد الواحد ، الاتحاد الأوروبي يهتم بنشاط حقوق الإنسان حيث أصبح العيش والعمل في الاتحاد الأوروبي أسهل بكثير منهما في بلد آخر؛

- تعزيز التعاون بمختلف مجالاته الاقتصادي والسياسي، والثقافي، العلمي... لخلق روابط بين الدول، مما يقلل خطر نشوب صراعات بين الدول الأعضاء؛

- ضمان الحرية والأمن والعدل والتعاون في الشؤون الد اخلية، والعمل على تحقيق ديمقراطية الشعوب لدى مختلف البلدان الأعضاء؛

- دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنشاء السوق المشتركة، والعملة المشتركة اليورو، والتنمية الإقليمية، والعمل وفق مخططات التنمية المستدامة، والعمل على رفع مستوى المعيشة؛

[1] الموقع الإلكتروني للمفوضية الأوروبية، http://ec.europa.eu/ ، تاريخ الإطلاع 2011/05/18.

– خلق فرص العمل و التشجع على الابتكار في مجال الأعمال والاستثمار في رأس المال البشري لتطوير المجتمع الأوروبي، وإعطاء الأولوية للتعليم والتدريب طوال الحياة، وتعزيز البحث والتطوير.

– تطوير قدرة العمال والشركات على التكيف ، وضمان بيئة عمل لائقة في جميع أنحاء أوروبا وحماية حقوق وتكييف نظم الضمان الاجتماعي، وتعزيز النسيج المؤسسي للمناطق المحرومة؛

– إنشاء ودعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أننا نجد في واجهة أغلب التقارير والمجلات الإحصائية المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار عبارة متكررة بكثرة مفادها أن أوروبا ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جيدة لأوروبا،

« L'Europe c'est bon pour les PME, les PME c'est bon pour l'Europe »

– حماية البيئة، وخفض الانبعاث، من خلال وضع لوائح تخص مختلف القضايا البيئية؛ حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي الأكثر طموحا في العالم لمكافحة تغير المناخ؛

– عقد اتفاقات شراكة مع مختلف الدول المجاورة لأوروبا من أجل فتح أسواق جديدة، والحصول على المواد الأولية بمزايا عديدة؛

– تعزيز مكانة ودور أوروبا في العالم «في الإتحاد قوة»، ذلك من خلال تكوين سياسة أمنية موحدة.

2- 2- المرتكزات الأساسية للإتحاد الأوروبي:

يقوم الاتحاد الأوروبي على ركيزتين هما القانون والديمقراطية:

– **القانون**، فالإتحاد هو ليس دولة جديدة أو بديل عن دول الاتحاد القائمة، ولا يشبه المنظمات الإقليمية الدولية الأخرى، تنازل أعضائه عن بعض شؤونهم السيادية لمؤسسات الاتحاد التي تمثل مصالحهم المشتركة ككل، فمن أهم مقوماته العدل بين الأفراد وبين المؤسسات وبين الدول، والقضاء على مختلف مظاهر التمييز داخل أوروبا.

– **الديمقراطية**، ذلك أن جميع القرارات والإجراءات مستمدة من المعاهدات الأساسية التي صادق عليها الأعضاء في الإتحاد.

3 -الاتحاد الأوروبي حاليا ومؤسساته الرئيسية:

3-1- وصف الإتحاد الأوربي حاليا:

البلدان الـــ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (Union Européenne) ه م من أحجام مختلفة وأنماط سياسية مختلفة، وهم في مجملهم يشكلون الإتحاد الأوروبي الموسع إلى 27 دولة، ويرمز له في مختلف الوثائق الرسمية بـــ UE-27، وتفوق مساحة الإتحاد 4280000 كيلومتر مربع؛

في جانفي عام 2009، وصل تعداد سكان دول الاتحاد الأوروبي إلى 499,8 مليون نسمة، مقارنة بـــ 497,7 مليون نسمة في جانفي 2008 أي بزيادة قدرها 2,1 مليون نسمة، وتخل ألمانيا الصدارة من حيث كثافة السكان؛ والجدير بالذكر أن معظم هذه الزيادة كانت نتيجة لوصول مهاجرين إلى الاتحاد[1].

من ناحية أخرى, يعكس التوزيع العمر ي للخريطة السكانية المشاكل التي ستواجهها أوروبا مستقبلا ، ففي عام 2005، بلغ عدد السكان في الفئة العمرية أقل من 15 عاما نسبة 15,9% من عدد السكان، وهي أقل نسبة في العالم ، حيث يبلغ متوسط نسبة هذه الفئة العمرية على المستوى العالم ي نحو 28,3%، كما احتلت أوروبا المركز الأول عالميا من حيث نسبة السكان فوق 65 عاما ، حيث بلغت 16,9% في عام 2007, مقارنة بالنسبة العالمية وه ي 7,3%، كما شكلت هذه الفئة أكثر من 20% من السكان في إيطاليا وألمانيا.

3- 2- المؤسسات والهيئات الرئيسية للـــ UE-27 :

حتى يتسنى للـــ UE التخطيط لمختلف المصالح المشتركة، والسهر على تحقيق مختلف أهدافه والرقابة عليها، انشأ العديد من المؤسسات والهيئات التابعة له والتي نذكر منها باختصار:

- البرلمان الأوروبي Le Parlement européen وهو الهيئة الوحيدة التي تنتخب مباشرة من قبل الشعوب الأوروبية، يتكون من 736 عضو ينتخبون كل 5 سنوات من طرف الناخبين في 27 دولة[2]؛

- المفوضية الأوروبية (La Commission européenne) هي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي ، تقترح وتنفذ تشريعات الاتحاد الأوروبي، و تمثل ودافع عن مصالح جميع الدول الأعضاء، تقوم بتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي و تسير ميزانية الاتحاد الأوروبي ، كما تكفل الامتثال لمعاهدات وقوانين الإتحاد، والموقع الإلكتروني للمفوضية يتيح الحصول على الوثائق والإحصاءات واستطلاعات الرأي في الاتحاد الأوروبي[3].

---

[1] **European demography**, Eurostat, August 2009, Téléchargé le fichier à partir du site Internet http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-03082009-AP/EN/3-03082009-AP-EN.PDF (la date de téléchargement 17 Avril 2011).

[2] الموقع الإلكتروني للبرلمان الأوروبي، **Découvrir le Parlement**: http://www.europarl.europa.eu/ ، تاريخ الإطلاع 2011/05/20.

[3] **À propos de la Commission européenne** ، الموقع الإلكتروني للمفوضية الأوروبية، متوفر على الخط: http://ec.europa.eu/about/index_fr.htm ، تاريخ الإطلاع 2011/05/28

- مجلس الاتحاد يتكون من حكومات الدول الأعضاء؛
- محكمة العدل الأوروبية الإشراف على تنفيذ القوانين؛
- محكمة مراقبة الحسابات "ديوان المحاسبة" الإشراف على ميزانية الاتحاد؛
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، تمثل مؤسسات المجتمع المدني في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية؛
- هيئة المناطق، دورها تمثيل الإدارات المحلية في السياسة الإقليمية والبيئية والتعليم؛
- المحقق الأوروبي، ويشرف على شكاوى المواطنين المتعلقة بسوء الإدارة بمؤسسات الـــــــ UE-27؛
- بنك الاستثمار الأوروبي La Banque européenne d'investissement، ويساهم في تنفيذ أهداف الإتحاد الأوروبي بتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل العامّة والخاصّة؛
- البنك المركزي الأوروبي، ويشرف عن السياسة النقدية والتبادل النقدي؛
- الصندوق الاجتماعي الأوروبي Le Fonds social européen هو الأداة الرئيسية للاتحاد الأوروبي في تنفيذ الإستراتيجيات ذات الطابع الاجتماعي.

3- 3- الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي:

أما عن الدول الأعضاء حاليا في الإتحاد فيمكن التعرف عليهم في الجدول التالي الذي يحتوى على الدول والرمز المختصر لكل دولة في مختلف الوثائق الرسمية للمفوضية الأوروبية.

الجدول رقم (3-1): الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (الـــــــ UE-27)

الـــدولـــة		الرمز		الـــدولـــة		الرمز	
لاتفيا	Lettonie	LV	15	النمسا	Autriche	AT	01
ليتوانيا	Lituanie	LT	16	بلجيكا	Belgique	BE	02
لوكسمبورغ	Luxembourg	LU	17	بلغاريا	Bulgarie	BG	03
مالطا	Malte	MT	18	قبرص	Chypre	CY	04
هولندا	Pays-Bas	NL	19	الجمهورية التشيكية	R. tchèque	CZ	05
بولندا	Pologne	PL	20	الدنمارك	Danemark	DK	06
البرتغال	Portugal	PT	21	استونيا	Estonie	EE	07
رومانيا	Roumanie	RO	22	فنلندا	Finlande	FI	08
سلوفاكيا	Slovaquie	SK	23	فرنسا	France	FR	09
سلوفينيا	Slovénie	SI	24	ألمانيا	Allemagne	DE	10
اسبانيا	Espagne	ES	25	اليونان	Grèce	GR	11
السويد	Suède	SE	26	هنغاريا	Hongrie	HU	12
المملكة المتحدة	Royaume-Uni	UK	27	أيرلندا	Irlande	EI	13
الإتحاد الأوروبي	U. Européenne	UE-27		إيطاليا	Italie	IT	14

***Source*:** Business Demography: employment and survival, Eurostat 2009, p07, Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-SF-09-070/EN/KS-SF-09-070-EN.PDF , (la date de téléchargement 05/05/2011).

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الإتحاد الأوروبي

من أهم جوانب قوة الإتحاد الأوروبي قوته الاقتصادية، والتي توصّل لها بفضل الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف سياسات التنمية الاقتصادية، وكذا مساهمتها الواضحة في تجسيد التعاون بين الدول الأعضاء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات جاء نتيجة تضافر الجهود لخلق بيئة تسمح أولا بترقية هذه المؤسسات مما يمكن من الاعتماد عليها في سياسات التنمية، وعليه سوف نتعرف في هذا المبحث على تصنيف الإتحاد للـــ PME، وواقعها من حيث مساهمتها في مختلف المؤشرات وكذا التحديات التي تواجهها.

1 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي:

هناك العديد من التصنيفات التي تتخذها العديد من الهيئات للـــ PME كل منها تصنف هذه المؤسسات حسب علاقتها بها أو أهدافها، وقد لفت انتباهي التصنيف الذي تتفق عليه كل هيئات الدعم والمساعدة الأوروبية لهذا القطاع ، هذا التصنيف يوضح جاء لتوضيح طريقة حساب البيانات للمؤسسات، من أجل تحديد المؤسسات التي تدخل ضمن الموارد المخصصة للقطاع، ذلك أن 50% من التمويل المشترك، يخصص منه 75% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تصنف إلى ثلاث حسب درجة الاستقلالية [1]، (وللتوضيح ذلك أكثر أنظر الملحق رقم 2 و 3):

1-1- المؤسسة المستقلة (Entreprise Autonome):

(تتمتع بالحكم الذاتي) وتكون المؤسسة كذلك إذا كانت مستقلة تماما أو كانت تملك حصة أقل من 25% من رأس المال أو حقوق التصويت في شركة أخرى و/أو شخص ثالث لا يملك أكثر من 25% من رأس مالها أو حقوق التصويت فيها، في هذه الحالة المؤسسة لا يجب عليها دمج البيانات أو المعطيات من مؤسسة أخرى؛

1-2- المؤسسة الشريك (شريك تجاري) (Entreprise Partenaire):

وتكون المؤسسة بهذا الشكل إذا كانت تملك ما لا يقل عن 25% ولكن ليس أكثر من 50% من شركة أخرى و/أو تمتلك الشركة الأخرى ما لا يقل عن 25% ولكن ليس أكثر من 50% منها، في هذه الحالة يجب على المؤسسة إضافة البيانات الخاصة بنسبة الموظفين وكذا التفاصيل المالية للشركة الأخرى بهدف

[1] **La nouvelle définition des PME**, Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, Commission européenne, pp 16-25, Téléchargé le fichier à partir du site Internet http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/files/sme_definition/sme_user_guide_fr.pdf , (la date de téléchargement 24/04/2011).

تحديد الطبيعة القانونية للمؤسسة، مثلا لدينا أربع مؤسسات A ، B ، D ، C ، حيث المؤسسة A تملك 33% من C و 49% من D، في حين B تملك حصة 25% في الشركة A، إن مجموع العمالة والمعطيات المالية للمؤسسة A والتي يجب أن تصرح بها لدى الهيئات المختصة يحسب بالعلاقة:

Total A = 100% de A + 25% de B + 33% de C + 49% de D

1-3- المؤسسة ذات الصلة (Entreprise Liée):

هذا النوع من ا لمؤسسات هو الوضع الاقتصادي لل مؤسسات التي تشكل مجموعة عن طريق السيطرة المباشرة أو غير المباشرة لأغلبية حقوق التصويت في شركة أخرى أو عن طريق القدرة على ممارسة التأثير الغالب على الشركة ، هذه الحالة هي أقل تواترا من الفئتين الأوليين ، ويضم هذا النوع كل مؤسسة تملك الأغلبية في حقوق التصويت للمساهمين أو أكثر من 50% من رأسمال من شركة أخرى، أو الشركة الأخرى تملك الأغلبية في حقوق التصويت أو أكثر من 50% رأس مال هذه المؤسسة، في هذه الحالة يجب إضافة مجمل بيانات المؤسسة المتصلة، مثلا لدينا أربع مؤسسات A ، B ، D ، C ، نفترض أن المؤسسة A تمتلك 51% من C و 100% من D ، في حين B تملك حصة 60% في ا لمؤسسة A ؛ بما أن كل المساهمات أكبر من 50% في جميع الحالات، يجب على المؤسسة A أن تضيف 100% من البيانات من كل الشركات الأخرى ذات الصلة (C،D،B) في حساب بياناتها بخصوص عدد الموظفين والمالية كما يلي:

Total A = 100% de A + 100% de B + 100% de C + 100% de D.

2 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الإتحاد:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي محرك الاقتصاد الأوروبي، فهي توظف نسبة جد معتبرة، فهي تشكل جوهر المؤسسات الاقتصادية، وكل برامج التعاون الأوروبي ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتبر هذا القطاع غاية ووسيلة في نفس الوقت، أي أن البرامج تهدف إلى تطوير وترقية هذه المؤسسات، والتي بدورها تكون آلية لتحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

2-1- مكانة الـ PME في دول الـ UE-27:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الشكل السائد لمختلف الأنشطة في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2002 حوالي 18,3 مليون مؤسسة [1]، حيث في سنة 2005 يتجاوز عدد هذه المؤسسات ما مجموعه 23 مليون مؤسسة، وتشكل نحو 99,8% من مجل الشركات في الاتحاد الأوروبي[2]،

كما أن المؤسسات المصغرة تمثل أعلى نسبة حيث تسمى العملاق الحقيقي للاقتصاد الأوروبي «Les micro entreprises sont les véritables géants de l'économie européenne»[3]، والشكل التالي يوضح نسبة كل نوع من مجمل المؤسسات لسنة 2005.

الشكل رقم (3-1): نسبة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الـــ UE-27 حسب الحجم 2005.

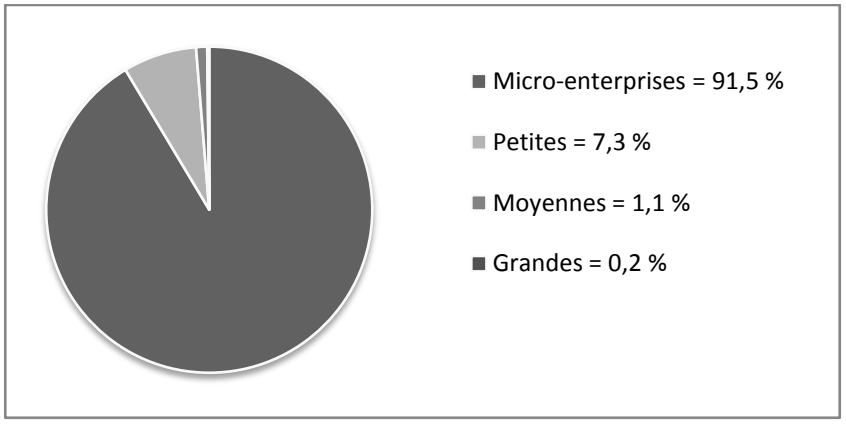

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد، Priorité PME، مرجع سبق ذكره، ص 07.

يتضح جليا من الشكل أن المؤسسات المصغرة هي الشكل السائد وأن الـــــ PME فعلا هم عمالقة الاقتصاد الأوروبي لأن المؤسسات الكبيرة تمثل فقط 0,2% من مجمل المؤسسات.

[1] **First Section o f the Annual Report on EU Small and Medium-sized Enterprises**, European Commission, Téléchargé le fichier à partir du site Internet :
http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/files/craft/sme_perf_review/doc_08/spr08_annual_reporten.pdf . (la date de téléchargement 28/05/2011).

[2] La nouvelle définition des PME, **op-cit**, p 05,

[3] **Priorité PME**, Édition 2008,Commission européenne, p 07, Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://ec.europa.eu/enterprise/newsroom/cf/_getdocument.cfm?doc_id=3426 , (la date de téléchargement 20/05/2011).

2-2- مساهمة الـــ PME في دول الـــ UE-27 سنة 2005:

- مساهمة الـــ PME في خلق فرص العمل والثروة في أوروبا كبيرة: أنها تمثل حوالي 70% من الوظائف في قطاع الخاص، أي ما يفوق 133 مليون منصب شغل، وأن نسبة عالية من مناصب الشغل لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع الصناعة التحويلية، خصوصا في مؤسسات تصنيع المعادن والبناء، وصنع الخشب والأثاث[1].

- ساهمت الـــ PME بأكثر من 45% من الناتج الداخلي الخام ، كما لها مساهمة كبيرة في خلق الثروة للاتحاد الأوروبي في مجالات عديد خاصة في مجال العقارات والبناء، فمساهمتها أكبر 80% من الثروة التي يخلقها القطاع الخاص، بينما حصتها في خلق الثروة في الاقتصاد الكلي لعدة سنوات بين 55-60%، وتساهم بـــ 57,6% من إجمالي القيمة المضافة للإتحاد الأوروبية سنة 2005 [2].

- المؤسسات المصغرة، في معظمها مؤسسات حرفية، وهي الدعائم الحقيقية للاقتصاد الأوروبي ، ذلك أنه تمثل الغالبية العظمى أي نسبة 91,5% من المؤسسات الصغيرة توظف أقل من عشرة أشخاص ، هذه المؤسسات المصغرة في حد ذاتها، تشغل أكثر من ثلث القوة العاملة الأوروبية ، وتنتج أكثر من 20% من القيمة المضافة.

- أما عن ما يعرف بال نشاط المستقل، ونعني بذلك المؤسسات التي توظف شخصا واحدا فقط، وه ذا النوع يمثل ما لا يقل 16% من إجمالي العمالة في الاتحاد الأوروبي.

- وتتألف المجموعة الثانية من الـــ PME من المؤسسات الصغيرة، وبالتحديد المؤسسات التي توظف من 10 حتى 49 شخصا ، في عام 2005، وصل عدد المؤسسات في هذه المجموعة نحو 1,3 مليون مؤسسة (باستثناء الزراعة، والخدمات المالية والمرافق العامة) أو ما يقرب 7,3% من مجموع الشركات الأوروبية ، ويعمل بها حوالي 16,8% من القوة العاملة في القطاع الخاص، أي نحو خمس القوى العاملة الأوروبية.

وأخيرا، ما يزيد عن 1% من مجمل الـــ PME هي مؤسسات متوسطة الحجم، وبالتحديد هي المؤسسات التي توظف من 50 إلى 249 شخصا، وتوظف هذه المؤسسات حوالي 17% من القوى العاملة الأوروبية في القطاع الخاص.

---

[1] **Structural overview of the business economy**, Eurostat, p 02, Téléchargé le à partir du site Internet http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/european_business/documents/Structure%20of%20the%20business%20economy.pdf , (la date de téléchargement 17 Avril 2011).

[2] **La prévention des risques professionnels dans les PME en Europe**, Note thématique, EUROGIP, Septembre 2009, p02, Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://www.travail-emploi-sante.gouv.fr/IMG/pdf/Eurogip_prev_PME_2009_44F.pdf , (la date de téléchargement 20/05/2011).

والجدول الموالي يلخص أهم المعطيات والنسب التي تتعلق بعدد المؤسسات وكذا النسب التي تتعلق بخلق مناصب عمل في القطاع الخاص لكل من الـــ PME والمؤسسات الكبيرة.

الجدول رقم (3-2): نسب الـــ PME ومساهمتها في القوة العاملة في الـــ UE-27 ، 2005.

النسبة / المؤسسات	من مجمل المؤسسات %	من القوة العاملة في القطاع الخاص %
المؤسسات المصغرة	91,5	29,6
المؤسسات الصغيرة	7,3	20,6
المؤسسات المتوسطة	1,1	16,8
المؤسسات الكبيرة	0,2	32,9
المجموع	100	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى المعطيات السابقة

نلاحظ من الجدول السابق أن في سنة 2005 كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة جد معتبر ذلك أنها تمثل أكثر من 99% من مجمل المؤسسات في الإتحاد الأوروبي، كما نجد أنها تساهم بما يفوق 67% من القوة العاملة في القطاع الخاص

ويمكن التفصيل في حصة بعض القطاعات المهمة في التشغيل وذلك بالنسب من إجمالي العمالة في كل قطاع كما هو في الشكل التالي.

الشكل رقم (3-2): حصة كل قطاع حسب حجم المؤسسة من إجمالي العمالة % في الـــ UE-27 ،

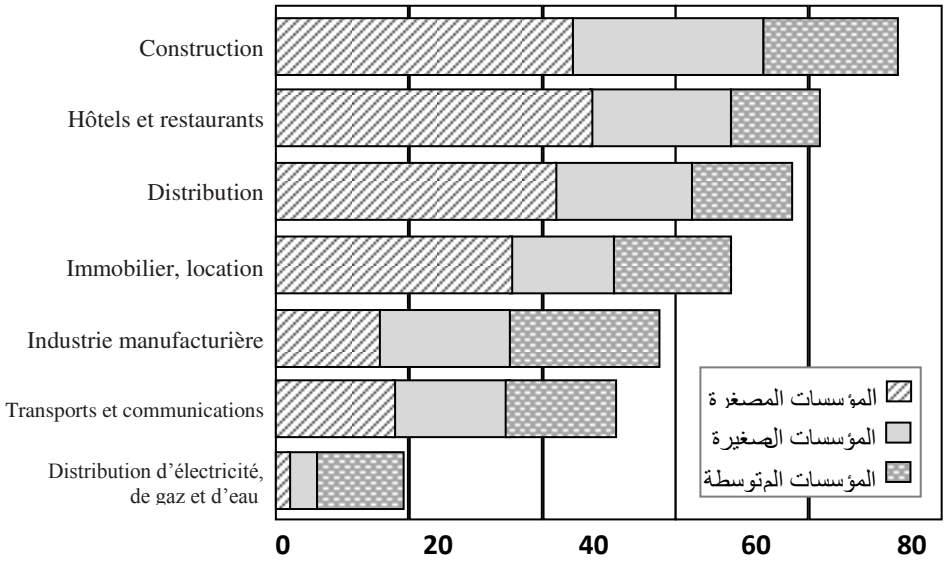

***Source*: Nicolas Farvaque, Eckhard Voss, **op-cit**, p 09,**

يظهر الشكل أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متفاوتة بين عديد القطاعات، فنسبة العمال أقل من 20% في قطاع الطاقة والمياه، وأكثر من 80% في قطاع البناء والتشييد وكذلك في الفنادق والمطاعم، أما في قطاعات التوزيع والتجارة والخدمات، والخدمات للمؤسسات فتصل حوالي ثلاثة أرباع القوة العاملة، وتصل النسبة إلى 55% في قطاع النقل.

كما يمكن عرض مختلف المساهمات حسب حجم الـ PME سنة 2005 كما يلي[1]:

تهيمن المؤسسات المصغرة على أغلب القطاعات (من حيث المساهمة في العمالة) ففي العقارات ما يقارب 55,8%، الفنادق والمطاعم 44,8%، والصناعات الحرفية 42,9%، تجارة التجزئة 42,6% والبناء 42.6%؛

أما عن المؤسسات الصغيرة تشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة في عديد القطاعات مثل البناء 30,5%، والخشب والأثاث 30,3% والصناعات الحرفية 29,2%؛

وأخيرا المؤسسات المتوسطة الحجم التي تستخدم أساسا في قطاعات الصناعات التحويلية، وخاصة في إنتاج المطاط والبلاستيك والنسيج وصناعة الورق وصناعة الملابس.

2-3- مساهمة الـ PME في العمالة والقيمة المضافة حسب القطاعات لسنة 2006

تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسيطر على العديد من القطاعات وبحصص كبيرة من إجمالي المؤسسات في أغلب قطاعات النشاط، وكذا حصتها من مجمل العمالة في هذه القطاعات، فتتراوح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب القطاعات بين 95 و99% من مجمل المؤسسات العاملة في نفس القطاعات، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقتحم العديد من الأنشطة وبمساهمات جد معتبر مثلا قطاع البحث والتطوير، والوقود النووي...، ويمكن توضيح حصة الـ PME في مختلف قطاعات النشاط مفصلة في الجدول التالي.

[1] Nicolas Farvaque, Eckhard Voss, **op-cit**, P 10.

الجدول رقم (3-3): حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين جميع المؤسسات في UE-27، 2007

النشاط	المؤسسات %	القيمة المضافة %	العمالة %
استغلال المحاجر	98,9	34,6	33,8
التبغ	79,4	6,2	15,5
الجلود والنسيج	99,5	73,9	76,2
الخشب والمنتجات الخشبية	99,8	76,2	84,1
منتجات الورق	97,1	41,1	54,1
الطباعة والنشر	99,7	61,9	72,5
الفحم والبترول والوقود النووي	91,5	10,0	15,3
المواد الكيميائية والألياف	95,7	26,2	35,5
المطاط واللدائن	98,5	57,3	63,8
المعادن الأساسية	95,3	24,7	33,2
الآلات والمعدات	98,7	49,7	56,4
الأجهزة الكهربائية	98,4	36,9	43,2
سيارات	93,9	11,6	18,1
غيرها من معدات النقل	98,3	20,4	28,6
الكهرباء والغاز والبخار	97,6	23,9	18,6
إمدادات المياه	96,6	33,6	37,5
البناء	99,9	82,8	88,0
تجارة التجزئة	99,9	55,2	63,7
الفنادق والمطاعم	99,9	75,9	82,2
النقل الجوي	96,2	18,1	8,9
وكلاء السفر	99,4	43,7	54,2
الاتصالات	99,2	6,9	12,8
البحث والتطوير	99,4	43,1	54,2
الأنشطة التجارية الأخرى	99,8	69,3	62,8

***Source**:* Eurostat, http://ec.europa.eu/eurostat/product?code=sbs_sc_2d_mi02&mode%20=%20view&language=EN Voir les 02/05/2011

يمكننا أن نلاحظ من الجدول أن للـــــ PME دور جد معتبر في الإتحاد الأوروبي سنة 2007، حيث أن الجدول يؤكد بأن 99,8% من المؤسسات في الإتحاد ولها حصة كبيرة في القوى العاملة في قطاعات مختلفة، ذلك أنها تشغل 88% من مجمل العمالة في البناء، و 84,1% من العمالة في صناعة الخشب ومشتقاته، وتصل أقل حصة لها في التشغيل إلى 8,9% من العمالة في قطاع النقل الجوي؛

كما يتضح أن للـــ PME مساهمة متغيرة في القيمة المضافة حسب النشاط، فنجدها تساهم بـــ 82,8% من القيمة المضافة في البناء، و 76,2% من القيمة في صناعة الخشب ومشتقاته.

2-4- كثافة الـــ PME في دول الـــ UE-27:

تقوم الهيئات الأوروبية بإجراء العديد من الإحصائيات حول الـــ PME ابتداء من معرفة أعدادها ومختلف خصائصها من حيث الحجم والتمركز وكذا التحري عن كثافتها نسبةً إلى عدد السكان، وذلك لحشد كل الإمكانيات وتكييف مختلف السياسات لصالح هذا النوع من المؤسسات؛ والمخطط الموالي يوضح كثافة الـــ PME في مختلف دول الإتحاد لسنة 2005.

الشكل رقم (3-3): كثافة الـــ PME عدد المؤسسات لكل 1000 نسمة من سكان الـــ UE-27

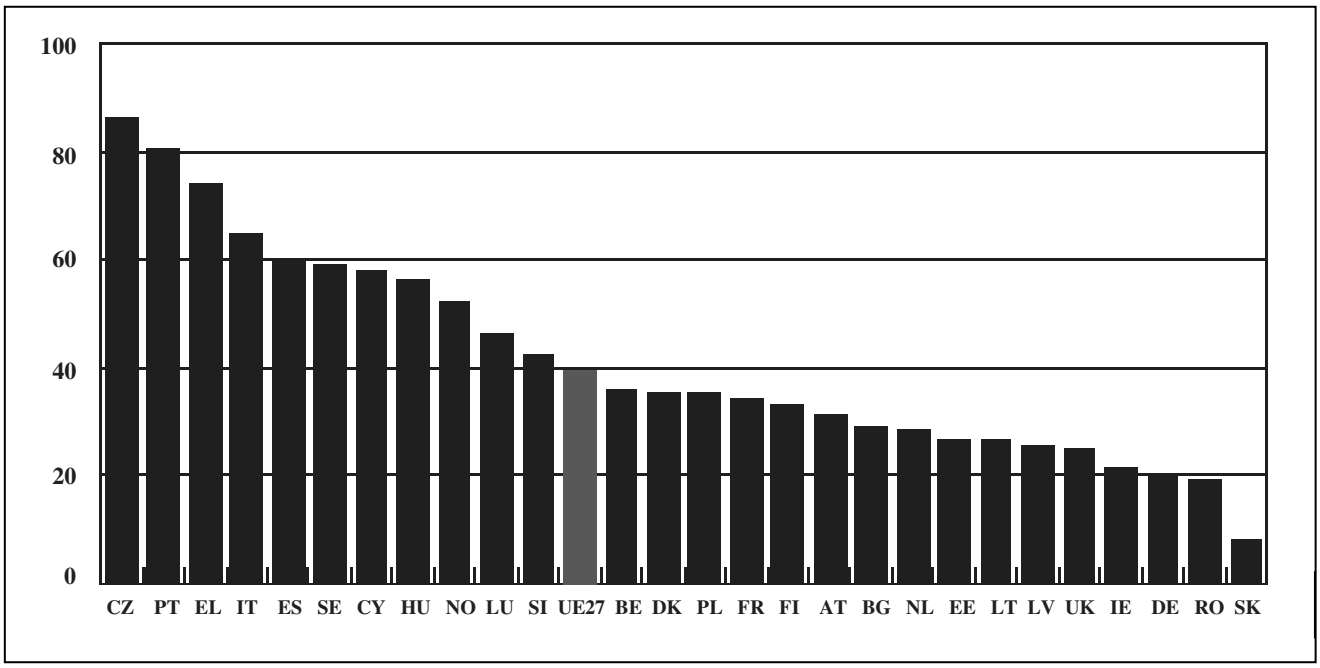

***Source*:** Nicolas Farvaque, Eckhard Voss, **op-cit**, P 10.

نلاحظ من الشكل أنه في عام 2005 بلغ متوسط عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لـــكل 1000 نسمة من سكان الـــ UE-27 نحو 40 مؤسسة، وكانت أعلى كثافة لهذه المؤسسات في جمهورية التشيك بنسبة تمركز تفوق 8%، ثم نحو 80 مؤسسة لكل 1000 نسمة في البرتغال، وتليها بلدان البحر الأبيض المتوسط الثلاثة اليونان وإيطاليا وإسبانيا، أما دول الجزء السفلي ورومانيا وسلوفاكيا والتي بها أقل كثافة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3 -التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية

على الرغم من مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوربي، إلا أن هذه المؤسسات حسب تقرير المفوضية الأوروبية مازالت تنشط في ظروف مليئة بالتحديات، وجاء تقرير المفوضية نتيجة سبر للآراء حول جوانب عديدة تخص الـــ PME الأوروبية، والشكل الموالي يظهر ذلك.

الشكل رقم(3-4): التحديات الكبرى التي تواجه الـــــ PME الأوروبية

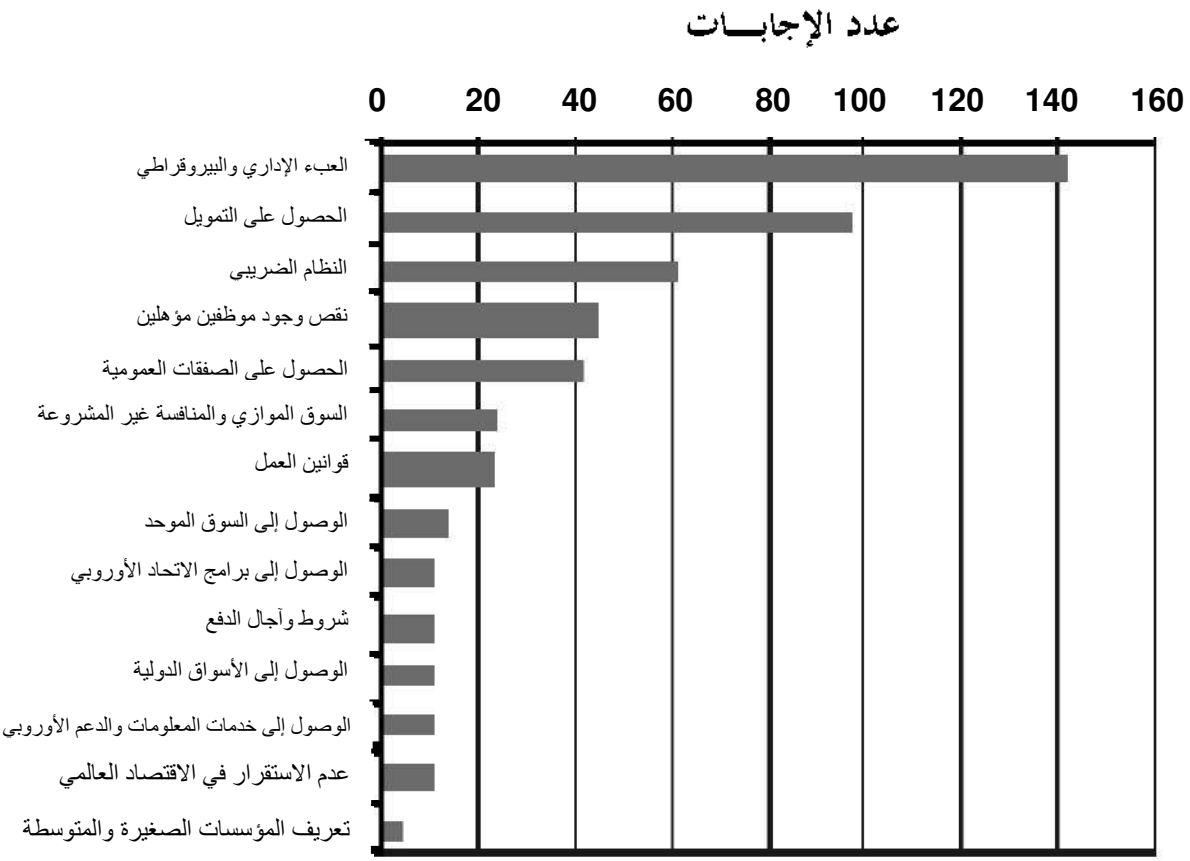

Source: Priorité PME, **op-cit**, p 08.

يظهر المخطط أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول أوروبا، تعترضها العديد من المشاكل والتحديات حيث تأتي الأعباء الإدارية والبيروقراطية في المرتبة الأولى، ثم مشكلة التمويل، وكذا الأعباء الضريبية، كما أن نقص الكفاءات يعتبر من أهم التحديات، كما يلاحظ أن كثير من المؤسسات تشتكي من عدم ملائمة قوانين الصفقات العمومية الذي برأيهم لا يراعي قدرات وإمكانيات المؤسسات، وبالرغم من السعي الدائم

لتحقيق تنافسية عادلة إلا أن المنافسة غير الشرعية والسوق الموازي يزيد من تحديات هذه المؤسسات؛ ونضيف كذلك مشكلة قوانين العمل والتشغيل والتي تؤرق العديد من المؤسسات الأوروبية.

وهناك عديد التحديات والتي يظهر أنها بدرجة أقل، كون إنشاء سوق موحد ليس بالأمر السهل، حيث تبقى بعض مظاهر التمييز في عديد الأسواق، بسبب تنوع الثقافة بين شعوب الدولة والأخرى، وصحيح أن مخططات الإتحاد وبرامجه تسعى للتوحيد الفعلي والتعاون بكل مستوياته ومجالاته، إلا أن المشكلة تكمن في عدم قدرة العديد من المؤسسات على تطبيق مختلف برامج الإتحاد المتعلقة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

فالعديد من الـــــ PME وبخاصة المصغرة والصغيرة تكافح من أجل فهم لوائح المفوضية، هذا هو الحال في اسبانيا، حيث أن 68% من المؤسسات لم يتمكنوا من فهم التزامات المفروضة، وأن 16% اشتكوا من عدم كفاية المعلومات عن الصحة والسلامة في العمل ، والحال نفسه في السويد والمملكة المتحدة، حيث أن 80% من أرباب العمل، جعلهم الامتثال لإجراءات ومتطلبات المفوضية يتحملون تكاليف إضافية[1]؛

ويجدر ذكر بقية التحديات والتي تأثيرها أقل درجة من سابقتها، والمتمثلة في عدم انتظام مواعيد السداد، وصعوبة تدويل نشاط الكثير من المؤسسات، وكذا نقص المعلومات فيما يتعلق بمختلف آليات الدعم التي تقدمها مختلف هيئات الـــــ UE-27، حيث يتسبب الاتساع الجغرافي للإتحاد نقص في التغطية بالمعلومات الخاصة بمختلف برامج الترقية والتعاون، بالإضافة إلى كل هذه التحديات فإن عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي خاصة ما تعلق بتذبذب أسعار الطاقة بسبب الحروب السياسية.

وتشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية تكاثف المنافسة في الأسواق في الفترة 2004-2007، ذلك حسب استطلاع الرأي الذي قام به المرصد الأوروبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي أفاد بأن 60% من المؤسسات تعاني اشتداد المنافسة في الآونة الأخيرة، والإستراتيجية الرئيسية المتخذة تعتمد أكثر على إستراتيجية تنويع المنتجات أو التسويق، ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه نادرا ما تلجأ هذه المؤسسات لإستراتيجية خفض التكاليف للتعامل مع اشتداد المنافسة[2].

[1] La prévention des risques professionnels dans les PME en Europe, **op-cit**, p 07.
[2] Nicolas Farvaque, Eckhard Voss**, op-cit,** p 13.

أما عن توفر شروط الابتكار والجودة، ففي نفس استطلاع الرأي الذي قام به المرصد الأوروبي في عام 2007 (دراسة استقصائية هاتفية أجريت بين كبار رجال الأعمال الأوروبي) يبين عجز كبير في أنشطة الابتكار التكنولوجي، وأجابوا بخصوص المعوقات الرئيسية للابتكار، على الأقل واحد من بين كل عشرة مدراء يشكو من صعوبة الحصول على التمويل، والنقص في الأيدي العاملة المؤهلة، ونقص الطلب في السوق، وارتفاع تكلفة الموارد البشرية هي العوائق الرئيسية لمشروعات الابتكار هذا بشكل عام، ويبدو أن الموارد البشرية أهم عامل ذلك أن أكثر من 17% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية يشكون من نقص أو تكلفة اليد العاملة في هذا السياق.

ومن أخطر التحديات التي لاحظتها المفوضية الأوروبية مشكل التغير الديموغرافي، كما تعرف بالمشاكل المتصلة بتغير الهيكل العمري للسكان أوروبا، وتتعلق المشكلة أساسا بمسألة انتقال نسبة جد معتبرة من رجال الأعمال إلى التقاعد، سيشكل تحديا كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات القادمة، وهو ما يقدر بثلث رجال الأعمال في الاتحاد الأوروبي، لاسيما أولئك الذين يديرون المؤسسات العائلية، والذين سوف يتقاعدون خلال السنوات العشر الموالية لسنة 2007، وذلك ما يتطلب تغيير ملكية و/أو تسيير المؤسسة، من مالك/مسير ذو خبرة إلى شباب حديث التدريب وتنقصه العديد من الخبرات، وكذلك بالنسبة للعمال؛

والتحدي الديموغرافي بحد ذاته ينتج عنه مشاكل أخرى، مثل كيفية اجتذاب واستبقاء العاملين من الشباب بعد تدريبهم؟ كيفية تحسين صورة المؤسسات والصغيرة والمتوسطة؟ وما هي الطريقة الأنجع للحصول على أفضل نتائج وهل يمكن دمج كبار السن من العمال مع العمال المهاجرين؟....

المبحث الثالث: سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي

وضعت المفوضية الأوروبية تدابير مختلفة للسياسة العامة المصممة خصيصا لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية، هذه التدابير تهدف إلى خلق ظروف مواتية لإ نشاء وإنجاح مختلف الأعمال الصغيرة، والتي تساهم بدورها في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي، وخاصة ما تعلق بتسريع عجلة النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل، وكذا دعيم السوق الموحد بتنافسية عادلة.

1 -التسهيل والتشجيع للـــ PME في الإتحاد الأوروبي:

يقدم الإتحاد الأوروبي العديد من المساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون قادرة على تطبيق التشريعات والبرامج وتحسين صحة وسلامة العاملين فيها ، وهذا بتمويل كل الدراسات التي تبحث عن حلول للتحديات التي تواجهها، كما يسعى لتحقيق سياسات التدريب و/أو تقديم المشورة العامة أو الخاصة، وكذا تسهيل وتبسيط القوانين للـــ PME.

1-1- الميثاق الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من عام 2001، وافق زعماء الإتحاد الأوروبي المجتمعين في المجلس الأوروبي في دا سانتا ماريا فييرا (Santa Maria da Fiera) على الميثاق الأوروبي للمؤسسات الصغيرة، والذي يدعو الدول الأعضاء والمفوضية على اتخاذ تدابير لمساعدة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنذ ذلك الحين ، تم تنفيذ العديد من المبادرات من أجل تحسين الظروف للـــ PME في أوروبا.

ولتحسين إدماج أهداف الـــ PME في سياسات الـــ UE-27، عين الاتحاد الأوروبي م ندوبا خاصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل المديرية العامة للصناعة في المفوضية الأوروبية، واعتمدت في جوان 2008 قانون لل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية، ووضع إطار سياسة شاملة لم ؤسسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بهذه المؤسسات والدول الأعضاء فيها [1].

[1] Priorité PME, **op-cit**, p 10.

أ- فكر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولًا «Penser aux PME d'abord»:

ويستند قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مبدأ "فكر للـــ PME أولا"، وهذا يعني أن تصميم القوانين والسياسات يكون وفقاً لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن ثم تعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على التصدي بفعالية للمشاكل والتحديات التي تواجهها[1].

ب- المبادئ العشرة لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الـــ UE-27:

- خلق بيئة عمل تنمي روح المبادرة، وتمكن المؤسسات من تطوير نفسها؛
- تأكد من أن أرباب الأعمال الجيدين الذين أفلسوا قد تحصلوا بسرعة الحصول على فرص ثانية؛
- تخفيف العبء الإداري، وتحديد القواعد وفقا لمبدأ: «Penser aux PME d'abord»؛
- على كل الهيئات ضمان الاستجابة لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تكييف أدوات الحكومة لاحتياجات الـــ PME: تيسير مشاركتها في مجال الصفقات العمومية؛
- تسهيل وصول الـــ PME للتمويل ، وتهيئة بيئة قانونية تحكم مختلف المعاملات (سداد المستحقات)؛
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة أكثر من الفرص التي تتيحها السوق الموحدة ؛
- التشجيع على رفع مستوى المهارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار في جميع أشكاله؛
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحويل التحديات البيئية إلى فرص خلال أيام؛
- تشجيع ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة والاستفادة من نمو السوق.

1-2- إستراتيجية لشبونة «Stratégie de Lisbonne» :

"إستراتيجية لشبونة" هي إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لخلق فرص العمل والتنمية المستدامة، هي إستراتيجية قديمة، لكن الرجوع إلى التطبيق الفعلي لمبادئها جاء نتيجة أول مخطط عمل قُدم عندما عانت أوروبا من الأزمة الاقتصادية في عام 2008، وتتضمن سياسة تخفف من تهديدات العولمة على التشغيل ، ذلك بإتاحة الفرصة للتدريب المجاني على مهنة أخرى، كما تشجع على الابتكار في مجال الأعمال والاستثمار في رأس المال البشري لتطوير مجتمع حقيقي المعرفة ، وإعطاء الأولوية للتعليم والتدريب المستمر، وتعزيز مكانة البحث والتطوير ، وتسعى هذه الإستراتيجية أيضا لجذب المزيد من الناس في سوق العمل ، وكذا زيادة قدرة تكيف العمال والمؤسسات مع نظم الحماية الاجتماعية لتحديات العولمة، وتحسين التدريب والمهارات والابتكار؛

[1] **SMEs in Europe: interest representation and access to finance in the past, present and future**, 2010, p 15 , Téléchargé le fichier à partir du site Internet http://www.ueaPME.com/spip.php?rubrique27, (la date de téléchargement 17 Avril 2011).

كما تسعى هذه الإستراتيجية إلى تسريع الانتعاش عن طريق تشجيع الطلب واستعادة الثقة في الاقتصاد الأوروبي، يجب أن يحقق هذا النهج الجديد الجمع بين المرونة والتنقل في سوق العمل إلى ضمانات قوية للحماية الاجتماعية، وهذا ما يعرف بـــ "الأمن المرن" «flexicurité».[1]

وفي هذا الصدد اعتمد الـــ UE-27 أيضا تدابير للتخفيف من الآثار قصيرة الأجل للأزمة على العمالة وتحسين فرص العمل على المدى الطويل ، من خلال ضمان توافق أفضل بين المهارات وفرص العمل المتاحة، وتوقع احتياجات سوق العمل ؛ على سبيل المثال إذا كان هناك فائض عمالة في صناعة النسيج، لكنها تتوقع عجزا في القوى العاملة في القطاع السياحي، فبرنامج إعادة التدريب يوجه لعمال الغزل والنسيج لتمكينهم من العمل في القطاع السياحي، وهكذا.

حصيلة إستراتيجية لشبونة:

في إطار حل المشاكل المتصلة بتغير الهيكل العمري وضمن تطبيق إستراتيجية لشبونة المشتركة يتم في كل عام تتمكن من دمج 690000 شاب، و2800000 مؤسسة توفر لها نقل الملكية و/أو التسيير بسبب تقاعد أصحابها أو مسيريها، وذلك من أجل تحقيق النمو و الاستمرارية من خلال بداية جديدة ، حيث تنفيذ إستراتيجية لشبونة يسعى إلى حل تحدي التغير الديموغرافي في سياق تحسين وتسهيل نقل الملكية إلى الأجيال الشابة، إما عن طريق تسهيل اندماج الأجانب في الشركات الصغيرة والمتوسطة إما عن طريق اختيار موظفي الداخلية، أو عن طريق تدابير عديدة مثل زيادة معدل العمالة بين النساء وكبار السن من العمال.

الاستثمار في رأس المال البشري هو إستراتيجية أساسية للنمو والعمالة .الصندوق الاجتماعي الأوروبي هو الأداة الرئيسية للاتحاد الأوروبي في هذا المجال بين عامي 2007 و 2013 ، حيث تم تخصيص 77 مليار يورو لتحسين الوصول إلى العمل وتطوير قدرة العمال والمؤسسات على التكيف والتنقل داخل الإتحاد،

أما عن تأثيرات العولمة خصصت لها ميزانية سنوية قدرت بـــ 500 مليون يورو لتوفير الدعم الشخصي للعمال الذين يفقدون وظائفهم نتيجة لتحرير التجارة العالمية، وتكثيف المنافسة .ويستفيد من هذه الميزانية أيضا العمال الذين تضرروا من الأزمة المالية للحصول على التدريب في ميدان عمل آخر.

1-3- إستراتيجية السلامة والصحة المهنية 2007-2012

هي سياسة كغيرها من السياسات التي تهدف إلى التأكيد على السلامة والصحة المهنية لكن هذه الإستراتيجية جاءت متميزة في إطارها العام وتوجهها كما يلي[2]:

[1] الموقع الإلكتروني للمفوضية الأوروبية، http://ec.europa.eu/ ، تاريخ الإطلاع 2011/05/25.

[2] La prévention des risques professionnels dans les PME en Europe, **op-cit**, p 05,

المفوضية الأوروبية، وإدراكا منها للصعوبات التي تواجهها الـــ PME لتنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي بشأن السلامة والصحة المهنيتين، وذلك ما أعطته اهتمامها المتزايد في إستراتيجيتها 2007-2012 على الصحة والسلامة، هذه تظهر دور الوقاية من المخاطر المهنية في الكفاءة الاقتصادية (تقليص عدد الحوادث والأمراض، وكذا الغياب، وزيادة كفاءة العاملين في أفضل الظروف المادية والمعنوية..).

ومن بين الأهداف المعلنة لهذه الإستراتجية، نجد دعم الـــ PME في تنفيذ التشريعات المعمول بها وتكييف الإطار القانوني لعالم العمل وتبسيطها، وذلك عن طريق:

- نشر الممارسات الجيدة على المستوى المحلي ؛ تطوير أدوات بسيطة لتسهيل تقييم المخاطر؛
- نشر المعلومات عن المبادئ التوجيهية وتطبيقها بلغة بسيطة وسهلة الفهم؛
- تحسين نشر المعلومات وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاستشارية؛
- الحصول على خدمات الوقاية بجودة عالية وبأسعار معقولة؛
- استخدام مفتشي العمل كوسطاء لتعزيز الامتثال للتشريعات في الـــ PME؛

كما يتعين على الوكالة الأوروبية للسلامة والصحة في العمل (الموجود في بلباو (Bilbao)، إسبانيا) أن تركز أنشطتها على الـــ PME، وإقامة الحملا ت والأيام العلمية والتدريبية؛ كما تقوم الوكالة بتمويل أفضل الممارسات في مجال السلامة والصحة التي أطلقها البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية ، وأنشأت الوكالة موقع على الانترنت مكرس خصيصا لنصح وإرشاد الـــ PME في هذا المجال.

وجاءت مبادرة المفوضية ليست فقط لحل مشاكل الـــ PME في مجال السلامة والصحة المهنيتين، بل هو أيضا تكملة للهدف الأ سمى وهو الحد من الأعباء البيروقراطية، هذه الإستراتيجية هي جزء من سياسة الاتحاد الأوروبي، والتي تشدد على الأخذ في الاعتبار الـــ PME حين تصميم تشريعات.

1-4- مبادرة جيريمي L'initiative JEREMIE:

(Joint European Resources for Micro to Medium-sized Enterprises) الموارد الأوروبية المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ه ي مبادرة مشتركة من المفوضية الأوروبية (CE)، وصندوق الاستثمار الأوروبي (FEI) ، والذي هو جزء من البنك الاستثمار الأوروبي وهي[1]:

مبادرة تسمح للسلطات الإقليمية تحسين شروط التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الجمع بين الأموال التي خصصها الاتحاد الأوروبي للتنمية الإقليمية وأموال إضافية من المؤسسات المالية وتُستخدم JEREMIE في سياق سياسات إقليمية محددة لتحفيز توريد الأدوات المالية مثل رأس المال

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الاستثمار الأوروبي، http://www.eib.org/ ، تاريخ الإطلاع 2011/05/22.

الاستثماري، ورأس مال المخاطر، والقروض الصغيرة وبرامج لضمان القروض ؛ وذلك م ن خلال الاستثمار في الأسهم أو القروض أو الضمانات، من خلال صندوق استثماري متجدد بوصفه صندوق الأموال « fonds de fonds ».

2 -برامج وتدابير الإتحاد لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتعدد برامج دعم وترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي، ومن بين هذه البرامج نذكر برنامج المفوضية لـلتنافسية والابتكار ، و البرنامج الإ طاري للبحث والتطوير التكنولوجي في الاتحاد الأوروبي.

2-1- برنامج المفوضية للتنافسية والابتكار PCI:

(programme pour la compétitivité et l'innovation (**PCI**) de la Commission) وهو برنامج يهدف إلى الرفع من تنافسية الـــ PME وكذا التشجيع على الإبداع والابتكار، ويتمثل في[1]:

سياسة المفوضية الأوروبية (EC) المتعلقة بتوفير كل الأدوات المالية مثل الضمانات ...، لتمكين الـــ PME من الحصول على القروض البنكية بسهولة؛

أنفقت أكثر من 744 مليون يورو في إطار هذه السياسة 1998-2006، استفادة منه 360000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تمت زيادة هذا المبلغ إلى أكثر من **مليار** يورو في إطار هذا البرنامج، الذي يغطي الفترة 2007-2013، ومن شأن هذا المبلغ السماح للمؤسسات المالية بتوفير نحو 30 مليار يورو لتمويل حوالي 475000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في أوروبا ، لأنه -في المتوسط- كل يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي ينبغي على المستثمرين من القطاع الخاص في رأس المال المخاطر تحقيق ستة يورو، أو البنوك توفير 50 يورو.

- وقد خصصت المفوضية الأوروبية 730 مليون يورو إضافية ضمن PCI للمشاريع المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، وتتم إدارة هذه الأموال من قبل الهيئة التنفيذية من أجل المنافسة والابتكار (l'Agence exécutive pour la compétitivité et l'innovation) EACI .

[1] Priorité PME, **op-cit**, p 11.

2-2- البرنامج الإطاري للبحث والتطوير التكنولوجي في UE (2007- 2013)

من أجل توليد النمو وخلق فرص عمل جديدة، من المهم أن تستثمر بكثافة في البحث والتطوير (R&D)، والإبداع التكنولوجي، أهداف جميع الدول الأعضاء تقريبا قد وضعت لزيادة البحث والتطوير فإذا تحقق هذا البرنامج(**7ème PCRD**)، ينبغي أن يصل الاستثمار في البحث في الاتحاد الأ وروبي إلى 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2010.

الاتحاد يدرك تماما أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية الابتكا ر، حيث يخصص حصة كبيرة من تمويل الـــ UE-27 لبحوث الـــ PME وسيكون البرنامج الإط ـــاري السابع للبحث والت طويـر التكنولوجي (Framework Programme for Research and Technological Development) ممتد للفترة 2007-2013، تم تخصيص للبرنامج 54 مليار يورو، خصص 15% منها للـــ PME، في 2007 تم استغلال 19% من الميزانية المخصصة للـــ PME، وإثر هذه النتيجة قرر أن يخصص في المتوسط مليار يورو سنويا إلى الـــ PME في إطار **7ème** PCRD ، وعلاوة على ذلك ، فإن حصة من التمويل المشترك (على أساس التكاليف الإجمالية للمشروع) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تغطي ما بين 50 و 75% من تكاليف المشروع، حيث تم تخصيص 1,3 مليار يورو للـــ PME ضمن إجراءات محددة، وينبغي لهذا المال مساعدة المؤسسات التي لديها نقص في م تطلبات البحث الاستعانة بمصادر خارجية لأبحاثهم، وتحسين استغلال نتائج البحث واكتساب المعرفة التكنولوجية[1].

2-3- تدابير تسهل نشاط الـــ PME في أوروبا:

أ- المساعدة على ممارسة الأعمال في الدول الأعضاء:

لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الفرص التي تتيحها السوق الموحدة ، ومن أجل حل مختلف العوائق اللغوية، والخلافات المتبقية التشريعية والتنظيمية ، وكذا صعوبة التعامل في الأسواق الأخرى، وللقضاء على الأسباب الرئيسية التي تعيق تطوير نشاط الـــ PME، أنشأت المفوضية شبكة اتصالات واسعة من أجل الدعم والمساعدة في التغلب على هذه الصعوبات تشمل ما يقرب 550 مركز في أوروبا تستجيب لمئات الآلاف من الطلبات للحصول على المشورة والمعلومات والمساعدة، وتشمل غرف التجارة والصناعة، ووكالات التنمية الإقليمية والمراكز التكنولوجية في الجامعة وخارجها[2].

[1] **Putting Small Businesses First**, 2008 Edition, European Commission, p 22, Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://ec.europa.eu/enterprise/newsroom/cf/itemshortdetail.cfm?lang=fr&tpa id=0&item_id=3325, (la date de téléchargement 20/052011)

[2] Priorité PME, **op-cit**, p 28.

ب- تكافؤ الفرص:

تكافؤ الفرص في الحصول على العمل في كامل أنحاء الإتحاد هو مبدأ أساسي من السياسة الأوروبية ، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتصميم القانون العام الذي يحظر التمييز على أساس الجنس أو الأصل العرقي، أو الإعاقة أو السن أو الدين أو المعتقد في جميع الدول الأعضاء ، حيث وضعت المفوضية استراتيجيات للحد من التمييز وكره الأجانب وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

ج- المساعدة على تجاوز أوروبا

وتساعد أيضا المفوضية على الدخول لأسواق خارج الاتحاد الأوروبي من خلال مراكز دعم الأعمال التجارية التي أقيمت في اليابان وكوريا ، والصين والهند، وتقوم هذه المراكز بمساعدة الـــ PME الأوروبية التي تسعى للنشاط في الصين والهند على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية في هذه البلدان، وتساعد مؤسسات هذه البلدان على النشاط في أوروبا.

د- مكافأة المبادرات النوعية:

تكريم ومكافأة المبادرات النوعية التي تضطلع بها الهيئات الإقليمية التي تساهم بشكل فعال في تنفيذ مختلف الإستراتيجيات المتعلقة بترقية وتطوير تنافسية الـــ PME، في عام 2007 ، شاركت أكثر من 320 السلطات الإقليمية والمحلية في مسابقة لاختيار أحسن تنفيذ للتدابير، وتم ترشيح 48 منهم، فازت سلطة البلدية في بلباو الإسبانية، التي كانت الأفضل في دعم الأعمال، والأقل بيروقراطية، وأعلى نسبة محققة في الاستثمار في رأس المال البشري، وأكثر تنظيم للمشاريع.

ه- تبسيط إجراءات تقديم الشكاوى

تجاوز الإتحاد الأوروبي المساعدات المالية والفنية، حيث تم تسهيل إجراءات تقديم الشكوى المتعلقة بالممارسات التجارية ومن ثم تسريع النظر والتحقيق لإصدار الحكم في أسرع وقت لجعل صاحب العمل يركزون فقط على نشاطهم، كما أعطت المفوضية أوامر بتسريع إجراءات الإفلاس للسماح وبأسرع وقت لمالك المؤسسة الانطلاق في مشروع جديد، كما يهدف الإتحاد في هذا الإطار إلى حل النزاعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية عن طريق موقع إلكتروني مخصص لهذا الغرض.

3 -هيئات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية:

يوجه الإتحاد الأوروبي كل الجهود إلى ضمان نجاح سياسات تنمية وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويوفر لذلك هيئات تقوم كل منها بدور فعال في دعم ومساعدة الـــ PME إما مساعدة مالية أو فنية، وفي ما يلي سوف نتعرف على أهم هذه الهيئات.

3-1- بنك الاستثمار الأوروبي BEI:

(La Banque européenne d'investissement) بنك الاستثمار الأوروبي هو مؤسسة مالية من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وهذه لمحة عن البنك[1]:

تساهم فيه الدول الأعضاء في الاتحاد (27 دولة)، يتشكل مجلس محافظيه من وزراء المالية لدول الـ UE-27، يساهم بنك الاستثمار الأوروبي في تقديم التمويل لدعم المشاريع الاستثمارية داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، وبنك الاستثمار الأوروبي يدعم أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي في المجالات التالية:

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار؛
- التلاحم والتقارب ومعالجة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المحرومة؛
- مكافحة تغير المناخ والتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري؛
- حماية البيئة والمجتمعات من خلال الاستثمار في نظافة البيئة الطبيعية والحضرية؛
- تعزيز التنمية المستدامة والسعي إلى إنتاج موارد الطاقة البديلة وتقليل الاعتماد على الواردات؛
- تنمية اقتصاد المعرفة، لتعزيز الاقتصاد الذي يشجع على التفاهم والإبداع من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك في رأس المال البشري؛
- بناء الشبكات عبر الحدود في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات.

يتميز البنك بعلاقات عمل وثيقة مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى، مثل البرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية، أما صندوق الاستثمار الأوروبي فهو مؤسسة تابعة لبنك الاستثمار الأوروبي.

وينشط بنك الاستثمار الأوروبي في أكثر من 150 بلدا (دول جنوب شرق أوروبا انضمام والبلدان المتوسطية الشريكة، أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وآسيا، وآسيا الوسطى وروسيا والجيران الشرقية الأخرى)، حيث تعمل على تنفيذ الجانب المالي من التعاون السياسي ومساعدات التنمية من الاتحاد الأوروبي تجاه دول العالم الثالث.

من 72 مليار يورو من تمويل المشاريع من طرف بنك الاستثمار في سنة 2010، حوالي 88% مرتبطة بمشاريع داخل الإتحاد الأوروبي.

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الاستثمار الأوروبي، http://www.eib.org/، تاريخ الإطلاع 2011/05/22.

حصيلة أعمال البنك في إطار تمويل الـ PME من 2007 إلى 2010

مجموعة بنك الاستثمار الأوروبي هو واحد من رواد الدعم الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يساعد بين 180000 و 200000 مؤسسة سنويا وكانت نتائجه[1]:

- في عام 2008 ارتفع حجم القروض من الـ BEI المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى 8,1 مليار يورو ، مقارنة بـ 05 مليار يورو في عام 2007، كما يقوم البنك بتوفير ضمانات لقروض الـ PME، الذي يتقاسمه حاليا مع الوسطاء بنوك رأس مال المخاطر، وبلغت محفظة الضمان 13 مليار يورو في نهاية عام 2008.

- في عام 2010 ، واصل بنك الاستثمار الأوروبي على تقديم مساهمة حيوية للـ PME الأوروبية، مع ما مجموعه 10 مليار يورو لدعم هذا القطاع، بين عامي 2008 و 2010، قدمت من قروض بنك الاستثمار الأوروبي للـ PME مع المصارف الوسيطة ، حيث بلغ حجم التداول حوالي 30 مليار يورو، ذلك مكن البنك من تحقيق الهدف الذي حددته خطة الإنعاش الاقتصادي الأوروبية مسبقا في عام 2008 ؛ خلال الفترة 2007-2010 ، أكثر من 160000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة استفادت من قروض الـ BEI، الأمر الذي ساعد على سد الفجوة التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شهدت صعوبات كبيرة في جذب المستثمرين في أوقات الانكماش الاقتصادي.

3-2- الاتحاد العام لأرباب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGPME:

(Confédération Générale du patronat des PME) هو منظمة مستقلة ويعتبر التنظيم الرسمي الذي يوفر التمثيل والدفاع عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات (الصناعة والتجارة والخدمات، والحرف) على الصعيد الوطني والدولي ، سواء فيما بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين ، ويقوم CGPME بمساعدة الـ PME إما مباشرة من خلال ما يوفر من خدمات، أو عن طريق الشراكة مع هيئات متخصصة في مختلف المجالات، وتشتمل على الجمعيات التجارية، نقابات العمال، والهياكل المشتركة بين الأقاليم[2]، ويقدم CGPME مختلف الخدمات للمؤسسات الأعضاء فيه بالشراكة مع:

[1] rapport sur la responsabilité d'entreprise, **Responsabilité d'entreprise 2008**, Groupe BEI, pp 05-12 , Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://www.eib.org/about/publications/annual-report-2010-activity.htm. (la date de téléchargement 20/05/2011).

[2] الموقع الإلكتروني للاتحاد العام لأرباب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: http://www.cgpme.fr/، تاريخ الإطلاع 2011/05/20.

- Le partenaire des PME pour la formation professionnelle des salariés (AGEFOS PME) مؤسسة ترافق الـــ PME من أجل تعليم وتدريب الموظفين، تم إنشاؤها في عام 1972، هي أول هيئة مشتركة المعتمدة عبر البلاد، تقوم بتقو يم تدريب موظفي الـــ PME، وتقدم التدريب المهني، وتنصح المؤسسات من خلال توفرها شبكة لا مركزية تضم أكثر من 80 موقعا إقليميا، في أكثر من 25 دولة.

- AGEFA PME هيئة مساعدة المؤسسات على حساب الضرائب وتوزيع الضرائب، تمول حوالي 150 مدرسة متخصصة في تدريب العاملين بالمؤسسة على جوانب تطبيقية متعلقة بالجباية[1].

- مركز التدريب للمبتدئين Centre de Formation d'Apprentis (CFA)، أنشأ في 1995 يقدم شهادات التعليم العالي في الخدمات والتجارة الخارجية والتسيير، وكذا المحاسبة المالية[2].

- Aide à la Construction de Logements des PME (ACL PME) مؤسسة تساعد في إ سكان العاملين في الـــ PME، مهمتها هي تمكين العاملين في الشركة من الاستفادة من الإسكان .. وحل مختلف المشاكل المتعلقة بإقامة العمال[3].

- كما تجمعه علاقات وطيدة مع عديد النقابات والهيئات الأخرى مثل مؤسسات: التدريب على النظافة والسلامة، والتدريب على مختلف جوانب الجباية، ومؤسسات التأمين على البطالة ...

3-3- الاتحاد الأوروبي لحرف اليدوية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة UEAPME:

(l'Union européenne de l'artisanat et des PME) تعرف بصوت الـــ PME في أوروبا وهي[4]:

منظمة تتصرف نيابة عن الحرف والـــ PME في الحوار الاجتماعي الأوروبي، وفي المعاملات مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، تشتمل على 80 عضوا من بينهم الاتحادات الإ قليمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدول الأعضاء المنتسبة الأخرى، والمنظمات التي تدعم نظم الإدارة البيئية، يمثل أكثر من 12 مليون مؤسسة في كل أنحاء أوروبا تشغل هذه المؤسسات نحو 55 مليون عامل، ويهدف إلى:

- حماية مصالح الـــ PME في داخل الإتحاد والعمل على التنسيق بين مختلف الهيئات الداعمة؛
- رصد سياسة الاتحاد الأوروبي والعملية التشريعية المتعلقة بالحرف والـــ PME وإخطار الأعضاء بها؛
- اطلاع جميع هيئات الاتحاد الأوروبي بالمسائل ذات الأهمية لسياسة ترقية الـــ PME؛
- دعم فكرة التكامل الأوروبي والمساهمة في التعاون الأوروبي؛
- تدعيم دور الـــ PME في مواجهة التحديات الاقتصادية.

---

[1] **Le guide de la taxe d'apprentissage 2011**, p 03, Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://www.agefa.org/sites/sitecollecte/files/img/telechargements/GUIDE%20DE%20LA%20TA%202011.pdf (la date de téléchargement 17 Avril 2011).

[2] الموقع الإلكتروني لمركز التدريب للمبتدئين: http://www.pme-apprentissage.org ، تاريخ الإطلاع 2011/05/20.

[3] الموقع الإلكتروني لمؤسسة المساعدة على بناء مساكن العاملين في الـــ PME: http://www.aclpme.com ، تاريخ الإطلاع 2011/05/25.

[4] الموقع الإلكتروني للإتحاد الأوروبي للحرف والـــــ PME: http://www.ueapme.com/spip.php?rubrique1، تاريخ الإطلاع 2011/05/20.

خُلاصةُ الفَصْل:

تم في هذا الفصل التعرف على بعض الجوانب التي تتعلق بالإتحاد الأوروبي، بداية بنبذة تاريخية ثم أهدافه وبعض خصائصه، كما تم تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي باعتبارها أهم مصدر من مصادر القوة الاقتصادية للإتحاد، هذه المؤسسات ومن خلال دراستنا ظهر أنها تحتل مكانة مرموقة في مختلف سياسات الـــ UE-27 كونها المحرك الأساسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية، ومن خلالها يتم تجسيد مختلف برامج التنمية الاجتماعية للمفوضية الأوروبية، وكذلك الاعتماد عليها في تنشيط السوق الموحد وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

وإن احتلال الـــ PME لهذه المكانة كان نتيجة تضافر الجهود والتخطيط المستمر لتوفير مختلف متطلبات نجاح تسيير هذا النوع من المؤسسات، فالإتحاد الأوروبي لا يقتصر على تقديم الدعم المالي فقط، بل يسعى دائما إلى تحضير بيئة (قانونية، مالية، وحتى سياسة) ملائمة لخصائص المؤسسات، ووعيا منه الإتحاد بضرورة البحث والإبداع يشجع كل مبادرات البحث والإبداع التكنولوجي ويعطيها الأولوية في مختلف البرامج والسياسات وهذا ما كان له الأثر الإيجابي.

مُقدِّمةُ الفَصْل:

أمام الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي دول الإتحاد الأوربي، ومن أجل تقييم واقع تسيير هذه المؤسسات في الجزائر سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى المقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة الجزائرية، وهذا بغرض الوقوف على جوهر الفروق بينهما، الشيء الذي سوف يسمح لنا بتحديد الإجراءات الكفيلة الواجب اتخاذها لتفعيل مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني.

هذه المقارنة تبقى نسبية بحكم عدم تكافؤ الظروف التي عرفتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الإتحاد الأوروبي قياسا مع ظروف هذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

استنادا إلى ما سبق ذكره سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مقارنة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي
- المبحث الثاني: مقارنة آليات وبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثالث: تقييم وآفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: مقارنة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

من خلال هذا المبحث سوف نحاول مقارنة العديد من مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع نظيراتها في الإتحاد الأوروبي بداية بالتعريف الرسمي لها، ثم مقارنة مختلف مكونات القطاع من حيث الطبيعة القانونية وكذا طبيعة النشاط، ومن ثم نقارن الجهود المبذولة لترقية هذا القطاع الحيوي.

1 -مقارنة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة نشاطها:

تسعى الجزائر إلى محاكاة التجربة الأوربية في تنظيم وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل نجاح عملية المقارنة بين تسيير الـــ PME في الجزائر وتسيير نظيراتها في الإتحاد الأوروبي، نبدأ عملية المقارنة بنظرة كل من المشرع الجزائري والمشرع الأوروبي لهذا النوع من المؤسسات، ثم نقارن الخصائص العامة للبيئة والمحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات.

1-1- مقارنة تعريف الـــ PME بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

من خلال تطرقنا في الفصل الأول للتجارب الدولية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاحظنا أن الجزائر تتخذ نفس المعايير مع الإتحاد الأوروبي في وضع الحد الفاصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات، مع وجود اختلاف طفيف ، وذلك بناء على:

- التعريف المتفق عليه لدى الاتحاد الأوروبي الذي صدر عام 1996 ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 03 أبريل 1996، والذي عُدل في 03 ماي 2003.

- التعريف القانوني والرسمي للجزائر الذي جاء به القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـــ والموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

حيث يمكن اعتبار المؤسسة أما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة ، في الجزائر والإتحاد الأوروبي، بناءا على معيار الموظفين (أقل من 250 أجير)، ثم أحد المعيارين الماليين (رقم الأعمال أو الحد الأقصى للموازنة) بالإضافة إلى معيار الاستقلالية.

يوجد اختلاف في قياس درجة الاستقلالية، ذلك أنها في الجزائر أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأسمال المؤسسة قيد التعريف على 25% كحد أقصى. أما في الإتحاد الأوروبي فالمؤسسة المستقلة حسب ما قدمناه في الفصل الثالث هي المؤسسة التي تملك حصة أقل من 25% من مؤسسة أخرى و/أو مؤسسة أخرى تملك حصة أقل من 25% من المؤسسة قيد التعريف، أما المؤسسات ذات الصلة والشريك التجاري، فيكون

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـــ الموافق 15 ديسمبر 2001 م.

الحكم على طبيعة المؤسسة بعد إدماج البيانات الخاصة بنسبة الموظفين وكذا التفاصيل المالية الأخرى [1]، فإذا كان عدد العمال ورقم الأعمال السنوي (أو مجمل الإيرادات) بعد دمج البيانات حسب النسب المنصوص عليها لا يتجاوز حدود كل معيار، فإن المؤسسة تدخل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما إذا تجاوز عدد العمال بعد إضافة المعطيات بخصوص نسب العمال 250 عامل وتجاوز رقم الأعمال السنوي 50 مليون يورو (أو تجاوز مجموع الميزانية 43 مليون يورو) فإن المؤسسة حينها لا تدخل ضمن الـــ PME.

من الملاحظ أن المشرع الجزائري لم يُفصِّل كثيرا في معيار الاستقلالية، وهذا راجع إلى كون المؤسسات الجزائرية في الغالب لا تساهم في مؤسسات أخرى (أهم سبب غياب بورصة الجزائر)، بينما كان التفصيل في الحكم على مدى الاستقلالية بالنسبة للـــ PME الأوروبية، ذلك أن عديد المؤسسات في الإتحاد الأوروبي تتخذ إستراتيجية تنويع النشاط وتنويع المحفظة المالية (البورصة نشطة) ما ينتج عنه تداخل كبير في تحديد طبيعة المؤسسات ما يتطلب أكثر شرح في تحديد طبيعة المؤسسات، بغرض تحديد أي المؤسسات التي تستفيد من البرامج الموجهة، والمعاملة التفضيلية، وبرامج الإعانة والدعم.

1-2- المقارنة بين بيئة الأعمال في الجزائر وفي الإتحاد الأوروبي

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتأثرها المباشر والسريع بالبيئة التي تنشط فيها، ولمقارنة ما تعيشه هذه المؤسسات في كل من الجزائر والإتحاد الأوروبي ندرج الجدول التالي.

الجدول رقم (4-1): مقارنة الخصائص العامة لبيئة الأعمال بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

	في الجزائر	في الإتحاد الأوروبي
تدخل الدولة	مُتحكم قبل 1990	للمساعدة
الوضع الأمني	مستقر منذ عشرية فقط	أكثر من 50 سنة استقرار
التشريعات	ثقل التشريعات	مرونة التشريعات
حماية المؤسسات من المنافسة	أسلوب إداري	الإنتاج بالمواصفات الدولية
استعمال التكنولوجيا في التصنيع	ضعيف	كثيف
قطاع الإنتاج	مبني على قطاع المحروقات	متنوع صناعي وزراعي...
البورصة	غائبة	نشطة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على ما جاء في الفصلين الثاني والثالث من هذه الدراسة

نلاحظ من الجدول أن بيئة الأعمال في الجزائر بعيدة كل البعد عن البيئة التي تنشط فيها المؤسسات الأوروبية، بداية بتدخل الدولة في الاقتصاد حيث أن الإتحاد الأوروبي من القدم ينتهج اقتصاد السوق وتدخل الدول يكون للمساعدة فقط، أما الجزائر كانت تعتمد الاقتصاد الموجه إلى غاية 1990، حيث

[1] La nouvelle définition des PME, **op-cit**, p p 16-25,

شرعت الجزائر بالإصلاحات الهيكلة خلال الفترة 1990-2000[1]، ما نتج عنه إحلال اقتصاد السوق مكان الاقتصاد الموجه، ومن ثم تحرير أسعار التجارة والمبادلات، واستقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر. ثم فتح الطريق للشراكة المالية من خلال إنشاء بنوك أجنبية بالجزائر، ومنذ ذلك كان اقتصار تدخل الدولة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات.

لا يخفى على أحد أن النمو الاقتصادي خاصة والتنمية الشاملة عامة مرتبطان ارتباطا وثيقا بمدى الاستقرار الأمني والسياسي للدولة، لأن هذه الأخيرة في حالة توفرها تعمل على تشجيع وترقية الاستثمار، تنعم اليوم الجزائر بالاستقرار الأمني وحتى السياسي، لكن هذا الاستقرار حديث العهد، حيث نجد أن الجزائر تعافت من العشرية السوداء إلا منذ عشرة أو إحدى عشرة سنة فقط، أما بالنسب للإتحاد الأوروبي فيعيش استقرار أمني وسياسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أي منذ أزيد من 50 عاما.

أما عن الجانب التشريعي، فنجد ثقل التشريعات الجزائرية المتعلقة بالقطاع وتأخر الإصلاحات بها، مقارنة بالإتحاد الأوروبي الذي يعطي الأولوية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصميم التشريعات والقوانين من خلال مبدأ «Penser aux PME d'abord».

كما بين الجدول أن الجزائر تعتمد في حماية منتجاتها على الأساليب الإدارية (الجمارك)، على عكس دول الإتحاد الأوروبي تسعى إلى حماية المؤسسات من المنافسة عن طريق تحسين نوعية الإنتاج وفق المواصفات والمقاييس الدولية، وهذه هي أفضل طريق لحماية أي منتج وطني خاصة في إطار الشراكة مع دول أخرى، أين يكون الاتفاق على إلغاء جزئي أو كلي للرسوم الجمركية.

أما عن استعمال التكنولوجيا وخصائصها فلا مجال للمقارنة فأوروبا هي مهد الثورة الصناعية، والجزائر من الدول السائرة في طريق النمو وأغلب دول الإتحاد الأوروبي دول متقدمة، حيث نجد أن مستوى التصنيع في الجزائر يختلف عن تلك المستويات السائدة في دول الإتحاد الأوروبي والتي تميل إلى تكثيف الصناعات ذات التكنولوجية العالية.

القطاع الإنتاجي في الجزائر مبني أساسا على قطاع المحروقات (مؤسسات كبيرة)، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية ثم التجارة والتوزيع ، أما في الإتحاد الأوروبي نجد أن هناك تنوع كبير في قطاعات الإنتاج في الصناعة مثلا السيارات والأجهزة الإلكترونية، وصناعة معدات الإنتاج، والمواد الكيميائية وحتى النووية..

كما نسجل من خلال الجدول أن بورصة الجزائر غائبة، وأن البورصة في الإتحاد الأوروبي تتميز بنشاط وحركية عالية، أي أن المؤسسات الجزائرية لا تتوفر لديها بدائل التمويل.

[1] عبد المجيد أونيس، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وآفاق**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص 265.

2 -المقارنة بين مكانة الـــ PME في الجزائر وفي الدول الأوروبية

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تحتل مكانة عالية في اقتصاديات مختلف الدول المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو، وذلك من خلال نسبها من مجمل المؤسسات، وكذا الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه، وفي ما يلي مقارنة للمكانة التي يحتلها هذا القطاع في الجزائر مع نظيره في الاقتصاد الأوروبي.

2-1- مكونات الـــ PME في الجزائر وفي الإتحاد الأوروبي

يصعب مقارنة مكونات ومساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وذلك بسبب اختلاف تبويب الإحصائيات، إذ أن الجزائر تبوبها حسب الطبيعة القانونية إلى مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة وصناعات تقليدية (الحرف)، والإتحاد الأوروبي يعتمد في تبويب المعطيات على حجم المؤسسة أي المصغرة والصغيرة ثم المتوسطة(خاصة).

2-1-1- مكونات الـــ PME في الإتحاد الأوروبي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي الشكل السائد لمختلف الأنشطة في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي ، حيث في سنة 2005 يتجاوز عدد هذه المؤسسات ما مجموعه 23 مليون مؤسسة، وتشكل نحو 99,8% من مجل المؤسسات في الاتحاد الأوروبي ، وأغلب هاته المؤسسات تشغل أقل من 10 عمال، أي أن المؤسسات المصغرة تمثل 91,5% من مجمل المؤسسات الأوروبية.

2-1-2- مكونات الـــ PME في الجزائر: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر 624478 مؤسسة سنة 2009، حيث يتكون هذا القطاع من المؤسسات المعنوية والمؤسسات الطبيعية وكذا الصناعات التقليدية وتشكل 99,2% من مجمل الـــ PME في الجزائر.

كما أن المؤسسات المصغرة في الجزائر (توظف أقل من 10 أجراء) تمثل نسبة 95,3% من المؤسسات الخاصة المعنوية، كما أن الأغلبية العظمى للنشاطات الحرفية تشغل بين 2 و 8 أجراء وهي تفوق 27% من مجمل الـــ PME، كذلك الأعمال الحرة (الأشخاص الطبيعيين) في مجملهم مؤسسات مصغرة وتمثل 17,52% من مجموع الـــ PME. وعليه فإن المؤسسات المصغرة هي السائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية(*).

(*) كل الأرقام مقتبسة من نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 16، لوزارة PME/PMI, 2009.

2-2- كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والأوروبية

ندرج الجدول التالي لتسهيل المقارنة

الجدول رقم (4-2): عدد الـــ PME الخاصة لكل 1000 نسمة في الجزائر (2009) والـــ UE-27 (2005)

	عدد المؤسسات لكل 1000 نسمة
الجزائر	18,8
الإتحاد الأوروبي (UE-27)	40
البرتغال	80
إيطاليا	64
فرنسا	35
بلجيكا	29
المملة المتحدة	25
ألمانيا	20
رومانيا	19
سلوفاكيا	8,5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفصل الثاني والثالث.

يلاحظ من خلال الجدول أنه حوالي 19 مؤسسة لكل 1000 شخص في الجزائر، بينما نجد أن كثافة هذه المؤسسات يفوق ضعف ذلك في الـــ UE-27 أي 40 مؤسسة لكل 1000 نسمة، لكن من الأفضل أن نقارن كثافة الـــ PME في الجزائر بكثافة نظيراتها في بعض الدول الأوروبية، حيث نجد 35 مؤسسة لكل 1000 نسمة في فرنسا، أما البلدان التي بها كثافة الـــ PME قريبة من كثافتها في الجزائر فهي ألمانيا ورومانيا، ونجد سلوفاكيا التي بها أقل كثافة بين الدول الأعضاء في الإتحاد 8,5 مؤسسة لكل 1000 نسمة.

فالجزائر تدخل ضمن الدول الأقل كثافة حسب تصنيف الإتحاد الأوروبي، ذلك أن هذا الأخير يعتبر كل دولة بها أقل من 20 مؤسسة لكل 1000 نسمة من الدول الأقل كثافة.

2-3- مقارنة مساهمة الـــ PME في بعض المؤشرات بين الجزائر و الـــ UE-27

تجمع معظم الدراسات على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدرتها على تنشيط سوق العمل وكذا دورها في خلق الثروة والرفع في الناتج الداخلي الخام العالمي، وبهدف تقييم الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المؤسسات في الجزائر سوف نقارنه بالدور الذي تؤديه في بلدان الإتحاد الأوروبي.

أ/ المساهمة في القيمة المضافة:

تساهم المؤسسات الخاصة في تكوين القيمة المضافة في المجال الصناعي بـــ 49% سنة 2006 في الجزائر، وتساهم هذه المؤسسات بـــ 57,6% من إجمالي القيمة المضافة للـــ UE-27 سنة 2005.

الجدول رقم (4-3): مساهمة الـــ PME في القيمة المضافة لبعض القطاعات في الجزائر والـــ UE-27

النشاط	القيمة المضافة % (2006)	
	الإتحاد الأوروبي	الجزائر
استغلال المحاجر	34,6	/
الجلود والنسيج	73,9	86,67
الخشب والمنتجات الخشبية	76,2	/
الطباعة والنشر	61,9	/
الفحم والبترول والوقود النووي	10,0	/
المواد الكيميائية والألياف	26,2	/
الزراعة	/	79,72
الآلات والمعدات	49,7	/
الأجهزة الكهربائية	36,9	/
صناعة سيارات	11,6	/
البناء	82,8	79,72
التجارة	76,8	94,02
الفنادق والمطاعم	75,9	87,24
النقل الجوي	18,1	/
الاتصالات	6,9	/
البحث والتطوير	43,1	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات في الفصل الثاني والثالث.

يتبن من الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق القيمة المضافة بنسب جد معتبرة في العديد من القطاعات في الجزائر والإتحاد الأوروبي فنجدها تتراوح بين 70 و 90% في صناعة الجلود والبناء والتجارة والفندقة والإطعام، كما نلحظ غياب المؤسسات الجزائرية عن عديد النشاطات والتي تساهم في خلق القيمة المضافة في الإتحاد الأوروبي مثل نشاط صناعة السيارات والنقل الجوي والبحث والتطوير، أما بخصوص القطاعات الأخرى مثل صناعة الخشب الطباعة والنشر، استغلال المحاجر، لا تتوفر إحصائيات مفصلة عن مساهمتها في خلق الثروة في الجزائر، والسبب غير معروف، لكن حسب اعتقادي قد تكون مساهمتها ضئيلة و/أو أن هذه النشاطات في أغلبها تابعة للقطاع العام بالتالي تدرج مساهمتها في خلق الثروة ضمن مساهمة القطاع العام.

ب/ المساهمة في التشغيل:

تحتل الـــ PME الصدارة من حيث حصتها في القوى العاملة في الإتحاد الأوروبي حيث تساهم بـــين 65 و 70% من إجمالي التشغيل، فتساهم بأكثر من 72,3% من العمالة في فرنسا وإيطاليا، و تفوق 65,7% في ألمانيا و 67,2% في المملكة المتحدة، أما الـــ PME الجزائرية ساهمت بـــ 15,77% فقط من مجمل القوى العاملة في الجزائر سنة 2007، الملاحظ أن حصة الـــ PME في التشغيل في الجزائر بعيدة كل البعد عن مساهمتها في الدول الأوروبية وحتى بعض الدول النامية (35% في الأردن، 79% في اندونيسيا)، ويرجع ذلك إلى أن هذه المؤسسات لا تسعى للنمو إما بسبب نقص التمويل أو حب الاستقلالية، فلا تعتمد عند توسيع النشاط على تمويل خارجي ولا عمالة من غير العائلية، كما أن الأعباء الاجتماعية للعمال لا تشجع على استحداث مناصب عمل.

ج/ المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

ساهمت الـــ PME بأكثر من 45% من الناتج الداخلي الخام للإتحاد الأوروبي سنة 2005. بينما مساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر في حدود 21,17% فقط، ذلك أن مساهمة قطاع المحروقات تفوق 59% من الناتج الداخلي الخام، والقطاع خارج المحروقات يساهم بأكثر من 40% من (PIB) الإجمالي، والتي 52% منها هي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكي تكون المقارنة أفضل نذكر أن مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الداخلي الكلي لبعض الدول الأوروبية، فتساهم بأكثر من 61,8% في فرنسا، و 40,5% في إيطاليا، وتفوق مساهمتها 44% في النمسا[1].

[1] ساري أحلام، بوعلاق نوال، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال 2000-2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011، ص7.

صحيح أن مساهمة القطاع خارج المحروقات في (PIB) جد معتبرة ولابد من تنميتها، ورغم الجهود المبذولة لتفعيل دور الـــ PME الاقتصادي، ورغم المشاركة الكبيرة لهذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري، ذلك أن العديد من الإحصائيات تشير إلى أنها تمثل حوالي 99% من النسيج المؤسساتي في الجزائر [1]، إلا أن الملاحظ أن مساهمة الـــ PME لا تزال ضئيلة، وترجع أسباب نقص مساهمتها في الناتج الداخلي الخام لتدني إنتاجيتها، ونقص الكفاءات وتدني مستوى التسيير فيها، وكذا النقص الكبير في استعمال تقنيات الإنتاج الحديثة ونقص الإبداع التكنولوجي فيها.

3- مقارنة تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

بالرغم من كل الجهود المبذولة لترقية الـــ PME، وكذا تنوع الإجراءات التحفيزية التي من شأنها تحفيز الاستثمار لدى كل من الجزائر والإتحاد الأوروبي، وبالرغم كذلك من تطور دور هذه المؤسسات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية... وكذا مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وفي بلدان الإتحاد، إلا أنها مازالت تعاني العديد من التحديات نلخصها في الجدول التالي.

الجدول رقم (4-4): التحديات التي تواجه الـــ PME في دول الـــ UE-27 وفي الجزائر

	عوائق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
الرتبة	**في الإتحاد الأوربي**	**في الجزائر**
1	الأعباء الإدارية والبيروقراطية	مشكل التمويل
2	مشكل التمويل	الأعباء الإدارية والبيروقراطية
3	الضرائب	مشكل العقار الصناعي
4	نقص الكفاءات	نقص في البنية التحتية
5	قانون الصفقات العمومية	ثقل الأعباء الضريبية
6	مشاكل السوق الموحد	غياب الاستقرار في القوانين
7	تطبيق برامج الإتحاد	نقص الكفاءات، ارتفاع تكاليف التدريب
8	تذبذب أسعار الطاقة	غياب التسيير الإستراتيجي
9	عدم توفر شروط الابتكار والجودة	السوق الموازي
10	مشكل تغير الهيكل العمري	عدم توفر شروط الابتكار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- ما جاء في الفصل الثالث، بالنسبة لمعوقات الـــ PME في الإتحاد الأوروبي
- عبد المجيد أونيس، **مرجع سبق ذكره**، وعلى معطيات الفصل الثاني، بالنسبة لتحديات الـــ PME في الجزائر

[1] بومدين يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 504.

نسجل من خلال الجدول أن كل من الـــ PME الجزائرية ونظيراتها الأوروبية تعاني من العديد من التحديات المتشابهة، وأن العديد من التحديات التي تعاني منها المؤسسات في الجزائرية دون نظيراتها الأوروبية، أو العكس، وعليه نقسم التعليق على مضمون الجدول كالتالي:

3-1- التحديات المشابهة: لكن نميز تفاوت في حدة بعض المعوقات مثل التمويل الذي هو أكبر تحدي للـــ PME في الجزائر، ثم نجد الأعباء الإدارية والبيروقراطية، ويكون الترتيب عكسي في دول الإتحاد أي أن المؤسسات يواجهها المشكل البيروقراطي ثم مشكل التمويل بدرجة أقل.

الأعباء الإدارية والتحدي البيروقراطي في دول الإتحاد يختلف في جوهره عنه في الجزائر، فالأعباء الإدارية في البلدان الأعضاء تتمثل أساسا في التمييز والفساد الإداري، أما في الجزائر بالإضافة إلى التمييز والرشوة، تعرف هذه المؤسسات دوامة من تنوع وكثرة الوثائق والإجراءات لدى مختلف الهيئات التي تتعامل معها (التأمين، الجباية، البنوك، مصالح أملاك الدولة....).

أما عن المشكل التمويلي في دول الـــ UE رغم توفر وتنوع بدائل التمويل للـــ PME الأوروبية إلا أنها تعاني من هذا التحدي والذي يرجعه الدارسون الأوروبيون إلى عدم الإلمام ونقص المعلومات لدى هذه المؤسسات بخصوص هذه البدائل من جهة وكذا غفلة العديد من ملاك/مسيري هذه المؤسسات عن برامج المفوضية الأوروبية لتمويل هذه المؤسسات والتي يمكن الحصول عليها بسهولة؛ أما التحدي التمويلي في الجزائر تتعدد أسبابه منها غياب بنوك متخصصة في تمويل هذه المؤسسات، والبنوك التجارية الموجودة غالبا تتخوف من التعامل مع الـــ PME، وغياب البورصة، وكذا عقلية المستثمر الجزائري بصفة عامة يميل إلى الاستقلالية المالية و التسييرية.

كما نجد أن هذه المؤسسات في بلدان الإتحاد وفي الجزائر تعاني من الأعباء الضريبية، ثم نقص الكفاءات الذي تختلف أسبابه حيث نقص الكفاءات في الجزائر هو نتيجة عدم التنسيق بين البرامج التعليمية والتخصصات المطلوبة في المؤسسات، وارتفاع تكاليف التكوين. أما في الإتحاد الأوروبي فنقص الكفاءات ناتج أساسا عن تغير الهيكل العمري أي تقاعد الكثير من المسيرين والعمال دون توفر ما يخلفهم من الشباب كماً ونوعا.

3-2- التحديات المختلفة: وهي التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أو الأوروبية، والتي يمكن ملاحظتها من الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول أن هناك تحديات تخص بيئة الأعمال الجزائرية، مثل نقص البنى التحتية بسبب سوء تسيير موارد الدولة، وحتى المرافق المتوفرة قد تقادمت ولا تشجع بأي شكل من الأشكال الاستثمار، كما نجد بأن المؤسسات الجزائري تتصارع مشكل العقار الصناعي الذي رغم الجهود والإجراءات المتخذة للتخفيف منه إلا أنه مازال يعيق إنشاء وتطوير هذا القطاع في الجزائر، إضافة إلى غياب رؤية إستراتيجية تخص هذا القطاع سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، حيث أن المؤسسات الجزائرية لا زالت تتخبط في عدم استقرار التشريعات.

أما عن التحديات التي تواجه المؤسسات الأوروبية نميز تذبذب أسعار الطاقة في السوق الدولية بسبب المشاكل والأزمات السياسية، وكذا مشكل تغير الهيكل العمري والذي تسعى المفوضية الأوروبية إلى علاجه بتعويض المتقاعدين بالشباب الذين غالبا ما تنقصهم الخبرة و/أو بالمهاجرين من دول أخرى.

وبخصوص المشاكل التي جاء بها السوق الموحد تكمن أساسا في التمييز في جميع التعاملات مثلا في التبادلات التجارية وفي التوظيف نتيجة خلفيات سياسية أو عرقية...، كما أن تطبيق برامج الإتحاد تشكل عائق لعديد من المؤسسات الأوروبية، مثل مشكل فهم اللوائح الخاصة بالأمن والسلامة المهنية وتكاليف تطبيقها تشكل عبء.

المبحث الثاني: مقارنة آليات وبرامج ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رأينا الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا في بلدان الإتحاد الأوروبي في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية .... نضيف أن لها دور كبير في الشراكة الأورو –جزائرية والتي تتمحور أساسا حول انفتاح الأسواق وإزالة حواجز تنقل المنتجات والأموال...

وعليه تسعى أطراف الشراكة إلى تعزيز تنافسية المؤسسات، وفق العديد من البرامج والمخططات والتي سبق ذكرها في الفصلين السابقين، تبقى علينا في هذا الفصل المقارنة بين توجهات الجزائر وتوجهات الإتحاد الأوروبي في إطار التشريعات والسياسية التي تهدف إلى ترقية وتطوير هذا القطاع.

1- مقارنة توجهات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نقوم بمقارنة عامة للتوجهات الخاصة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع مثيلاتها في الإتحاد الأوروبي، وكذا نقارن بين بعض الجهود المبذولة من طرف كل منهما.

سبق وذكرنا أن تصميم القوانين والسياسات في الإتحاد الأوروبي يكون وفقاً لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك وفق مبدأ «Penser aux PME d'abord»، ذلك أن أي اقتراح من شأنه التأثير على الأعمال يجب أن يخضع لفحص دقيق لآثاره المحتملة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإذا كان ملائم للـ PME تتم الموافقة عليه، يسعى المشرع الأوروبي إلى إدماج أهداف الـ PME في سياسات الـ UE-27.

على سبيل المثال، قد بسطت المفوضية التشريعات المتعلقة بالـ PME في قطاع الصناعات الدوائية، و تم تخفيض الرسوم للمشاريع الصغيرة جدا، وكذا إمكانية تأجيل دفع هذه الرسوم.
الدولة الجزائرية هي أول دولة عربية تقوم بإنشاء وزارة خاصة بالـ PME، لكن المشرع الجزائري مازال ينظر للـ PME أنها بالدرجة الأولى وسيلة للقضاء على المشاكل الاجتماعية خاصة البطالة والهجرة، فالهدف هو زيادة عدد هذه المؤسسات، حيث الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية بهدف ترقية النسيج المؤسساتي تطبق وتحقق نتائج معتبرة, إلا أنها ذات طابع كمي حيث يبقى الجانب النوعي لهذا القطاع مهمل والمتمثل أساسا في طرق وأساليب التسيير الحديثة؛

كما يظهر اهتمام المشرع الجزائري بتشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يأمل من خلاله إلى نقل الخبرات وكذا نقل التكنولوجيا، ومن ثم توفير المنافسة التي تجعل المؤسسات تسعى إلى تطوير تسييرها من أجل المحافظة على حصصها في السوق، أما عن المشرع الأوروبي يعمل ضمن مبدأ التشجيع على رفع مستوى المهارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار بجميع أشكاله.

1-1- تشريع أقل ولكن أفضل (Légiférer moins mais mieux)

كان هذا عنوان برنامج عمل المفوضية الأوروبية لعام 2007-2012 المتعلق بخفض الأعباء الإدارية بنسبة 25% بحلول عام 2012، وحددت مجالات العمل ذات الأولوية التي تهدف على وجه الخصوص لمتطلبات الإفصاح في مجالات مثل قانون الشركات، والعلاقات العمل، وضريبة القيمة المضافة والإحصاءات، تمت إزالة بعض من هذه السندات.

حيث أن 18 من الدول الأعضاء تعمل الآن وفق هذا البرنامج للحد من الأعباء الإدارية، وتشير التوقعات أنه بانخفاض 25% من الأعباء الإدارية التي تواجه المؤسسات، سوف ينتج عنه زيادة قدرها 1,5% في الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد الأوروبي أي حوالي 150 مليار يورو[1].

في حين يبقى إنشاء الاستثمارات في الجزائر يعاني تعقيد وثقل الإجراءات الإدارية، على كل مستثمر يريد إنشاء أو تكوين مشروع استثماري ما التقيد بمجموعة من الإجراءات المتداخلة والمعقدة التالية ، والمراحل الأساسية لهذه الإجراءات تتمثل في[2]:

أ / تكوين الشركة؛ ج/ ملف (ANDI)؛ هـ/ ملف البنك.
ب/ ترقيم السجل التجاري؛ د/ ملف (CALPI)؛

أ – تكوين الشركة: إن الخطوة الأولى الضرورية لتكوين ملف إنشاء أي مشروع استثماري أو شركة ما عند الموثق يتطلب توفير 09 وثائق إدارية تتجاوز مدة تكوينها وإعدادها الشهر (01).

- شهـــادة عدم إثبات وجود للشركـــة أو المشروع (من طرف مصالح السجل التجاري)؛
- وثيقة طبق الأصل من بطاقة الهوية لصاحب المشروع، وشهادة ميلاد؛
- عقد ملكية أو عقد إيجار للعقار (في حالة الإيجار يجب تكوين ملف آخر يتكون من شهادة ميلاد المالك الأصلي للعقار + وثيقة طبق الأصل لبطاقة الهوية + شهادة عدم الإخضاع للضرائب + دفـــع مستحقات الموثـــق + دفع مستحقات التسجيل المقدرة بـــ 03% من قيمة مبلغ الإيجار لكل فترة إيجار)؛
- شهادة مقدمة من طرف محضر قضائي تثبت وجود العقار تتطلب مدة أسبوع لإعدادها ؛
- دفـــع رأس المال في حساب الموثق والذي لا يرد إلا بعد تحرير عقد إنشاء وتكوين الشركة في مصلحة السجل التجاري وفتح الحساب التجاري للشركة؛ - تسوية أتعاب الموثق؛
- دفع حقوق التسجيل المقدرة بـــ 3% من قيمة رأس مال الشركة؛
- تصريح بوجود النشاط لدى مصلحة الضرائب المباشرة.

[1] Priorité PME, **op-cit**, p 09.

[2] الطيف عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 110-114.

ب – ترقيم السجل التجاري: يتطلب ملف ترقيم السجل التجاري لوحده 13 وثيقة إدارية تمثل بعضها عمل إضافي ومصاريف زائدة تعرقل انطلاق المشروع:

– وثيقة طبق الأصل من العقد المبرم عند الموثق؛ – شهادة ميلاد؛

– شهادة السوابق العدلية لصاحب الشركة تتطلب مدة إعدادها يومين؛

– عقد ملكية أو إيجار؛ – شهادة عدم الإخضاع للضرائب؛ – استمارة تملئ بعين المكان؛

– شهادة إثبات وجود مقدمة من طرف محضر قضائي تتطلب مدة إعدادها أسبوع؛

– شهادة إثبات وجود مقدمة من طرف مصلحة الضرائب المباشرة تتطلب مدة أسبوع؛

– نسخة إعلان منشور في BOAL؛ – نسخة من إعلان منشور في الجريدة الرسمية؛

– شهادة تثبت وضعية المالك أو المستأجر اتجاه مصلحة الضرائب؛

– دفع حقوق التسجيل للسجل التجاري؛ – دفع حقوق لصالح الخزينة؛

إن الزمن الكافي لتوفير كـــل هذه الوثائق الإدارية المختلفة قد يتجاوز مدة ثلاثة أشهر (03) في أحسن الظروف.

ج – ملف وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار APSI (ANDI حاليا):

من أجل تكوين ملف استفادة من المساعدات والامتيازات التي تقمها وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار، بهدف الاستفادة من التخفيضات والإعفاءات يجب تقديم الوثائق الإدارية التالية:

– دراسة تقنية اقتصادية للمشروع الاستثماري؛

– إطار الشركة؛ – السجل التجاري؛ – بطاقة التعريف لدى مصلحة الضرائب؛

– فواتير شكلية للتجهيزات؛ – تصريح لاستمارة خاصة تقدم من طرف الوكالة؛

– قائمة بالتجهيزات (استمارة خاصة تقدم من طرف وكالة)؛

– طلب استفادة (استمارة خاصة تقدم من طرف وكالة)؛ – دفع الحقوق للوكالة.

إن الزمن الكافي لتوفير كل هذه الوثائق الإدارية يتراوح ما بين 15 إلى 30 يوم، وحتى مع إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي الذي ساهم نوعا ما في تسريع الرد على المستثمرين، إلا أنه مازال هناك ظروف تسودها البيروقراطية وعدم التنظيم واللامبالاة وغياب الشفافية الواضحة.

د – ملف لجنة مساعدة وتنشيط وترقية الاستثمارات (CALPI):

على المستثمرين الطامحين الحصول على تخصيص قطعة أرض من عند الدولة، بغية إقامة مشاريعهم الاستثمارية، التقيد بمجموعة من الإجراءات الإدارية المعقدة التي تختلف حسب طبيعة ونوعية الأرض التي سيقام عليها المشروع وهذا بتدخل لدى المصالح المعنية والمختصة التالية :

1 – وزارة الداخلية والجماعات المحلية؛

2 – لجنة البلدية المعنية بإقامة المشروع المختصة؛

3 – التنظيم العمومي المكلف بتهيئة المناطق الصناعية؛

4 – مصلحة أملاك الدولة.

أما الملف الخاص بتخصيص قطعة الأرض فيتطلب تشكيله توفير 09 وثائق إدارية نذكر منها طلب خطي من صاحب المشروع الراغب بالاستفادة يوجه إلى لجنة مساعدة وتنشيط وترقية الاستثمارات الموجودة في الولاية التي سيقام عليها المشروع. دراسة تقنية اقتصادية. إطار الشركـــة. وثيقة التعريف لدى مصالح الضرائب. فواتير شكلية للتجهيزات....

طبيعة الوثائق المكونة للملف توضح صراحة أن قرار الاستفادة الذي تقدمه وكالة (ANDI) والذي يمثل خطوة أساسية في طريق إنجاز المشروع لا يمثل في الحقيقة إلا مجرد ورقة إضافية لا تحمل أي قيمة حقيقيـــة على أرض الواقع.

وفي حالة تجاوز كل هذه التعقيدات والمتاهات، وفي حالة الحصول على الرد بقبول الاستفادة يجد المستثمر نفسه مضطرا إلى خوض معركة حقيقية للاستفادة من خدمات المرافق العامة من طرق مواصلات، كهرباء، غاز، مياه ... التي تأخذ هي الأخرى وقتا طويلا لإنجازها ناهيك عن مشاكل التأخير الذي قد يحدث في طريق إنجاز بعض المشاريع.

هـــ – ملف البنك:

من أجل الحصول على التمويل اللازم، والكافي لإنجاز المشروع وإدارته يلجئ المستثمر عادة إلى البنك، أين يصطدم ببيروقراطية مالية حقيقية يترجمها الواقع المعقد للإجراءات والتعقيدات الغير المنتهية التي تسبب للمستثمرين مشاكل أكبر مما إذا اعتمدوا على التمويل الذاتي.

ففي حالة طلب الدفع الفوري لقيمة التجهيزات والسلع المستوردة الضرورية لإنجاز المشروع وإتمامه، يستلزم على المستثمر فتح حساب بنكي خاص به وأن يقدم في نفس الوقت الفاتورات الشكلية للتجهيزات والمشتريات بالدينار، وبعدها ما على المستثمر إلا أن ينتظر فتح ظرف القرض الذي قد يطول إلى أشهر.

أما في حالة طلب التمويل البنكي فما على المستثمر إلا أن يقدم للوكالة البنكية التي تقع في مكان إقامة المشروع ملفا إداريا يتكون من الوثائق التالية :

- إطار الشركة Statuts de la société
- السجل التجاري
- بطاقة التعريف لدى مصلحة الضرائب
- مختلف الفاتورات الشكلية Préformât
- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع
- قرار الاستفادة من الامتيازات ANDI
- عقد الملكية للأرض التي أقيم عليها المشروع.
- دفع مبلغ في الحساب الخاص البنكي للمستثمر.

وعند استكمال وثائق الملف وتقديمه إلى الوكالة البنكية المعنية التي تقوم باستقبال الطلب وتدرسه وتقيمه وإعطاء رأيها حوله في مدة من 2 إلى 3 أشهر، وفي حالة قبول الطلب يحول الملف إلى فرع تابع للوكالة ليقوم هو الآخر مرة أخرى بإعادة دراسته في مدة تتراوح ما بين 2 و 3 أشهر إضافية وفي حالة الرد بإيجاب، تحول مرة أخرى الإدارة العامة الذي يمثل رأيها القرار النهائي والأخير حيث تأخذ مدة دراسة الملف والمشروع من 6 إلى 12 شهر.

في حالة قبول البنك مبدأ تمويل المشروع، يقوم بتكليف فريق من المختصين والمؤهلين بفتح تحقيق والتحري عن حقيقة المشروع ونسبة تقدم الأشغال به، حيث لا تتم الموافقة النهائية على تمويل المشروع إلا إذا كانت حالة إنجاز المرافق القاعدية قد بلغت 60% من نسبة إنجاز المشروع؛ وإذا توفر هذا الشرط في المشروع يقوم البنك بإعطاء موافقته على مبدأ تمويل المشروع تحت شروط جديدة هي :

1 – يجب على المستثمر الطالب للقرض تحويل في حسابه البنكي مبلغ مالي كافي لإنجاز ما تبقى من المرافق القاعدية أي 40% من نسبة المشروع؛

2 – يتفق مع المصالح القانونية للبنك على الرهن المناسب لضمان القرض؛

3 – تعبئة مبلغ مالي في الحساب البنكي من المال الخاص للتسوية الفورية لـــ 15% إلى 30% من قيمة التسبيقات الواجبة الدفع للموردين، لأن البنك لا يمول سوى 70% إلى 85% من مجموع قيمة التجهيزات والسلع.

وبدورها تأخذ هذه الشروط الإضافية لتنفيذها بعض الأشهر الإضافية...

1-2- إستراتيجية لشبونة: إستراتيجية فريدة من نوعها، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لخلق فرص العمل والتنمية المستدامة، والتي تهدف لمعالجة العديد من التحديات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والعولمة، فمن أهم الإجراءات التي جاءت بها هذه الإستراتيجية تدريب مجاني على مهن جديدة للعاملين المسرحين جراء الأزمات الاقتصادية.

وما أحوج الجزائر لمثل هذه السياسة، ليس للمسرحين من العمل بل للعاطلين عن العمل، والذين ليس لديهم مستوى تعليم عالي ولا يتقنون أي مهنة تؤهله م لشغل مناصب في مختلف المؤسسات، حيث أن النظم التعليمية للجزائر لم تصل بعد لتغطية حاجيات المجتمع ومواجهة الضغط الديموغرافي، كما وقد انحرفت إلى التعليم الكمي على حساب التعليم النوعي، مما يعيق عملية تكوين كوادر عملية وتكنولوجي ة قادرة على إنعاش عملية التجديد والتطور التقنية، وبالتالي التعايش مع التغيرات الهيكلية لاقتصادياتها[1].

1-3- المساعدات المشتركة نحو استهداف الاحتياجات الحقيقية

سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن المساعدات المتبادل تتعامل دائما مع ا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة ملائمة، وإدراكا للمصاعب المحددة التي تواجهها بسبب حجمها، تمكنها الاستفادة من المساعدات المشتركة في عدة مجالات (والتدريب والبحث والتطوير ، وحماية البيئة)

تُسير المفوضية المساعدات ا لمشتركة وفق مبدأ «less aid, but better targeted» أي مساعدات أقل ولكن استهداف أفضل، حيث ينبغي للحكومات الوطنية والإقليمية تركيز تدخلاتهم في القطاع المالي على تشجيع العمالة والنمو، ودعم جماعي لمعالجة إخفاقات السوق التي تواجهها.

لا نجد مثل هذه المبادرة في الجزائر، كونها تتطلب كفاءات عالية ومخصصات مالية ضخمة وبرنامج عمل طويل المدى، كما لابد لها من تكاثف الجهود[2].

كما تحاول الجزائر محاكاة التجربة الأوروبية من خلال إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي داخل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الذي يسهر على الاستقبال الأولي للمستثمرين و تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة ؛ وفي الإتحاد الأوروبي تسعى المفوضية إلى زيادة إنشاء ال شبابيك ا لموحدة «guichets uniques» لتسهيل إجراءات تطوير الأعمال والتوظيف ، حيث الوقت اللازم لإنشاء شركة يجب أن لا تتجاوز أسبوعا واحدا، والوقت الأقصى للحصول على تراخيص وممارسة نشاط ينبغي ألا يزيد على شهر.

[1] بهار لويزة، **دور الشراكة الأورو-جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة)، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، 2006/2005، ص 107.

[2] Putting Small Businesses First, **op-cit**, p 16.

2- مقارنة برامج وتدابير تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتعدد برامج دعم وترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي الإتحاد الأوروبي، منها برنامج التأهيل الصناعي، والبرنامج الأوروبي لتأهيل الـــ PME في الجزائر، وبرنامج المفوضية ل لتنافسية والابتكار، والبرنامج الإطاري للبحث والتطوير التكنولوجي في الاتحاد الأوروبي.

حيث يهدف برنامج التأهيل الصناعي إلى الرفع من الكفاءة الإنتاجية للـــ PME الجزائرية، وذلك من خلال العمل على تحديث أنماط التسيير بغية الاستخدام الأمثل لمختلف موارد المؤسسة المتاحة، كما يركز هذا البرنامج على أهمية وظيفة البحث والتطوير في استحداث تقنيات الإنتاج، ويدخل ضمن هذا البرنامج التشجيع على نقل التكنولوجيا من خلال تنمية الشراكة مع الأجانب.

برنامج التأهيل الصناعي في الجزائر يشبه برنامج المفوضية للتنافسية والابتكار (PCI) 2007-2013 ، كون كليهما يهدفان للرفع من تنافسية المؤسسات الصناعية، ويكمن الاختلاف في كون الـــ PCI يعمل أساسا على توفير كل الأدوات المالية المتعلقة بالابتكار مثل الضمانات ورأس مال المخاطر...

كما سعت الجزائر إلى تطوير الـــ PME عن طريق اتفاق الشراكة خاصة مع الإتحاد الأوروبي، ومن ضمن الإجراءات المكملة للشراكة تم الاتفاق على التعاون في تأهيل الـــ PME وتأهيل محيطها، من خلال برنامج ميدا، وذلك طريق الاستفادة من تجربة تسيير هذه المؤسسات في بلدان الإتحاد الأوروبي وكذا الدعم المالي المقدم من طرف بنك الاستثمار الأوروبي للجزائر في إطار هذا البرنامج.

ويهدف برنامج ميدا إلى تأهيل 20 ألف مؤسسة جزائرية وتطوير الإنتاجية خلال الفترة (2010/2014)، ونلاحظ أنه بالرغم من إشراف لجنة تتكون من جزائريين وأجانب إلا أن هذا البرنامج كذلك يغض الطرف عن الابتكار والإبداع، بل يهدف بشكل عام إلى المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر عن طريق تأهيل قطاع الـــ PME الخاصة أي يعتبر القطاع وسيلة وليس بحد ذاته غاية، كما يسعى إلى تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين[1].

مما سبق نلاحظ أن الجزائر لا تزال ضمن مرحلة تهيئة المحيط وتأهيله، ثم تأهيل الـــ PME حيث يقتصر أغلب الاهتمام على محاولة إنشاء وتحسين تسيير وتمويل هذه المؤسسات، ومن ثم خلق وتطوير مناصب عمل دائمة، أما الاهتمام في الإتحاد الأوروبي يتعدى ذلك إلى تشجيع الابتكار والإبداع التكنولوجي، وكذا الصحة والسلامة المهنيتين.

[1] غدير سليمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

وعلى الجزائر الانتباه إلى الدوافع الفعلية ل لشراكة الأورو-جزائرية التي يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي شمال المتوسط, وهو محاولة لاحتواء الآثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطية جنوب المتوسط مثل العنف والهجرة, زيادة على نيتها في توسيع أ سواقها التي تستقبل فائض إنتاجها، فالاستفادة من تجربة البلدان الأوروبية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس بهذه السهولة، حيث من الملاحظ أن الكل يسعى إلى ترقية هذا القطاع لكن تختلف طرق الاستفادة من الطرف الآخر، فالجزائر تأمل الحصول على الدعم الفني والمالي، والإتحاد يهدف إلى توفير سوق أمامي وخلفي للحصول على المواد الأولية ومن ثم تصريف المنتجات بسهولة في السوق الجزائرية.

3- مقارنة هيئات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل نجاح تنفيذ مختلف البرامج الرامية إلى ترقية تنافسية الـــ PME تعمل الجزائر وبلدان الإتحاد على توفير العديد من الهيئات التي تساهم في صياغة وتجسيد مختلف برامج المساعدة والدعم للقطاع، حيث تقدم هذه الهيئات الدعم المالي و/أو الفني، وفي ما يلي مقارنة لمهام وأهداف بعض هذه الهيئات في الجزائر مع نظيراتها في الإتحاد الأوروبي.

3-1- البنوك:

تتعدد مصادر تمويل المؤسسات بصفة عامة, والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة, وتظهر احتياجات التمويل بالخصوص عند مرحلة إنشاء هذه المؤسسات أين تكون المؤسسة بحاجة ماسة إلى اكتساب الوسائل الضرورية لبدء نشاطها والمتمثلة في الأراضي والبنايات والآلات ....إلخ. لتحقيق أهداف المؤسسة ولا يتوقف الأمر على احتياجاتها لتمويل هذه الاستثمارات, وإنما هي بحاجة إلى التجديد المستمر لمواجهة المنافسة الصناعية, ومسايرة منها للتطورات التكنولوجية السريعة مما يتطلب المزيد من التمويلات لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني كثيرا من التمويل الذاتي.

تتعدد البنوك التجارية في الجزائر لكن لا يوجد بنك متخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكل البنوك لا تحبذ تمويل الـــ PME بسبب نقص الضمانات وارتفاع درجة المخاطرة، فإذا منحت القروض للـــ PME فإنها ترفع معدلات الفائدة مما يجعل المؤسسات تسعى لتمويل نفسها ذاتيا أو التراجع عن إستراتيجيات النمو أو الابتكار.

بالرغم من العلاقة الغير جيدة التي تميز التعاملات بين البنوك والـــــ PME الجزائرية، إلا أنه يتضح دور البنوك الجزائرية التي تساهم في تمويل برامج وخطط التأهيل للمؤسسات الجزائرية، فخطوط الإقراض الأجنبية المنصوص عليها في البرنامج الأوروبي المذكورة سابقا، تستفيد منها المؤسسات عمليا بتحويلها إلى البنوك الجزائرية المحلية والتي بدورها تحولها إلى قروض للمؤسسات على حسابها، مع ذلك يبقى النظام المالي

والبنكي في الجزائر باعتراف القائمين عليه لا يساعد على تمويل الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجد صعوبة كبيرة في تعبئة رأس المال الخاص بها وتقديم الضمانات اللازمة.

أما في أوروبا نجد أن بنك الاستثمار الأوروبي BEI هو البنك الرائد في تقديم التمويل طويل ومتوسط الأجل للـ PME داخل أوروبا، كما يمول العديد من البرامج التي تتعلق بتنمية الـ PME في عديد الدول خارج أوربا، و يقوم البنك بتوفير ضمانات لقروض الـ PME. كما أن هناك عديد البنوك التي تختص في تمويل هذه المؤسسات والتي نجدها في مختلف الدول الأعضاء.

3-2- مؤسسات ضمان قروض الـ PME:

هي مؤسسات الوساطة المالية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك، وتعتبر من أهم وأحدث الوسائل التي أثبتت نجاعتها في تحسين العلاقة بنك-مؤسسة، إذ أن مشكل الضمانات التي ينبغي تقديمها للحصول على موافقة البنك لتقديم قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المشاكل التي تصادف هذه الأخيرة في عمليات الاستثمار أو الاستغلال.

إذن مؤسسات ضمان القروض هي صناديق مهمتها تسهيل الحصول على القروض للـ PME، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك ، في الجزائر يوجد صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR هي مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، حيث قدم 184 ضمان إلى غاية 2009/12/31[1]، وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME، الذي ساهم بضمان 461 قرض إلى غاية 2009/12/31[2].

في الإتحاد الأوروبي نجد بنك الاستثمار الأوربي الذي يقوم بتوفير ضمانات لقروض الـ PME، حيث بلغت محفظة الضمان لدى البنك 13 مليار يورو في نهاية عام 2008.

تعتبر مساهمة مؤسسات ضمان القروض للـ PME في الجزائر مساهمة جد معتبرة، لكن وبالنظر للتحولات التي تمر بها الجزائر لابد من تعزيز دور هذه المؤسسات ضمن مختلف برامج التنمية.

[1] الموقع الرسمي لصندوق الضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.fgar.dz- FGAR ، تاريخ الاطلاع 2011/04/17.

[2] وزارة PME/PMI، **نشرية المعلومات الاقتصادية رقم16**، 2009، ص 44.

أما بخصوص الاستثمار في رأس مال المخاطر، تجربة الجزائر حديثة، حيث أنشئ صندوق رأس مال المخاطر لمتابعة المؤسسات من حيث توطيد و تقوية رأس المال وعمليات التوسيع و المشاركة، حيث كانت انطلاقته الفعلية مع يناير 2004 برأس مال قدره 3,5 مليار دينار جزائري[1].

وهناك العديد من المؤسسات والهيئات والوكالات الأخرى التي أخذت على عاتقها مسؤوليات الاهتمام ومتابعة وتدعيم النشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل المحيط الاقتصادي ، والتي تعكس الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع، منها من تقدم الدعم الفني و/أو تقوم بدور التمويل أو الوساطة المالية... مثل:

- في الجزائر: ANDI – ANDPME – ANSEJ
- في الإتحاد الأوروبي: CFA - ACL PME - UEAPME – CGPME

المبحث الثالث: تقييم وآفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بعد المقارنة بين مختلف الجوانب التي تتعلق وتؤثر مباشرة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي الإتحاد الأوروبي بداية بالتعريف ثم البيئة العامة التي تنشط فيها، ثم السياسات والبرامج الداعمة لها، ومقارنة الدور الذي تلعبه في الجزائر بالدور الذي تؤديه في الإتحاد الأوروبي.

سوف نحاول في هذا المبحث تقييم الجهود المبذولة في سبيل دعم وتطوير هذه المؤسسات، التي بقيت تصنف، من طرف الهيئات الوصية، أنها تحت المستوى الأدنى المطلوب ، الذي يجب أن تتمتع به هذه المؤسسات في ظل متطلبات اقتصاد السوق، أين تمثل المنافسة الحرة ومبدأ تكافؤ الفرص الشرط الأساسي لضمان استمرار ونجاح أي نشاط اقتصادي.

ومن ثم سنقدم مجموعة من الحلول التي تمكن من تخطي التحديات العديدة، التي بقيت تقف أمام بلوغ هذا القطاع في الجزائر المكانة التي يحتلها في دول الإتحاد الأوروبي.

[1] عبد المجيد تيماوي، **تقييم تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المعوقات والحلول** ، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011، ص 74.

1- تقييم سياسات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر

بالرغم من النتائج الطيبة التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه المؤسسات لم تقم بالدور الذي تحققه في عديد الدول ليست المتقدمة فقط، بل وحتى البلدان السائرة في طريق النمو، وهذا راجع لسياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وكذا المحيط الذي لا يخلو من كل أنواع التحديات.

1-1- تقييم السياسات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص في الجزائر:

لم تتمكن مختلف السياسات الإصلاحية المطبقة على الاقتصاد الجزائري، منذ بداية الثمانينات انطلاقا من إعادة الهيكلة وصولا إلى خص خصة المؤسسات العمومية، من توفير مناخ ملائم ومشجع لزيادة حجم الاستثمارات الداخلية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ظل مهمش في السياسة الاقتصادية للبلاد، ذلك أن المحيط الاقتصادي الداخلي ظل يعاني من اختلالات ومشاكل كبيرة طالت جميع المستويات، لاسيما مستوى التنظيم والتسيير والتمويل والتموين بالمواد الأولية ، والتي تعد مسائل حيوية لضمان على نجاح أي سياسة نمو اقتصادي متكامل ومندمج.

كـــان نتيجة لهذه التحديات أن عرفت الكثيـــر من المشاريع الاستثمارية التابعة لقطاع المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة المسجلة من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين والصناعيين الفشل والتعثر حيث شهدت سنة 2009 شطب 9892 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (معنوية) ثم إعادة إنشاء 3866 مؤسسة أي أن 6026 مؤسسة توقفت عن النشاط [1]، وهذا بسبب تفشي البيروقراطية الإدارية، وغياب ثقافة اقتصادية واضحة تساعد وتشجع على توفير جميع الشروط الضرورية لنجاح الاستثمار.

وعليـــه فإن ترقية الاستثمار في قطاع المؤسسات الـــ PME يتطلب عقليات وثقافة جديدة تتساير مـــع قواعد اقتصاد السوق وتطوير الاستثمار، تتفادى ممارسات البيروقراطية التي كانت سببا مباشرا في الأزمة الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الوطني إلى يومنا هذا ولا يكون هذا إلا من خلال إعادة هيكلة عميقة لمختلف العناصر الفعالة في المحيط الوطني (البنوك ، الإدارة، الجمارك، النظام التشريعي والتكويني ... الخ) بما يتماشى والتحولات العميقة التي يعرفها الاقتصاد الوطني في طريق التحول إلى اقتصاد السوق والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.

[1] وزارة PME/PMI نشرية المعلومات الاقتصادية رقم **16**، 2009، ص 19.

2-1- تقيم الجانب التمويلي في الجزائر:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية عموما وفي الجزائر خاصة من فجوة تمويلية متنامية، مما يحول دون تنامي هذه المؤسسات وازدهارها، وهو ما يحرم الاقتصاد الوطني من مزايا تلك المؤسسات، لأنه يعتمد غالبا في تمويلها على ما تقدمه المؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية والحكومات الأجنبية من منح جنبا إلى جنب مع ما تخصصه الدولة من ميزانيتها لتمويل تلك المؤسسات.

فالملاحظ أن العلاقة التي تميز التعاملات بين البنوك والمؤسسات ، علاقة جد متوترة، فكل طرف يتجنب ويحجم عن التعامل مع الآخر، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ثقل الإجراءات المعتمدة من طرف البنوك لتقديم القروض، إضافة إلى عدم قبولها تحمل مخاطرة تمويل بعض المشاريع الإنتاجية ، أما من الجهة الأخرى تأخذ البنوك على المؤسسات الطالبة للقروض، ضعف الضمانات المقدمة لها وفي بعض الأحيان إلى طبيعة المشاريع المقدمة لها من طرف هذه المؤسسات التي لا تغطي جميع الشروط الإدارية والاقتصادية للاستفادة من التمويل اللازم.

مشاكل التمويل كما سبق وذكرنا عديدة ويرجعها بعض الدارسين إلى الأسباب التالية:

- غياب آليات واضحة لتغطية المخاطر المتعلقة بتقديم القروض التي تمنح من طرف البنوك المؤسسات الـــ PME مثل (مخاطر الصرف، تذبذب أسعار الصرف ...).
- غياب تمويل تنافسي كافي، وغياب البدائل التمويلية الحديثة.
- غياب سياسة مالية واضحة الأهداف والمعالم لدعم ومتابعة المشاريع الاستثمارية.
- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية والمركزية في اتخاذ قرارات منح القروض.
- البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية نتيجة عدم مسايرة النظام التشريعي للتحولات الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الوطني.
- الوضعية المالية الصعبة للبنوك العمومية الجزائرية نتيجة تسيير الديون الضخمة الممنوحة للقطاع الاقتصادي العمومي.

3-1- حماية المنتجات المحلية

بذلت الدولة الجزائرية جهودا كبيرة للرفع من القدرة الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات، بغية الحصول على موقع إيجابي يخدم مصالحها الاقتصادية واستقلاليتها داخل منطقة التبادل مع بلدان الإتحاد الأوروبي ، وهذا بتطبيق مجموعة من الإجراءات كتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات الجديدة أو المتأخرة وتدعيم الصناعات الناشئة كالصناعات الصغيرة من خلال تقديم التسهيلات والامتيازات والمساعدات التقنية والمالية

الضرورية واللازمة لتطويرها وتنميتها ، أو منح إعفاءات جبائية وجمركية للمنتجات الموجهة للتصدير ، ومساعدة بعض المنتجات والصناعات الإستراتيجية على احتكار السوق الداخلي من خلال فرض رسوم كبيرة على المنتجات المستوردة المنافسة لها على مستوى السوق المحلي.

إن الهدف الرئيسي لهذه السياسة الحمائية هو حماية الاقتصاد الوطني من الوقوع في فخ التبعية الأجنبية ومنح نوع من التكافؤ في فرص المنافسة خاصة على مستوى السوق الداخلي، دون أن يكون ذلك على حساب الاقتصاد الوطني والمستهلك.

لكن وبدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ لا يمكن حماية المنتج عن طريق السياسة الإدارية، حيث يقوم التعامل الاقتصادي في اقتصاد السوق عامة وفي الإتحاد الأوروبي خصوصاً ، على قانون العرض والطلب وحرية المنافسة التامة ومبدأ تكافؤ الفرص، غير أن التطبيق السريع وغير المدروس في التعامل بهذه القواعد قد لا يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، الذي يمر حاليا بمرحلة انتقالية لا تأهله لمنافسة اقتصاديات الـــــدول المتقدمة ومنتجاتهـــا[1].

حيث يظهر بأن ضرورة تحسين كفاءة ونوعية الإنتاج الوطني في إطار المقاييس والمواصفـــات الدولية وتكيفه مع المنتج العالمـــي، أولوية ملحـــة لضمان نجاح فرص الاستفادة من منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، سعيا لإمكانية ربح أسواق خارجية جديدة إلى جانب ضمان إحكام السيطرة على السوق الداخلية من خلال إنتاج سلع قليلة التكلفة وذات نوعية جيدة.

2- آفـــاق تطوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي:

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية التي سطرتها الحكومة الجزائرية، حيث كان من أبرز أهدافه تحقيق النمو والتوازن على المستويين الداخلي والخارجي عن طريق تشجيع الاستثمار ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار غطاء مالي بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013.

وتثمينا للنتائج التي حققها القطاع، تخطط الحكومة لتوفير 4,1 مليون فرصة عمل جديدة حتى مطلع 2014 من خلال إنشاء 200000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة[2].

[1] عبد المجيد أونيس، **مرجع سبق ذكره**، ص 261.

[2] بومدين يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 520.

رغم كل السياسات التي طبقت والسياسات المخطط لها، لا يُستبعد ظهور كثير من الإفلاس في مجال النشاطات الصناعية نتيجة التحدّيات التي أصبحت تفرضها كثير من الاتفاقيات والتطوّرات الدولية، الأمر الذي يستوجب التطرُّق هنا إلى مدى أثر انضمام الجزائر إلى الشراكات العالمية على تسيير هذه المؤسسات.

2-1- الآثار الإيجابية على الـ PME الجزائرية بعد الانفتاح الاقتصادي التام:

تتعدد إيجابيات الشراكة والتي ينجر عنها انفتاح السوق الجزائري على السوق العالمي عامة والسوق الأوروبي على الخصوص، نذكر من بين الآثار الإيجابية[1]:

– دعم المؤسسات نفسانيا بالاندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة وفعالية نتيجة الشراكة مع مؤسسات ذات قدرات عالية في الإنتاج والمعرفة وفنيات التسيير.

– تحسين كفاءة المؤسسات الإنتاجية وتعزيز قدراتها التنافسية، من خلال محاكاة التجارب والاستفادة من سوق موسع يضم كل الثقافات.

– تلبية الطلب المحلي من السلع الصناعية وتنويعها.

– تطوير الصناعة المحلية عن طريق الاستفادة من التطور التكنولوجي واكتساب خبرات أجنبية جديدة، الاستفادة من شبكة التجارة الإلكترونية المتطوّرة في الإتحاد الأوربي.

– الاستفادة من شبكات التوزيع العالمية بعد أن أصبحت محتكرة من طرف شركات أوربية وأمريكية معروفة.

– فتح الآفاق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل غزو الأسواق الأجنبية وتحقيق حلم الاستثمار الأجنبي الجزائري في السوق الأوربية والدولية.

– الاستفادة من إجراءات الحماية التعريفية ما يجعل المؤسسات الجزائرية تكسب فرصا جديدة لفرض وجودها في الأسواق العالمية، إضافة إلى ارتفاع هامش الربح نتيجة انخفاض الضرائب على المواد المستوردة التي تعتبر مدخلات عديد من المنتجات الوطنية.

– الاستفادة من برامج التأهيل الدولية، ما يتطلّب من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وضع الآليات والبرامج الدقيقة لتجسيد هذا الدعم.

---

[1] الأخضر عزي، **محاولة لدراسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المرجعية 1962–2008**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000–2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011، ص 283.

2-2- الآثار السلبية على الـــ PME الجزائرية بعد الانفتاح الاقتصادي التام:

من أهم الآثار السلبية على المؤسسات الجزائرية بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإتمام الشراكة مع الإتحاد الأوربي، يتبع ذلك من تأسيس التجارة الحرّة ما يلي:

- إغراق الأسواق الجزائرية بالسلع الأجنبية ذات الجودة العالمية ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية.

- تعثر وفشل المؤسسات التي تعتمد على الدولة في حماية منتجاتها من المنافسة، والتي لم تصل بعد إلى الإنتاج بأكثر جودة وأقل تكلفة؛

- انسحاب العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق بسبب التفكيك الجمركي الذي يعمل في اتجاه خفض أسعار الواردات من السلع الأجنبية.

- ظهور الفوارق بين تسيير مؤسساتنا وتسيير المؤسسات في الدول المتقدمة، خاصة التأخر الواضح والملموس في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال باعتبارها تحدي قديم في مجال تعزيز منافسة هذا القطاع، لكن تزيد حدته بانفتاح السوق؛

2-3- شروط نجاح اندماج مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي:

من أهم الشروط التي نعرضها هنا حتى تُكيّف مؤسساتنا وأدواتها التنموية مع العالم الاقتصادي الجديد:

- تأهيل الاقتصاد الوطني على صعيد كل القطاعات الاقتصادية والسياسية، كالإدارة والمؤسسة والجهاز البنكي والمالي، وحتّى القوانين والمراسيم؛

- خفض حجم الملفات الإدارية، وترقية المحيط الذي تسوده مناطق النشاط الصناعي؛

- تحسين الهياكل القاعدية كالمواصلات والموانئ والمطارات والطرق والجسور ومناطق النشاط؛

- تحسين دور البنوك من خلال التدخل في تمويل الاستثمار والتدخل في تقويم أداء المؤسسة؛

- العمل على جلب فرص شراكة أكبر لتمويل هذه المؤسسات خاصة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية.

ولا يكون هذا إلا من خلال تبني إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف متكاملة ومتجانسة مع الأهداف العامة لسياسة الإصلاحات الاقتصادية لتنمية القطاع تشارك في إعدادها وتنفيذهـــا مختلف الأجهزة الوصية، بعيدا عن ممارسات البيروقراطية الإدارية والبرامج الاقتصادية الدعائية التي عادة ما تبقى حبرا على ورق.

3- آليات مقترحة لمواجهة تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن الواقع الحالي الذي يعيشه قطاع المؤسسات الـــ PME في بلادنا يتطلب تدخلا أكثر تنظيما وفاعلية من جهة السلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين للتخفيض من حدة المشاكل والعراقيل التي تعيق القطاع.

3-1- أهم الإجراءات الفاعلة الواجب اتخاذها لتنمية قطاع الـــ PME

يمكن تلخيص الإجراءات المتعلقة بمعالجة مختلف تحديات الـــ PME في الجزائر في النقاط التالية:

– وضع خطة وطنية طويلة الأمد لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المؤسسات وبين المشروعات الكبرى ورسم منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة في الإطار الشامل الخاص بالسياسات الصناعية والتنموية والاجتماعية للدولة، وإدماج الـــ PME في إستراتيجية البلاد الهادفة إلي تنويع مصادر الدخل.

– إنشاء شبكة جزائرية لجمع البيانات والإحصائيات لتحديد الواقع الإحصائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعقبات التي تقف في وجه تعريف متجانس وموحد ودقيق ومفهوم لدى الجميع من اجل تحديد سياسات دعم واضحة لهذا القطاع لأن النظام الإحصائي لديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعامل به حاليا والذي وصف بالانتقالي يشوبه غياب الاندماج الكلي مع بقية المنظومات الإعلامية للقطاعات الأخرى.

– إقامة هيئة أو منظمة تسهر على قيادة نظام تكويني وتأهيل لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكنهم من التحكم في أدوات التسيير الحديثة ومواجهة متغيرات المحيط، سواء الذي يتعلق بأساسيات التسيير وإدارة الأعمال كقاعدة أساسية أو التكوين المتخصص والذي يتعلق بمجال النشاط كالفلاحة والفندقة والأشغال العمومية والري[1]...

– سياسة تطوير المؤسسات الـــــ صغيرة والمتوسطة هي سياسة لا مركزية، وعليه يجب إشراك كل العناصر الفاعلة في تصميمها ومن ثم تكثيف كل الجهود التي تسمح بتحقيق أفضل نتائج، من خلال العمل الدائم والمشترك.

[1] مرغاد لخضر، جلاب محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

– إقامة علاقات توريد قوية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنشات الكبيرة والأجنبية مما يساعد على رفع مستوى إنتاجية الكثير من الموردين المحليين، كما أن الاهتمام بالـــ PME لا يعني بالضرورة صرف النظر عن المؤسسات الكبيرة لأن هذه الأخيرة ستقوم بلا شك بتقديم مزيد من المدخلات والخدمات الضرورية للـــ PME مما يحقق نوع من التكامل المفقود بين المشروعات الكبرى، وذلك كله من خلال تفعيل دور بورصة المناولة وزيادة فروعها على المستوي الوطني.

– على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم تطوير أسلوبها التسييري ليتماشى مع تطور محيطها، وتكييف نمطها التنظيمي مع الضغوطات الجديدة للسوق، وقد تكون الإدارة الإلكترونية كأحد الحلول التي يمكنها إتباعها لتحقق مزايا تنافسية، وتميزّ في أدائها وتقديم منتجات وخدمات تمكنها من مسايرة منافسيها وحتى التغلب عليهم.

– تفعيل دور الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقديم كل ما من شأنه إدراج ثقافة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بداية بتوطيد العلاقة بين الجامعة والمؤسسات، ثم مشاركة هذه المؤسسات في الدورات التدريبية، وكذا تفعيل آليات الحماية من التقليد (براءة الاختراع)

– لابد من تحقيق الاهتمام الكافي بالربحية الاجتماعية لدى مختلف البنوك، التي ينصب جل تركزها على الربحية التجارية، ذلك أن واقع مؤسسات التمويل في الجزائر يعكس ضعف اهتمامها بدراسات الجدوى الخاصة بتلك الـــــ PME، حيث ينظر إليها في غالب الأحيان على أنها شرطا شكليا لحصول صاحب المشروع على التمويل، ويقوم صاحب المشروع بدوره بتقديم تلك الدراسة للبنك، وفي الواقع لا يولي البنك الاهتمام بمدى مصداقيتها، وينظر إليها كمستند من المستندات اللازمة لحصول صاحب المشروع على التمويل مثلها مثل بقية الوثائق.

3-2- آليات مقترحة لحل مشكلة تمويل الـــ PME في الجزائر:

بالرغم من القفزة النوعية فيما يخص الإجراءات المتخذة لتوفير التمويل وخاصة من خلال الوساطة المالية، إلا أنه يمكن تكملتها بآليات أخرى تعتبر بمثابة رهانات مستقبلية للحكومة قصد القضاء ولو جزئيا على مشكلة التمويل لهذا القطاع الاستراتيجي تتمثل في[1]:

1-تفعيل دور السوق المالي كمصدر تمويلي رئيسي للـــ PME: لا يكمن دور السوق المالي فقط في تكملة وظيفة البنوك، وإنما منافستها بحيث يصبح الملجأ الرئيسي لتمويل المؤسسات، وهذا المصدر يمكن تحقيقه في الواقع من خلال أولا قبول الـــ PME بفتح رأسمالها على مساهمين وشركاء جدد يجدونهم في السوق المالي، لذلك يجب أن يتلاءم نشاط بورصة الجزائر للقيم المنقولة وإمكانية دخول وبيع أسهم هذه المؤسسات في السوق، ويمكن في هذا المقام أن محاكاة التجربة الرائدة للسوق المالي الفرنسي الذي فتح أبوابه لمثل هذا النوع من المؤسسات من خلال تقسيم السوق المالي إلى مستويات، حسب حجم وأهمية المؤسسات التي يسمح بتداول أسهمها، كما يلي:

– **السوق الأولى Le premier Marché**: الذي يخصص للقيم الكبيرة ويضم المؤسسات الكبيرة التي تتوفر على الشروط التي تضعها البورصة، كما هو حال السوق المالي اليوم.

– **السوق الثانية Le second Marché**: والذي يخصص للمؤسسات المتوسطة والأحجام والتي تتميز بدرجة نمو كبيرة، وهذا السوق بمثابة مرحلة تمهيدية لقبول المؤسسات في السوق الأولى.

– **السوق الثالثة Le nouveau Marché**: ويخص هذا المستوى المؤسسات الحديثة النشأة والتي تكون بحاجة إلى المصادر المالية التي يصعب إيجادها مما يساعد هذا النوع في ضمان نموها وتوسعها.

– **السوق الرابعة أو الحر Le Marché libre**: ليست فيه شروط كبيرة تلتزم بها المؤسسات قصد قبول بيع أسهمها، وهو بمثابة الدخول من الباب الصغير للسوق الذي بالإمكان أن تفتحه بورصة القيم المنقولة للجزائر.

هذا بالإضافة إلى تحديد الشروط التي يجب قبول بيع وتداول أسهم المؤسسات في السوق حسب كل مستوى (طبيعة الاستثمار، حجم النتائج، الشكل القانوني للمؤسسة، الحد الأدنى لرأس المال، الشكل القانوني للأسهم، تكلفة الدخول إلى السوق،... الخ)

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 73-76.

2- فتح المجال للبنوك الإسلامية في تمويل الـــ PME من خلال الآليات التي تقدمها، نظرا للدور الذي تلعبه في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية وذلك بتقاسم المخاطرة والمردودية، حيث تقدم صيغ تعتمد عليها (الاستثمار أو التمويل بالمضاربة، التمويل بالمشاركة، التمويل بالمرابحة،... الخ)، والتي تعتبر بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني أساسا على سعر الفائدة.

3- ضرورة فتح المجال للمؤسسات المالية المتخصصة في التمويل بالاستفادة من تجربة الكثير من الدول الغربية وحتى الدول المجاورة مثل تونس والمغرب التي أصبحت فيها المؤسسات والشركات المتخصصة في تمويل الاستثمارات تلعب دورا كبيرا في تخطي وتجاوز عقبة التمويل التي ما زال يعاني منها القطاع في الجزائر، نذكر على سبيل المثال المؤسسات التالية التي نص عليها المشرع الجزائري:

- شركات الإيجار LEASING: تعتبر بديلا أساسيا للاقتراض من أجل الحصول على الأصول؛
- شركات الاستثمار ذات الرأس المال المتغير SICAV
- الصناديق المشتركة التوظيف المالي FCP
- مؤسسات شراء أو رهن الفواتير FACTORING
- رأس مال المخاطر CAPITAL RISQUE باعتباره نوع من مشاركة بها مخاطرة عالية بهدف تحقيق مردودية عالية في المدى الطويل، حيث يمكن لهذا النوع من المؤسسات إذا ما تم تشجيع إنشاؤها في الاقتصاد الجزائري أن تساهم في توفير التمويل للمؤسسات التي لا تستطيع اللجوء إلى البنوك لطلب القروض طويلة الأجل، ولكن هذا مرهون بتفعيل أولا أداء السوق المالي لان نشاطها مرهون بالمضاربة في السوق المالي، والثاني تحديث الأدوات المالية المتعلقة بالدفع والتمويل فيما يخص أداء الالتزامات.

كذلك يجب تكييف المحيط المالي والبنكي مع سياسة دعم الاستثمارات ودعم الـــ PME التي ستمثل الزبون الرئيسي لدى البنوك بما يتوافق والتحولات الجديدة يعرفها الاقتصاد الوطني

خُلاصةُ الفَصْل:

لتقييم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لابد من توفر مرجع يعتمد عليه، ونعني به التجارب الناجحة في تسيير وتنظيم هذا القطاع في بلدان الإتحاد الأوروبي، فالدراسة المقارنة لما حققه هذا القطاع في الجزائر تؤكد أن تسيير هذه الأخيرة بعيد كل البعد عن تسيير نظيراتها في بلدان الإتحاد الأوربي.

فبالرغم من النتائج الاقتصادية المعتبرة المتوصل إليها في هذا القطاع وذلك بتطور مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وكذا مساهمته في التجارة الخارجية، إلا أنه يبقى ضعيفا لأن السلطات العمومية تركز على الدور الاجتماعي لهذا القطاع في توفير مناصب الشغل أكثر من تركيزها على المحفزات الحقيقية لإنشاء المؤسسة، فاقتصاد السوق مبني أساسا على فرص تحقيق تراكم الثروة التي بدورها توفر المواد الاستهلاكية والخدمات ما ينتج عنه توفير مناصب الشغل وليس العكس، الملاحظ أن هذه المؤسسات في الجزائر تنشأ وترى النور لضرورة محاصرة البطالة وليس بناءا على الضرورة الاقتصادية التي يفرضها النشاط.

وحتى تتحسن التوجهات العامة لتسيير هذه المؤسسات في الجزائر، قدمت في هذا الفصل بعض الآليات والتدابير المقترحة التي من شأنها أن تساهم بصفة فعالة في توفير الشروط الضرورية الملائمة لضمان تحول سليم وسريع نحو اقتصاد السوق وفتح فرص جديدة أمام مختلف سياسات تطوير وترقية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

قائمة المراجع

1- باللغة العربية

أ- الكتب:

- رجب عبد الحميد السيد، **دور القيادة في اتخاذ القرار خلال الأزمات** ، مطبعة الإيمان، مصر، بدون طبعة، 2000.

- محمد رفيق الطيب، **مدخل للتسيير** (**أساسيات، وظائف تقنيات**)، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.

- جلال إبراهيم العبد، **إدارة الأعمال مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2003.

- فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم "مدخل رواد الأعمال** "، الدار الجامعية الإسكندرية، بدون طبعة، 2007.

- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الثالثة، 2009.

- سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة -أبعاد للرّيادة-** ، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.

- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكل تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر، مصر ، الطبعة الأولى، 2008.

- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998.

- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، إدارة المشروعات الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

- طاهر محسن منصور الغالبـــي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة** ، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الفجر للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2002.

ب- المذكرات والرسائل الجامعية:

- الطيف عبد الكريم، **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة الجزائر ، 2002 – 2003.

- بهار لويزة، **دور الشراكة الأورو–جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة)، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، 2006/2005.

- بوقرة الصديق، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي دراسة قياسية –حالة الجزائر خلال الفترة (1999–2006)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009.

- حداد بختة، **ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.

- زهواني رضا، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، سنة 2008.

- سلطاني محمد رشدي، **التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: واقعه، أهميته وشروط تطبيقه –حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة–**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2005-2006.

- شوارب محمد، **واقع ممارسة التسيير الإستراتيجي، في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الوادي –، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009.

- لولاشي ليلى، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ،سنة 2005/2004.

- غديـــر أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"دراسة تقييمية لبرنامـــج ميدا"** ، مذكرة مـــاجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ،سنة 2007.

- غقال إلياس، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ – دراسة حالة وكالة بسكرة–** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009.

- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

ج– النصوص القانونية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر يوم 11 سبتمبر 1996، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ، الصادر يوم السبت 30 رمضان عام 1422 هـــ الموافق 15 ديسمبر 2001م.

- الجريدة الرسمية العدد 74، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/13، المتضمن إنشاء صندوق الضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- القانون التجاري الجزائري 2007.

- قانون الاستثمار الجزائري 2007.

د– الأيام الدراسية:

- عبد المجيد أونيس، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وآفاق** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006.

- محمد براق، **آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تحليلية** ، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام: 05/04/03 ماي 2011.

- ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، **الوكالات الوطنية لدعم ومرافقة إنشاء المؤسسات المصغرة: ANSEJ-ANGEM نموذجا (حالة ولاية بسكرة)**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 05/04/03 ماي 2011.

- السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006.

- السعيد بريبش، **التمويل التجاري كبديل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

- بريش عبد القادر، غراية زهير، **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج ميدا 1-2 – دراسة قياسية– لقروض بنك الاستثمار الأوروبي وعلاقتها بتحقيق التنمية في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام: 05/04/03 ماي 2011.

- حمزة بعلي، **استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني الأول حول:"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011.

- منصور بن أعمارة ، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها** ، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 25 – 28 ماي 2003.

- بن رجم محمد خميسي، بوفاس الشريف، **إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – تجربة ولاية سوق أهراس–**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، أيام: 05/04/03 ماي 2011.

- بومدين يوسف، **دراسة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في عملية التنمية**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال 2000-2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011.

- بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، **المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية سطيف**، الدورة التدريبية الدولية: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

- عبد المجيد تيماوي، **تقييم تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المعوقات والحلول** ، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011.

- نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة**، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس، 18- 19 ماي 2011.

- مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 17 و18 أفريل 2006.

- محمود حسين الوادي، **المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها – مع إشارة لدورها في التنمية في الأردن–**، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006.

- خوني رابح، **واقع وهيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2009**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام: 05/04/03 ماي 2011.

- رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، **حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في2009–**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011.

- زايدي عبد السلام، مقران كنزيد، **قراءة في تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية –دراسة إحصائية للفترة (2001-2008)–**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 "كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير، بومرداس، 18-19 ماي 2011.

- ساري أحلام، بوعلاق نوال، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري** ، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال 2000-2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011.

- سعيدي وصاف، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر** ، الملتقى الوطني الأول حول:" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية " ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الأغواط 8- 9 أفريل 2002.

- شيبي عبد الرحيم، شـــوري محمد، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر: دراسة تطبيقية** ، المـؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقيم واستشراف" تنظيم واستشراف المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، بيروت ، الجمهورية اللبنانية، 23-25 مارس 2009.

- عديسة شهرة ، **دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبرامج تمويلها في الفترة 2000 –2010**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011.

- الأخضر عزي، **محاولة لدراسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المرجعية 1962-2008**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011.

- علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات مع الإشارة إلى تجربة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام : 05/04/03 ماي 2011.

- قويدر عياش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية في مواجهة العولمة** ، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، الأغواط 9/8 أفريل 2002.

- قدي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري** ، الملتقى الوطني الأول حول:" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الأغواط 8- 9 أفريل 2002.

- مرغاد لخضر، جلاب محمد، **آليات إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء الفكر المقاولاتي** ، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام: 05/04/03 ماي 2011.

- محمد يعقوبي، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية – عرض بعض التجارب**، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006.

- يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر، **نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل الإسلامي –دراسة حالة مؤسسات ص.م الممولة من بنك البركة الجزائري–**، الملتقى الوطني الأول حول:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2000-2010 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 18- 19 ماي 2011.

ه- التقارير:

- تقرير **قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

a- Séminaires :

- Boukrif Moussa, Kherbachi Hamid, **Programme de mise à niveau des entreprises est-t-elle bien pilotée**, Communication au 2ème Séminaire International de la Gestion De entreprises (Dynamique de la Gestion de la PME : Innovation TIC de l'information et de la communication et formation), Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, Université de Biskra le 12/13 Avril 2004.

- Nadine Levratto**, La PME objet frontière: analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché**, Communication au colloque Les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne 20 et 21 janvier 2006.

- Radhi MEDDEB, **La PME Maghrébine: POSITIONNEMENT ET STRATEGIE**, Communication au Colloque international: La PME Maghrébine face a la Mondialisation, Tunis, 22 avril 1999.

- Ziar Nabil, **Le Développement de la Petite et Moyenne Entreprise en l'Algérie**, Communication au 1ère Séminaire National sur les PME et leur rôle dans le développement, Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, Université de Lagouat, le 08/09 Avril 2002.

b- Rapporte :

- rapport sur la responsabilité d'entreprise, **Responsabilité d'entreprise 2008**, Groupe BEI, Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://www.eib.org/about/publications/annual-report-2010-activity.htm. (la date de téléchargement 20/05/2011).

- SMEs in Europe: interest representation and access to finance in the past, present and future, UEAPME,2010, Téléchargé le fichier à partir du site Internet http:// www.ueapme.com/spip.php?rubrique27, (la date de téléchargement 17 Avril 2011).

- First Section o f the Annual Report on EU Small and Medium-sized Enterprises, European Commission, Téléchargé le fichier à partir du site Internet :http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/files/craft/sme_perf_review/doc_08/spr08_annual_reporten.pdf . (la date de téléchargement 28/05/2011).

c- Revues :

- Bulletin d'information Economique N°16, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Indicateurs 2009.

- Business Demography: employment and survival, Eurostat, 2009, Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-SF-09-070/EN/KS-SF-09-070-EN.PDF , (la date de téléchargement 05/05/2011).

- European demography, Eurostat, August 2009, Téléchargé le fichier à partir du site Internet http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-03082009-AP/EN/3-03082009-AP-EN.PDF (la date de téléchargement 17 Avril 2011).

- La nouvelle définition des PME, Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, Commission européenne, Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/files/sme_definition/sme_user_guide_fr.pdf , (la date de téléchargement 24/04/2011).

- La prévention des risques professionnels dans les PME en Europe, Note thématique, EUROGIP, Septembre 2009, Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://www.travail-emploi-sante.gouv.fr/IMG/pdf/Eurogip_prev_ PME_2009_44F.pdf , (la date de téléchargement 20/05/2011).

- Le guide de la taxe d'apprentissage 2011, AGEFA, Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://www.agefa.org/sites/sitecollecte/files/img/telechargements/GUIDE%20DE%20LA%20TA%202011.pdf (la date de téléchargement 17 Avril 2011).

- Nicolas Farvaque, Eckhard Voss, **Guide pour la formation dans les PME**, Commission européenne, Août 2009, Téléchargé le fichier à partir du site Internet http://ec.europa.eu/social/BlobServlet?docId=4202&langId=fr , (la date de téléchargement 17 Avril 2011).

- Priorité PME, Édition 2008, Commission européenne, Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://ec.europa.eu/enterprise/newsroom/cf/_getdocument.cfm?doc_id=3426 , (la date de téléchargement 20/05/2011).

- Putting Small Businesses First, 2008 Edition, European Commission, Téléchargé le fichier à partir du site Internet : http://ec.europa.eu/enterprise/newsroom/cf/itemshortdetail.cfm?lang=fr&tpa_id=0&item_id=3325, (la date de téléchargement 20/052011).

- Structural overview of the business economy, Eurostat, Téléchargé le à partir du site Internet : http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/european_business/documents/Structure%20of%20the%20business%20economy.pdf , (la date de téléchargement 17 Avril 2011).

3- المراجع الإلكترونية:

- الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، www.andpme.org.dz ، تاريخ الاطلاع 2011/04/17.

- الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.fgar.dz – FGAR، تاريخ الاطلاع 2011/04/17.

- الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz، تاريخ الاطلاع 2011/04/17.

- الموقع الالكتروني لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.cgci.dz تاريخ الاطلاع 2011/04/17.

- الموقع الإلكتروني للمفوضية الأوروبية، http://ec.europa.eu/ ، تاريخ الإطلاع 2011/05/18.

- Histoire de la UE، موقع المفوضية الأوروبية على الانترنت، على الخط :
http://europa.eu/about-eu/eu-history/index_fr.htm ، تاريخ الإطلاع 2011/05/18.

- Découvrir le Parlement ، الموقع الإلكتروني للبرلمان الأوروبي:
http://www.europarl.europa.eu/ ، تاريخ الإطلاع 2011/05/20.

- À propos de la Commission européenne ، الموقع الإلكتروني للمفوضية الأوروبية، متوفر على الخط: http://ec.europa.eu/about/index_fr.htm ، تاريخ الإطلاع 2011/05/28

- الموقع الإلكتروني لبنك الاستثمار الأوروبي، http://www.eib.org/، تاريخ الإطلاع 2011/05/22.

- الموقع الإلكتروني للاتحاد العام لأرباب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: http://www.cgpme.fr/ ، تاريخ الإطلاع 2011/05/20

- الموقع الإلكتروني لمركز التدريب للمبتدئين في أوربا: http://www.pme-apprentissage.org ، تاريخ الإطلاع 2011/05/20.

- الموقع الإلكتروني لمؤسسة المساعدة على بناء مساكن العاملين في الـــ PME:
http://www.aclpme.com تاريخ الإطلاع 2011/05/25.

- الموقع الإلكتروني للإتحاد الأوروبي للحرف والـــ PME:
http://www.ueapme.com/spip.php?rubrique1 ،تاريخ الإطلاع 2011/05/20.

الملحق رقم (1)

Dans cette catégorie:

les petites entreprises sont définies comme des entreprises qui emploient moins de 50 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel ou le total du bilan annuel n'excède pas 10 millions d'euros;

les microentreprises sont définies comme des entreprises qui emploient moins de 10 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel ou le total du bilan annuel n'excède pas 2 millions d'euros.

LES NOUVEAUX SEUILS *(article 2)*

Catégorie d'entreprise	Effectifs: unités de travail par an (UTA)	Chiffre d'affaires annuel	ou	Total du bilan annuel
Moyenne	< 250	≤ 50 millions d'euros (40 millions d'euros en 1996)	ou	≤ 43 millions d'euros (27 millions d'euros en 1996)
Petite	< 50	≤ 10 millions d'euros (7 millions d'euros en 1996)	ou	≤ 10 millions d'euros (5 millions d'euros en 1996)
Micro-	< 10	≤ 2 millions d'euros (non défini auparavant)	ou	≤ 2 millions d'euros (non défini auparavant)

Commission européenne :
La nouvelle définition des PME,
Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration,

الملحق رقم (2)

COMMISSION

RECOMMANDATION DE LA COMMISSION
du 6 mai 2003
concernant la définition des micro, petites et moyennes entreprises

[notifiée sous le numéro C(2003) 1422]

(Texte présentant de l'intérêt pour l'EEE)

(2003/361/CE)

TITRE I

DÉFINITION DES MICRO, PETITES ET MOYENNES ENTREPRISES ADOPTÉE PAR LA COMMISSION

Article premier

Entreprise

Est considérée comme entreprise toute entité, indépendamment de sa forme juridique, exerçant une activité économique. Sont notamment considérées comme telles les entités exerçant une activité artisanale ou d'autres activités à titre individuel ou familial, les sociétés de personnes ou les associations qui exercent régulièrement une activité économique.

Article 2

Effectif et seuils financiers définissant les catégories d'entreprises

1. La catégorie des micro, petites et moyennes entreprises (PME) est constituée des entreprises qui occupent moins de 250 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel n'excède pas 50 millions d'euros ou dont le total du bilan annuel n'excède pas 43 millions d'euros.

2. Dans la catégorie des PME, une petite entreprise est définie comme une entreprise qui occupe moins de 50 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel ou le total du bilan annuel n'excède pas 10 millions d'euros.

3. Dans la catégorie des PME, une microentreprise est définie comme une entreprise qui occupe moins de 10 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel ou le total du bilan annuel n'excède pas 2 millions d'euros.

Article 3

Types d'entreprises pris en considération pour le calcul de l'effectif et des montants financiers

1. Est une «entreprise autonome» toute entreprise qui n'est pas qualifiée comme entreprise partenaire au sens du paragraphe 2 ou comme entreprise liée au sens du paragraphe 3.

2. Sont des «entreprises partenaires» toutes les entreprises qui ne sont pas qualifiées comme entreprises liées au sens du paragraphe 3 et entre lesquelles existe la relation suivante: une entreprise (entreprise en amont) détient, seule ou conjointement avec une ou plusieurs entreprises liées au sens du paragraphe 3, 25 % ou plus du capital ou des droits de vote d'une autre entreprise (entreprise en aval).

تابع للملحق رقم (2)

3. Sont des «entreprises liées» les entreprises qui entretiennent entre elles l'une ou l'autre des relations suivantes:

a) une entreprise a la majorité des droits de vote des actionnaires ou associés d'une autre entreprise;

b) une entreprise a le droit de nommer ou de révoquer la majorité des membres de l'organe d'administration, de direction ou de surveillance d'une autre entreprise;

c) une entreprise a le droit d'exercer une influence dominante sur une autre entreprise en vertu d'un contrat conclu avec celle-ci ou en vertu d'une clause des statuts de celle-ci;

d) une entreprise actionnaire ou associée d'une autre entreprise contrôle seule, en vertu d'un accord conclu avec d'autres actionnaires ou associés de cette autre entreprise, la majorité des droits de vote des actionnaires ou associés de celle-ci.

Les entreprises qui entretiennent l'une ou l'autre des relations visées au premier alinéa à travers une ou plusieurs autres entreprises, ou avec des investisseurs visés au paragraphe 2, sont également considérées comme liées.

Les entreprises qui entretiennent l'une ou l'autre de ces relations à travers une personne physique ou un groupe de personnes physiques agissant de concert, sont également considérées comme entreprises liées pour autant que ces entreprises exercent leurs activités ou une partie de leurs activités dans le même marché en cause ou dans des marchés contigus.

Est considéré comme marché contigu le marché d'un produit ou service se situant directement en amont ou en aval du marché en cause.

4. Hormis les cas visés au paragraphe 2, deuxième alinéa, une entreprise ne peut pas être considérée comme une PME, si 25 % ou plus de son capital ou de ses droits de vote sont contrôlés, directement ou indirectement, par un ou plusieurs organismes publics ou collectivités publiques, à titre individuel ou conjointement.

5. Les entreprises peuvent établir une déclaration relative à leur qualification d'entreprise autonome, partenaire ou liée, ainsi qu'aux données relatives aux seuils énoncés dans l'article 2. Cette déclaration peut être établie même si la dispersion du capital ne permet pas de savoir précisément qui le détient, l'entreprise déclarant de bonne foi qu'elle peut légitimement présumer ne pas être détenue à 25 % ou plus par une entreprise ou conjointement par des entreprises liées entre elles ou à travers des personnes physiques ou un groupe de personnes physiques. De telles déclarations sont effectuées sans préjudice des contrôles ou vérifications prévues par les réglementations nationales ou communautaires.

Commission européenne :
La nouvelle définition des PME,
Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration,

الملحق رقم (3)

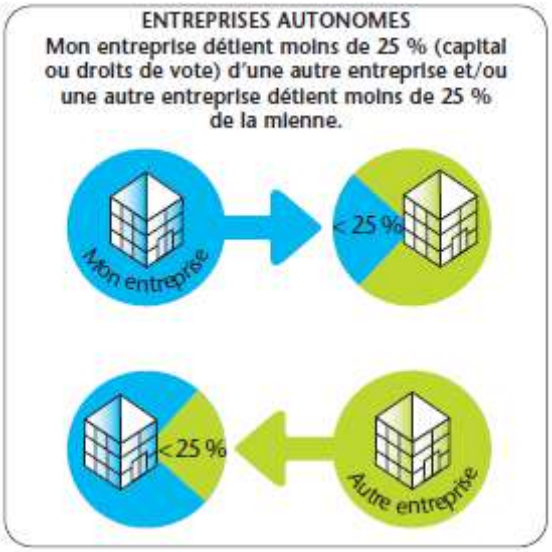

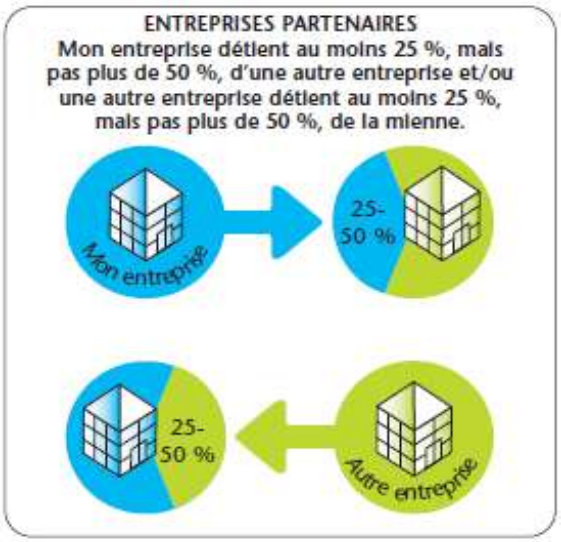

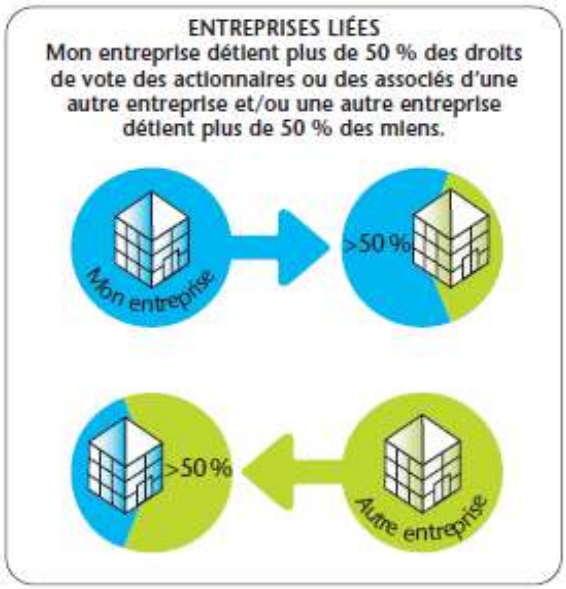

Commission européenne :
La nouvelle définition des PME,
Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration,

الملحق رقم (4)

RENSEIGNEMENTS RELATIFS À LA QUALITÉ DE PME

Identification précise de l'entreprise

Nom ou raison sociale: .....

Adresse du siège social: .....

Numéro d'immatriculation ou de TVA (1): .....

Nom et titre du ou des dirigeants principaux (2): .....

Type de l'entreprise (voir note explicative)

Indiquer par une croix dans quel(s) cas se situe l'entreprise requérante:

☐ Entreprise autonome — (Dans ce cas, les données portées dans le cadre ci-dessous résultent des seuls comptes de l'entreprise requérante. Remplir la déclaration seule, sans annexe.)

☐ Entreprise partenaire

☐ Entreprise liée

Remplir et ajouter l'annexe (et des fiches supplémentaires éventuelles), puis compléter la déclaration en portant le résultat du calcul dans le cadre ci-dessous.

Données pour déterminer la catégorie d'entreprise

Calculées selon l'article 6 de l'annexe à la recommandation 2003/361/CE de la Commission concernant la définition des PME.

Période de référence (*):

Effectif (UTA)	Chiffre d'affaires (**)	Total du bilan (**)

(*) Toutes les données doivent être afférentes au dernier exercice comptable clôturé et sont calculées sur une base annuelle. Dans le cas d'une entreprise nouvellement créée et dont les comptes n'ont pas encore été clôturés, les données à considérer font l'objet d'une estimation de bonne foi en cours d'exercice.

(**) en milliers d'euros

Important: par rapport au précédent exercice comptable, il y a un changement des données, susceptible d'entrainer un changement de catégorie de l'entreprise requérante (micro, petite, moyenne ou grande entreprise).

☐ **Non**

☐ **Oui** [dans ce cas, remplir et ajouter une déclaration se référant à l'exercice précédent (3)].

Signature

Nom et fonction du signataire, habilité à représenter l'entreprise: .....

.....

J'atteste sur l'honneur l'exactitude de la présente déclaration ainsi que des éventuelles annexes.

Fait à ..... le .....

Signature:

(1) À déterminer par les États membres selon leurs besoins.
(2) Président («Chief executive»), directeur général ou équivalent.
(3) Définition, article 4, paragraphe 2, de l'annexe de la recommandation 2003/361/CE.

Commission européenne :
La nouvelle définition des PME,
Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration,

الملحق رقم (5)

Rendre la vie des PME plus facile

Pour la plupart des petites et moyennes entreprises, la charge administrative est le problème numéro 1. Le coût des procédures administratives pour une petite entreprise peut être jusqu'à dix fois plus grand que pour une grande entreprise, ce qui rend cette charge disproportionnelle pour les petites entreprises. C'est la raison pour laquelle la Commission européenne s'est fixée deux objectifs : réduire de 25 % d'ici 2012 la charge administrative qui pèse sur les entreprises et s'assurer que toute législation nouvelle concernant les entreprises est adaptée aux PME.
Pour y parvenir, la Commission s'emploie à simplifier et améliorer la législation européenne et à encourager les autorités nationales et régionales à faire de même à leur niveau.

Légiférer moins mais mieux

Le programme d'action de 2007 de la Commission européenne de réduire de 25 % d'ici 2012 la charge administrative a identifié des points d'action prioritaires qui visent notamment les obligations d'information dans des domaines tels le droit des entreprises, les relations du travail, la TVA et les statistiques. Certaines de ces obligations ont été supprimées.
Par exemple : les entreprises n'ont plus besoin de publier leur données commerciales dans les gazettes nationales et elles peuvent (ré-) utiliser les traductions certifiées dans un État membre quand elles ouvrent des succursales dans d'autres états membres ; les états membres devraient avoir le choix d'exempter une micro entreprise de l'obligation de publier des données détaillées dans ses comptes annuels.
Une diminution de 25 % de la charge administrative pesant sur les entreprises se traduirait par une augmentation de 1,5 % du PIB de l'UE – environ 150 milliards d'euros. Cependant, cet objectif pourra uniquement être atteint si les autorités locales, régionales et nationales travaillent de concert avec la Commission. Jusqu'à présent 18 états membres ont fixé des objectifs nationaux pour la réduction des charges administratives.
La Commission a proposés des objectifs cibles comme, par exemple : l'enregistrement d'une nouvelle entreprise ne doit pas durer plus d'une semaine et les frais qui y sont associés doivent être réduits ; les entreprises doivent pouvoir envoyer leurs données à l'administration publique « une fois pour toutes » ; les entreprises doivent être appelées, si possible, à participer à des enquêtes statistiques seulement « une fois en trois ans ».

Pourquoi la réduction des formalités est-elle si importante ?

Des enquêtes indiquent que plus de 10 % des entreprises unipersonnelles engageraient du personnel s'il y avait moins de formalités. Dans la mesure où ces entreprises représentent plus de la moitié de toutes les entreprises de l'UE, cela pourrait se traduire par la création d'1,5 million d'emplois!
Depuis 2005 la Commission a : procédé au retrait de 78 projets de législation ; simplifié 45 initiatives ; proposé d'abroger 2500 actes devenus obsolètes
« Nous nous engageons dans un ambitieux programme de réduction de la charge administrative, et nous aurons besoin d'aide pour réussir. De l'aide de la part des entreprises, des parties prenantes ainsi que des états membres. Il est important de vous parler, mais surtout de vous écouter.»

تابع للملحق رقم (5)

Adapter la législation aux PME

Il convient de garantir que la nouvelle législation n'accable pas davantage les petites entreprises mais prenne plutôt leurs besoins en considération. ه cette fin la Commission a adopté les principes suivants : toute proposition ayant un impact sur les entreprises doit faire l'objet d'un examen rigoureux de ses effets potentiels sur les PME ; la législation peut faire la différence entre les micro entreprises, les petites, moyennes et grandes entreprises afin de garantir que la charge qui peut en découler reste proportionnelle à la taille de l'entreprise ; les mesures de soutien spécifiques, les coûts réduits, ou même les exemptions peuvent être appliqués aux PME afin de les protéger et de garantir un socle de règles communes pour toutes les entreprises.

Par exemple :

La Commission a simplifié la législation concernant les PME du secteur pharmaceutique, réduit les redevances pour les micro entreprises, introduit la possibilité de différer le paiement de ces redevances, et offert une assistance réglementaire et administrative lors de l'introduction d'un dossier auprès de l'Agence européenne des médicaments.

Au sein de la Commission, le Représentant pour les PME joue le rôle d'« ambassadeur » des petites entreprises et entretient un dialogue actif avec les parties intéressées pour garantir que les intérêts des petites entreprises sont correctement pris en compte lors de l'élaboration de la législation future.

Protéger les PME des retards de paiement Les retards de paiement peuvent handicaper les PME. Un quart des situations d'insolvabilité est dû à des retards de paiements, auxquels les PME sont particulièrement vulnérables. Afin de régler ce problème, la Commission s'est engagée à réviser sa Directive 2000/35/CE pour clarifier et simplifier des questions telles que le paiement des intérêts. Ceci permettrait de décourager ceux qui paient en retard.

Adapter la normalisation aux PME

Pour que leurs produits soient compétitifs sur les marchés internationaux, il est important que les PME soient au courant des normes européennes et internationales en vigueur et qu'elles les intègrent dans leurs cahiers de charges. Afin de tenir compte de leurs besoins lors de la rédaction de nouvelles normes, la Commission double le soutien financier qu'elle apporte à la promotion des intérêts des PME. En outre, elle a fait des recommandations aux organisations de normalisation afin de réduire les coûts d'accès aux normes pour PME et de mettre à leur disposition des résumés gratuits. Des mesures sont prévues pour conseiller et aider les PME tout au long du processus de la normalisation.

***Source*:** Commission européenne, **Priorité PME**, Édition 2008,

الملحق رقم (1): تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Dans cette catégorie:

les petites entreprises sont définies comme des entreprises qui emploient moins de 50 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel ou le total du bilan annuel n'excède pas 10 millions d'euros;

les microentreprises sont définies comme des entreprises qui emploient moins de 10 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel ou le total du bilan annuel n'excède pas 2 millions d'euros.

LES NOUVEAUX SEUILS *(article 2)*

Catégorie d'entreprise	Effectifs: unités de travail par an (UTA)	Chiffre d'affaires annuel	ou	Total du bilan annuel
Moyenne	< 250	≤ 50 millions d'euros (40 millions d'euros en 1996)	ou	≤ 43 millions d'euros (27 millions d'euros en 1996)
Petite	< 50	≤ 10 millions d'euros (7 millions d'euros en 1996)	ou	≤ 10 millions d'euros (5 millions d'euros en 1996)
Micro-	< 10	≤ 2 millions d'euros (non défini auparavant)	ou	≤ 2 millions d'euros (non défini auparavant)

Commission européenne :
La nouvelle définition des PME,
Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration,

الملحق رقم (2): نص توصية المفوضية الأوروبية المتضمن تعريف وتصنيف المؤسسات 06 ماي 2003

COMMISSION

RECOMMANDATION DE LA COMMISSION
du 6 mai 2003
concernant la définition des micro, petites et moyennes entreprises

[notifiée sous le numéro C(2003) 1422]

(Texte présentant de l'intérêt pour l'EEE)

(2003/361/CE)

TITRE I

DÉFINITION DES MICRO, PETITES ET MOYENNES ENTREPRISES ADOPTÉE PAR LA COMMISSION

Article premier

Entreprise

Est considérée comme entreprise toute entité, indépendamment de sa forme juridique, exerçant une activité économique. Sont notamment considérées comme telles les entités exerçant une activité artisanale ou d'autres activités à titre individuel ou familial, les sociétés de personnes ou les associations qui exercent régulièrement une activité économique.

Article 2

Effectif et seuils financiers définissant les catégories d'entreprises

1. La catégorie des micro, petites et moyennes entreprises (PME) est constituée des entreprises qui occupent moins de 250 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel n'excède pas 50 millions d'euros ou dont le total du bilan annuel n'excède pas 43 millions d'euros.

2. Dans la catégorie des PME, une petite entreprise est définie comme une entreprise qui occupe moins de 50 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel ou le total du bilan annuel n'excède pas 10 millions d'euros.

3. Dans la catégorie des PME, une microentreprise est définie comme une entreprise qui occupe moins de 10 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel ou le total du bilan annuel n'excède pas 2 millions d'euros.

Article 3

Types d'entreprises pris en considération pour le calcul de l'effectif et des montants financiers

1. Est une «entreprise autonome» toute entreprise qui n'est pas qualifiée comme entreprise partenaire au sens du paragraphe 2 ou comme entreprise liée au sens du paragraphe 3.

2. Sont des «entreprises partenaires» toutes les entreprises qui ne sont pas qualifiées comme entreprises liées au sens du paragraphe 3 et entre lesquelles existe la relation suivante: une entreprise (entreprise en amont) détient, seule ou conjointement avec une ou plusieurs entreprises liées au sens du paragraphe 3, 25 % ou plus du capital ou des droits de vote d'une autre entreprise (entreprise en aval).

تابع للملحق رقم (2)

3. Sont des «entreprises liées» les entreprises qui entretiennent entre elles l'une ou l'autre des relations suivantes:

a) une entreprise a la majorité des droits de vote des actionnaires ou associés d'une autre entreprise;

b) une entreprise a le droit de nommer ou de révoquer la majorité des membres de l'organe d'administration, de direction ou de surveillance d'une autre entreprise;

c) une entreprise a le droit d'exercer une influence dominante sur une autre entreprise en vertu d'un contrat conclu avec celle-ci ou en vertu d'une clause des statuts de celle-ci;

d) une entreprise actionnaire ou associée d'une autre entreprise contrôle seule, en vertu d'un accord conclu avec d'autres actionnaires ou associés de cette autre entreprise, la majorité des droits de vote des actionnaires ou associés de celle-ci.

Les entreprises qui entretiennent l'une ou l'autre des relations visées au premier alinéa à travers une ou plusieurs autres entreprises, ou avec des investisseurs visés au paragraphe 2, sont également considérées comme liées.

Les entreprises qui entretiennent l'une ou l'autre de ces relations à travers une personne physique ou un groupe de personnes physiques agissant de concert, sont également considérées comme entreprises liées pour autant que ces entreprises exercent leurs activités ou une partie de leurs activités dans le même marché en cause ou dans des marchés contigus.

Est considéré comme marché contigu le marché d'un produit ou service se situant directement en amont ou en aval du marché en cause.

4. Hormis les cas visés au paragraphe 2, deuxième alinéa, une entreprise ne peut pas être considérée comme une PME, si 25 % ou plus de son capital ou de ses droits de vote sont contrôlés, directement ou indirectement, par un ou plusieurs organismes publics ou collectivités publiques, à titre individuel ou conjointement.

5. Les entreprises peuvent établir une déclaration relative à leur qualification d'entreprise autonome, partenaire ou liée, ainsi qu'aux données relatives aux seuils énoncés dans l'article 2. Cette déclaration peut être établie même si la dispersion du capital ne permet pas de savoir précisément qui le détient, l'entreprise déclarant de bonne foi qu'elle peut légitimement présumer ne pas être détenue à 25 % ou plus par une entreprise ou conjointement par des entreprises liées entre elles ou à travers des personnes physiques ou un groupe de personnes physiques. De telles déclarations sont effectuées sans préjudice des contrôles ou vérifications prévues par les réglementations nationales ou communautaires.

Commission européenne :
La nouvelle définition des PME,
Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration,

الملحق رقم (3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي

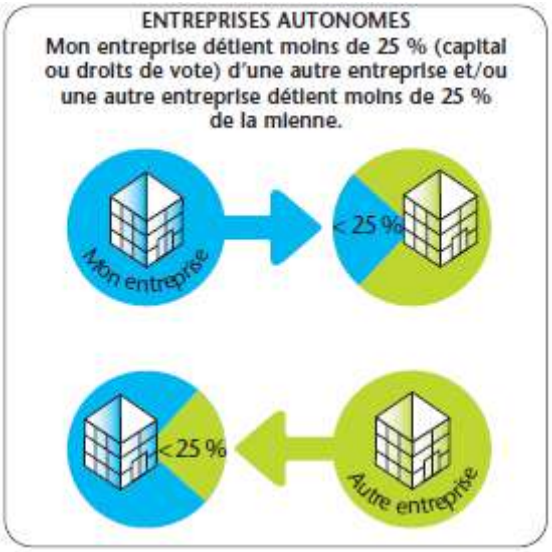

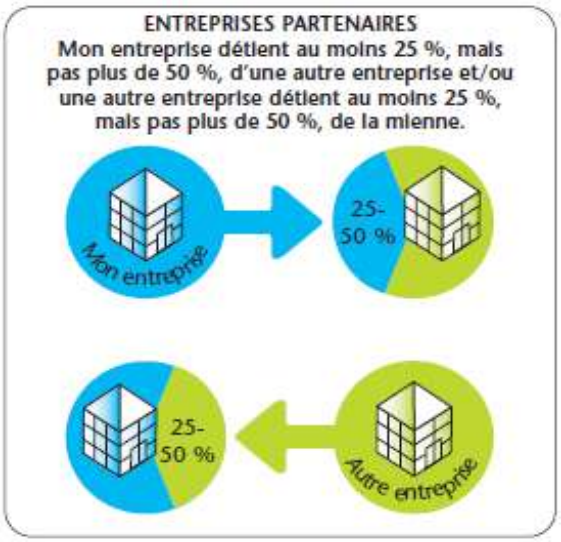

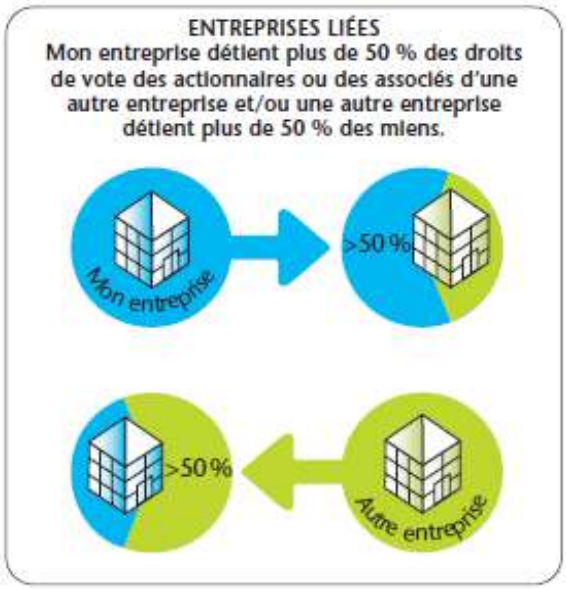

Commission européenne :
La nouvelle définition des PME,
Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration,

الملحق رقم (4): نموذج التصريح بصنف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي

RENSEIGNEMENTS RELATIFS À LA QUALITÉ DE PME

Identification précise de l'entreprise

Nom ou raison sociale: .....

Adresse du siège social: .....

Numéro d'immatriculation ou de TVA (1): .....

Nom et titre du ou des dirigeants principaux (2): .....

Type de l'entreprise (voir note explicative)

Indiquer par une croix dans quel(s) cas se situe l'entreprise requérante:

☐ Entreprise autonome — (Dans ce cas, les données portées dans le cadre ci-dessous résultent des seuls comptes de l'entreprise requérante. Remplir la déclaration seule, sans annexe.)

☐ Entreprise partenaire

☐ Entreprise liée

Remplir et ajouter l'annexe (et des fiches supplémentaires éventuelles), puis compléter la déclaration en portant le résultat du calcul dans le cadre ci-dessous.

Données pour déterminer la catégorie d'entreprise

Calculées selon l'article 6 de l'annexe à la recommandation 2003/361/CE de la Commission concernant la définition des PME.

Période de référence (*):

Effectif (UTA)	Chiffre d'affaires (**)	Total du bilan (**)

(*) Toutes les données doivent être afférentes au dernier exercice comptable clôturé et sont calculées sur une base annuelle. Dans le cas d'une entreprise nouvellement créée et dont les comptes n'ont pas encore été clôturés, les données à considérer font l'objet d'une estimation de bonne foi en cours d'exercice.

(**) en milliers d'euros

Important: par rapport au précédent exercice comptable, il y a un changement des données, susceptible d'entraîner un changement de catégorie de l'entreprise requérante (micro, petite, moyenne ou grande entreprise).

☐ **Non**

☐ **Oui** [dans ce cas, remplir et ajouter une déclaration se référant à l'exercice précédent (3)].

Signature

Nom et fonction du signataire, habilité à représenter l'entreprise: .....

.....

J'atteste sur l'honneur l'exactitude de la présente déclaration ainsi que des éventuelles annexes.

Fait à ..... le .....

Signature:

(1) À déterminer par les États membres selon leurs besoins.
(2) Président («Chief executive»), directeur général ou équivalent.
(3) Définition, article 4, paragraphe 2, de l'annexe de la recommandation 2003/361/CE.

Commission européenne :
La nouvelle définition des PME,
Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration,

الملحق رقم (5): تعليمة المفوضية الأوروبية لجعل الحياة أسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Rendre la vie des PME plus facile

Pour la plupart des petites et moyennes entreprises, la charge administrative est le problème numéro 1. Le coût des procédures administratives pour une petite entreprise peut être jusqu'à dix fois plus grand que pour une grande entreprise, ce qui rend cette charge disproportionnelle pour les petites entreprises. C'est la raison pour laquelle la Commission européenne s'est fixée deux objectifs : réduire de 25 % d'ici 2012 la charge administrative qui pèse sur les entreprises et s'assurer que toute législation nouvelle concernant les entreprises est adaptée aux PME.
Pour y parvenir, la Commission s'emploie à simplifier et améliorer la législation européenne et à encourager les autorités nationales et régionales à faire de même à leur niveau.

Légiférer moins mais mieux

Le programme d'action de 2007 de la Commission européenne de réduire de 25 % d'ici 2012 la charge administrative a identifié des points d'action prioritaires qui visent notamment les obligations d'information dans des domaines tels le droit des entreprises, les relations du travail, la TVA et les statistiques. Certaines de ces obligations ont été supprimées.
Par exemple : les entreprises n'ont plus besoin de publier leur données commerciales dans les gazettes nationales et elles peuvent (ré-) utiliser les traductions certifiées dans un État membre quand elles ouvrent des succursales dans d'autres états membres ; les états membres devraient avoir le choix d'exempter une micro entreprise de l'obligation de publier des données détaillées dans ses comptes annuels.
Une diminution de 25 % de la charge administrative pesant sur les entreprises se traduirait par une augmentation de 1,5 % du PIB de l'UE – environ 150 milliards d'euros. Cependant, cet objectif pourra uniquement être atteint si les autorités locales, régionales et nationales travaillent de concert avec la Commission. Jusqu'à présent 18 états membres ont fixé des objectifs nationaux pour la réduction des charges administratives.
La Commission a proposés des objectifs cibles comme, par exemple : l'enregistrement d'une nouvelle entreprise ne doit pas durer plus d'une semaine et les frais qui y sont associés doivent être réduits ; les entreprises doivent pouvoir envoyer leurs données à l'administration publique « une fois pour toutes » ; les entreprises doivent être appelées, si possible, à participer à des enquêtes statistiques seulement « une fois en trois ans ».

Pourquoi la réduction des formalités est-elle si importante ?

Des enquêtes indiquent que plus de 10 % des entreprises unipersonnelles engageraient du personnel s'il y avait moins de formalités. Dans la mesure où ces entreprises représentent plus de la moitié de toutes les entreprises de l'UE, cela pourrait se traduire par la création d'1,5 million d'emplois!
Depuis 2005 la Commission a : procédé au retrait de 78 projets de législation ; simplifié 45 initiatives ; proposé d'abroger 2500 actes devenus obsolètes
« Nous nous engageons dans un ambitieux programme de réduction de la charge administrative, et nous aurons besoin d'aide pour réussir. De l'aide de la part des entreprises, des parties prenantes ainsi que des états membres. Il est important de vous parler, mais surtout de vous écouter.»

تابع للملحق رقم (5)

Adapter la législation aux PME

Il convient de garantir que la nouvelle législation n'accable pas davantage les petites entreprises mais prenne plutôt leurs besoins en considération. ه cette fin la Commission a adopté les principes suivants : toute proposition ayant un impact sur les entreprises doit faire l'objet d'un examen rigoureux de ses effets potentiels sur les PME ; la législation peut faire la différence entre les micro entreprises, les petites, moyennes et grandes entreprises afin de garantir que la charge qui peut en découler reste proportionnelle à la taille de l'entreprise ; les mesures de soutien spécifiques, les coûts réduits, ou même les exemptions peuvent être appliqués aux PME afin de les protéger et de garantir un socle de règles communes pour toutes les entreprises.

Par exemple :

La Commission a simplifié la législation concernant les PME du secteur pharmaceutique, réduit les redevances pour les micro entreprises, introduit la possibilité de différer le paiement de ces redevances, et offert une assistance réglementaire et administrative lors de l'introduction d'un dossier auprès de l'Agence européenne des médicaments.

Au sein de la Commission, le Représentant pour les PME joue le rôle d'« ambassadeur » des petites entreprises et entretient un dialogue actif avec les parties intéressées pour garantir que les intérêts des petites entreprises sont correctement pris en compte lors de l'élaboration de la législation future.

Protéger les PME des retards de paiement Les retards de paiement peuvent handicaper les PME. Un quart des situations d'insolvabilité est dû à des retards de paiements, auxquels les PME sont particulièrement vulnérables. Afin de régler ce problème, la Commission s'est engagée à réviser sa Directive 2000/35/CE pour clarifier et simplifier des questions telles que le paiement des intérêts. Ceci permettrait de décourager ceux qui paient en retard.

Adapter la normalisation aux PME

Pour que leurs produits soient compétitifs sur les marchés internationaux, il est important que les PME soient au courant des normes européennes et internationales en vigueur et qu'elles les intègrent dans leurs cahiers de charges. Afin de tenir compte de leurs besoins lors de la rédaction de nouvelles normes, la Commission double le soutien financier qu'elle apporte à la promotion des intérêts des PME. En outre, elle a fait des recommandations aux organisations de normalisation afin de réduire les coûts d'accès aux normes pour PME et de mettre à leur disposition des résumés gratuits. Des mesures sont prévues pour conseiller et aider les PME tout au long du processus de la normalisation.

***Source*:** Commission européenne, **Priorité PME**, Édition 2008,

قائمـــــة المحتويـــــات

العنـــــــوان	الـــصفحة
الإهـــــــــداء	IV
الشكـــــــــر	V
الـــملخـــــص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجـــداول	XIV
قائمة الأشكال	XV
قائمة الاختصارات والرموز	XVI
قائمة الملاحق	X XII
المـــقـــدمـــــة	أ
الفصل الأول: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
1- إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	3
1-1- اختلاف درجة النمو	4
1-2- اختلاف حجم وطبيعة النشاط الاقتصادي	4
1-3- تعدد معايير التعريف	4
2- المعايير الشائعة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
2-1- المعايير الكمية	5
2- 2- المعايير النوعية	5
3- التجارب الدولية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
3-1- تعريف البنك الدولي للـــ PME	6
3-2- تعريف كندا للـــ PME	6
3- 3- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للـــ PME	7
3- 4- تعريف اليمن والأردن	7

3- 5- تعريف اليابان للـ PME	7
3- 6- الاتحاد الأوربي	8
3- 7- تعريف المشرع الجزائري للـ PME	8
المبحث الثاني: أشكال وسمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
1- أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
1-1- تصنيف المؤسسات حسب إمكاناتها الإنتاجية	10
1-2- تصنيف المؤسسة على أساس طبيعة المنتج النهائي	11
2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
2-1- الخصائص الإيجابية للـ PME	12
2-2- الخصائص السلبية للـ PME	14
3- المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
3-1- معوقات البيئة الداخلية للـ PME	14
3-2- معوقات البيئة الخارجية للـ PME	15
المبحث الثالث: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
1- تقنيات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
1-1- التخطيط	16
1-2- التنظيـــم	17
1-3- التـــوجيه	18
1-4- الرقابـــة	18
1-5- اتخاذ القرار	19
2- طبيعة تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
2-1- تسيير الـــ PME وتعقيداته	22
2-2- خصائص تقنيات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
2-3- خصائص أخرى للتسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
3- أهمية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
خلاصة الفصل	27

الفصل الثاني: واقع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل	29
المبحث الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	30
1- التصنيف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
1-1- المؤسسات الخاصة	30
1-2- الوحدات الاقتصادية الاجتماعية	32
1-3- المؤسسات العمومية	33
1-4- المؤسسات المختلطة	33
2- المكونات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	33
2-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام	33
2- 2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص	34
2- 3- المؤسسات التقليدية	34
3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	35
3-1- التوزيع الجهوي للـ PME الخاصة	35
3-2- توزيع الـ PME الخاصة حسب قطاع النشاط	36
المبحث الثاني: تطور ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	38
1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	38
1-1- تطور الـ PME في الجزائر للفترة 2000 – 2009	38
1-2- تطور الـ PME في الجزائر حسب طبيعة المؤسسات	39
1-3- تطور الـ PME الخاصة حسب قطاعات النشاط	40
2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	41
2-1- المساهمة في خلق مناصب الشغل	41
2-2- مساهمة الـ PME في خلق القيمة المضافة	42
2-3- المساهمة في الناتج الداخلي الخام	43
2-4- المساهمة في التصدير	45
3- معوقات إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	47

3-1- المعوقات التنظيمية	47
3-2- المعوقات التمويلية	50
المبحث الثالث: واقع تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	51
1- ماهية برنامج التأهيل في الجزائر	51
1-1- مفهوم عملية التأهيل	51
1-2- المسار العام لبرنامج التأهيل في الجزائر	52
1-3- أهداف عملية التأهيل	54
2- آليات تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	55
2-1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	55
2-2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME	56
2-3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	56
2-4- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR	57
2-5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	58
2-6- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	59
2-7- برنامج ميدا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	59
3- حصيلة تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	59
3-1- حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	59
3-2- حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	60
3-3- حصيلة صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	60
3-4- حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR	60
3-5- حصيلة برنامج ميدا لتأهيل الـ PME	61
خلاصة الفصل	63
الفصل الثالث: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي	
مقدمة الفصل	65
المبحث الأول: مدخل عام للإتحاد الأوروبي	66
1- لمحة تاريخية عن الإتحاد الأوروبي	66
1-1- الإتحاد الأوروبي فترة 1945-1989	66

1-2- الإتحاد الأوروبي من 1990 إلى الآن	67
2- أهداف ومرتكزات الإتحاد الأوروبي	68
2-1- الأهداف الرئيسية للإتحاد الأوروبي	68
2-2- المرتكزات الأساسية للإتحاد الأوروبي	69
3- الاتحاد الأوروبي حاليا ومؤسساته الرئيسية	70
3-1- وصف الإتحاد الأوربي حاليا	70
3-2- المؤسسات والهيئات الرئيسية للـ UE-27	70
3-3- الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي	71
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الإتحاد الأوروبي	72
1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي	72
1-1- المؤسسة المستقلة (Entreprise Autonome)	72
1-2- المؤسسة الشريك (Entreprise Partenaire)	72
1-3- المؤسسة ذات الصلة (Entreprise Liée)	73
2- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الإتحاد	73
2-1- مكانة الـ PME في دول الـ UE-27	74
2-2- مساهمة الـ PME في دول الـ UE-27 سنة 2005	75
2-3- مساهمة الـ PME في العمالة والقيمة المضافة حسب القطاعات لسنة 2006	77
2-4- كثافة الـ PME في دول الـ UE-27	79
3- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية	80
المبحث الثالث: سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي	83
1- التسهيل والتشجيع للـ PME في الإتحاد الأوروبي	83
1-1- الميثاق الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	83
1-2- إستراتيجية لشبونة «Stratégie de Lisbonne»	84
1-3- إستراتيجية السلامة والصحة المهنية 2007-2012	85
1-4- مبادرة جريمي L'initiative JEREMIE	86
2- برامج وتدابير الإتحاد لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	87
2-1- برنامج المفوضية للتنافسية والابتكار PCI	87
2-2- البرنامج الإطاري للبحث والتطوير التكنولوجي في UE (2007- 2013)	88

3-2- تدابير تسهل نشاط الـــ PME في أوروبا	88
3- هيئات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية	89
3-1- بنك الاستثمار الأوروبي BEI	90
3-2- الاتحاد العام لأرباب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	91
3-3- الاتحاد الأوروبي للحرف اليدوية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	92
خلاصة الفصل	93
الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والإتحاد الأوروبي	
مقدمة الفصل	95
المبحث الأول: مقارنة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	96
1- مقارنة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة نشاطها	96
1-1- مقارنة تعريف الـــ PME بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	96
1-2- المقارنة بين بيئة الأعمال في الجزائر وفي الإتحاد الأوروبي	97
2- المقارنة بين مكانة الـــ PME في الجزائر وفي الدول الأوروبية	99
2-1- مكونات الـــ PME في الجزائر وفي الإتحاد الأوروبي	98
2-2- كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والأوروبية	100
2-3- مقارنة مساهمة الـــ PME في بعض المؤشرات بين الجزائر و الـــ UE-27	101
3- مقارنة تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	103
3-1- التحديات المشابهة	104
3-2- التحديات المختلفة	105
المبحث الثاني: مقارنة آليات وبرامج ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	106
1- مقارنة توجهات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	106
1-1- تشريع أقل ولكن أفضل	106
1-2- إستراتيجية لشبونة	110
1-3- المساعدات المشتركة نحو استهداف الاحتياجات الحقيقية	111
2- مقارنة برامج وتدابير تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	112
3- مقارنة هيئات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	113
3-1- البنوك	113
3-2- مؤسسات ضمان قروض الـــ PME	114

المبحث الثالث: تقييم وآفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	116
1- تقييم سياسات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر	116
1-1- تقييم السياسات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص في الجزائر	116
1-2- تقيم الجانب التمويلي في الجزائر	117
1-3- حماية المنتجات المحلية	118
2- آفـــاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي	119
2-1- الآثار الإيجابية على الـــ PME الجزائرية بعد الانفتاح الاقتصادي التام	119
2-2- الآثار السلبية على الـــ PME الجزائرية بعد الانفتاح الاقتصادي التام	119
2-3- شروط نجاح اندماج مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي	120
3- آليات مقترحة لمواجهة تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	121
3-1- أهم الإجراءات الفاعلة الواجب اتخاذها لتنمية قطاع الـــ PME	121
3-2- آليات مقترحة لحل مشكلة تمويل الـــ PME في الجزائر	123
خلاصة الفصل	125
الخاتمـــــــة	127
المراجـــــع	132
المـــلاحـــق	142

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة حسب الإتحاد الأوروبي	08
2-1	حجم المؤسسة والمعيار حسب المشرع الجزائري	09
1-2	توزيع الـــ PME العمومية على قطاعات النشاط	34
2-2	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نهاية عام 2009	35
3-2	توزيع المؤسسات الخاصة حسب الجهات وتطورها خلال سنة 2009	35
4-2	قطاعات النشاط المهيمنة في الـــ PME الخاصة المعنوية سنة 2009	36
5-2	قطاعات النشاط المهيمنة في الـــ PME أشخاص طبيعيين سنة 2009	37
6-2	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية للفترة 2000-2009	38
7-2	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها (2008-2009)	40
8-2	تطور قطاعات النشاط المهيمنة خلال سنة 2009 للـــ PME الخاصة	39
9-2	تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات سنة 2009	40
10-2	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة 2004-2007	42
11-2	تطور القيمة المضافة فترة 2004- 2008 القطاع الخاص	43
12-2	تطور PIB خارج قطاع المحروقات للفترة 2005- 2008	44
13-2	مساهمة الـــ PME في الناتج الداخلي الخام للجزائر	44
14-2	حصة صادرات الـــ PME في الصادرات الكلية 2009	45
15-2	أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات 2008- 2009	46
16-2	حصيلة FGAR من 2004/04 إلى 2011/02	61
1-3	الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (الـــ UE-27)	71
2-3	نسب الـــ PME ومساهمتها في القوة العاملة في الـــ UE-27 ، 2005.	76
3-3	حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين جميع المؤسسات في UE-27، 2006	78
1-4	مقارنة الخصائص العامة لبيئة الأعمال بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	97
2-4	عدد الـــ PME الخاصة لكل 1000 نسمة في الجزائر والـــ UE-27	100
3-4	مساهمة الـــ PME في القيمة المضافة لبعض القطاعات في الجزائر والـــ UE-27	101
4-4	التحديات التي تواجه الـــ PME في دول الـــ UE-27 وفي الجزائر	103

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	التصنيف القانوني للمؤسسات في الجزائر Forme Juridique	30
2-2	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 2000-2009	39
3-2	المسار العام لبرنامج تأهيل الـــ PME في الجزائر	52
4-2	برنامج عملية التأهيل Programme de mise à niveau	53
5-2	أهداف برنامج التأهيل في الجزائر	54
1-3	نسبة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الـــ UE-27 حسب الحجم 2005.	74
2-3	حصة كل قطاع حسب حجم المؤسسة من إجمالي العمالة % في الـــ UE-27 ، 2005	76
3-3	كثافة الـــ PME عدد المؤسسات لكل 1000 نسمة من سكان الـــ UE-27	79
4-3	التحديات الكبرى التي تواجه الـــ PME الأوروبية	80

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصـــــار	الدلالـــــة
PME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
UE	الإتحاد الأوروبي
UE-27	الإتحاد الأوروبي (حاليا) الموسع لـــ 27 دولة
PIB	الناتج الداخلي الخام
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ONUDU	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
ANDPME	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
CGCI-PME	صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
JEREMIE	الموارد الأوروبية المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FEI	صندوق الاستثمار الأوروبي
PCI	برنامج المفوضية الأوروبية للتنافسية والابتكار
EACI	الهيئة التنفيذية من أجل المنافسة والابتكار
R&D	البحث والتطوير
PCRD	البرنامج الإطاري للبحث والتطوير التكنولوجي
BEI	بنك الاستثمار الأوروبي
CGPME	الاتحاد العام لأرباب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
AGEFA	هيئة مساعدة المؤسسات على حساب وتوزيع الضرائب
CFA	مركز التدريب للمبتدئين
UEAPME	الاتحاد الأوروبي للحرف اليدوية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
BOAL	الكشف الرسمي للإعلانات القانونية
OMC	المنظمة العالمية للتجارة
EURL	المؤسسات الفردية ذات المسؤولية المحدودة
SNC	شركات التضامن
SARL	الشركات ذات المسؤولية المحدودة
SPA	شركات المساهمة
SCA	شركات التوصية بالأسهم

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	142
2	نص توصية المفوضية الأوروبية المتضمن تعريف وتصنيف المؤسسات 2003	143
3	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي	145
4	نموذج التصريح بصنف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي	146
5	تعليمة المفوضية الأوروبية لجعل الحياة أسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	147